مركز جيل البحث العلمي
سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات

الملتقى المشترك حول:

الأمانة العلمية

الجزائر العاصمة 2017|07|11

ISSN 2409-3963

لبنان | طرابلس : فرع أبي سمراء – ص.ب. 08
www.jilrc.com – conferences@jilrc.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

الصفحة

- كلمة رئيسة الملتقى / د. سرور طالبي المل 5
- مطوية الملتقى 7
- اللجنة العلمية التحكيمية للملتقى 9

المداخلات

- أبجديات وتقنيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية / د.هامل شيخ (المركز الجامعي بلحاج بوشعيب) 11
- المبادئ الأساسية والأخلاقية للبحث العلمي/ د. جحنيط حمزة (جامعة محمد البشير الابراهيمي) 19
- الضوابط الأخلاقية للبحوث العلمية بين الالتزام والخروق العملية/ د. نسيمة طويل (جامعة محمد خيضر) 29
- الأخطاء الشائعة في إعداد الأبحاث العلمية وطرق مكافحتها/ د. بن بريح أمال (جامعة البليدة 2) 43
- أخلاقيات البحث العلمي وإشكاليات الأمانة العلمية: / د. بن الدين بخولة (جامعة حسيبة بن بوعلي) 55
- مشكلات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية: المركز الجامعي أنموذجا/ د. فلوح أحمد(المركز الجامعي غليزان). 63
- جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933 / د.طالب ياسين (جامعة الجزائر3) 85
- التصور الإسلامي لعلاج معضلة السرقات العلمية / د. سمير أبيش (جامعة محمد الصديق بن يحي) 97
- ضمان جودة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين النظري والتطبيق-قراءة تحليلية لجودة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية / د. فضلون الزهراء (جامعة أم البواقي) 117
- الالتزام الأخلاقي للباحث: السبيل لتحقيق جودة وتميز البحث العلمي / د. حمزاوي سهى (جامعة عباس لغرور) 129
- ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي: نحو محاربة جريمة السرقة العلمية في الجزائر-رؤية تحليلية: د.آمال ينون / جامعة محمد الصديق بن يحي. 139
- أهمية الحوكمة لضمان جودة التعليم العالي/ د. نرجس صفو (جامعة محمد لمين دباغين) 157
- توصيات الملتقى 173

يخلي مركز جيل البحث العلمي مسؤوليته عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

لا تعبر الآراء الواردة في هذه الأبحاث بالضرورة عن رأي إدارة المركز

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

كلمة رئيسة الملتقى

لقد شهدت الأبحاث العلمية في مجال العلوم الإنسانية تراجعا ملموسا في السنوات الأخيرة نظرا لانتشار ظاهرة الانتحال والسرقات العلمية، فأضحت أغلبية أبحاث التخرج أو مقالات الباحثين عبارة عن اجترار لما تم نشره سابقا فلم تضف جديدا كما أصبحت جُلها لا تحترم أهم مقومات البحث العلمي والمتمثل في الأمانة العلمية التي تقتضي اسناد الأفكار لأصحابها وعدم نقل أو اقتباس أي فكرة دون الإحالة في الهامش إلى مصادرها الأساسية .

وقد يكون سبب عدم إلتزام بعض الباحثين بأبجديات البحث العلمي بغير قصد نظرًا للجهل بقواعد وأخلاقيات البحث العلمي، كما قد يكون بقصد مما يستوجب تظافر الجهود لايجاد آليات لكشف هذه الممارسات اللا أخلاقية ومعاقبة مرتكبيها.

ومن هذا المنطلق نظم مركز جيل البحث العلمي ملتقى علميا محكما تناول موضوع " الأمانة العلمية" من كل جوانبه بمشاركة باحثون من عدة مؤسسات جامعية وطنية توزعت مداخلاتهم على خمس جلسات علمية وثمانية ورش عمل، سلطت الضوء على إجراءات ومراحل إعداد البحث العلمي بهدف تمتين أخلاقياته وأدبياته السليمة والتحسيس والتوعية والتعريف بالحالات والممارسات الخاطئة المخالفة للأمانة العلمية والتحذير منها ومن عواقبها، وتوحيد الجهود للحد من ظاهرة انتشار السرقات العلمية. كما كان الملتقى فرصة لتبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس والعاملين في مجال البحث العلمي لتعزيز وتنمية النزاهة الأكاديمية؛

ولقد تميز الملتقى بعضوية أساتذة مختصين من مختلف الجامعات الوطنية والعربية في تحكيم وتصويب المداخلات المشاركة. كما تميز بمشاركة عدد كبير من الباحثين من خلال أوراق بحثية تم مناقشتها خلال الوراشات وهي منشورة على شكل ملصقات بالموقع الرسمي للمركز.

وفي ختام الجلسات العلمية والوراشات الموازية لها، توصلت اللجنة العلمية للملتقى إلى صياغة جملة من التوصيات من أهمها نشر أعماله ضمن سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات الصادرة عن مركز جيل البحث العلمي. وعليه نضع تحت تصرف الباحثين أهم المداخلات المشاركة بهذا الملتقى والتي التزمت بالمعايير الشكلية الموضوعة من قبل لجنته العلمية الموقرة، كمساهمة منه في إثراء المكتبات بالدراسات والبحوث العلمية التي تلتمس قضايا العصر ومتطلبات الواقع.

د. سرور طالبي المل

مطوية ملتقى الأمانة العلمية

توطئة :

تتنوع مناهج البحث العلمي حسب تنوع حقول المعرفة ولكنها تقوم وترتكز جميعها على الأمانة العلمية عند جمع البيانات أو المعلومات ونقلها وعند تحليلها و حتى عند طرحها.

فالأمانة العلمية من مقومات كتابة البحث العلمي وركن من أركان الاستعداد الشخصي للباحث في أية دراسة؛ فبالإضافة للقدرة العلمية، الرغبة النفسية، المهارات الشخصية، التواضع والموضوعية؛ تأتي الأمانة العلمية التي تتجلى في عدم أسناد الباحث لنفسه أفكار واجتهادات الغير، إذ يجب إسنادها لأصحابها الحقيقين. فكلما تقيد الباحث بقواعد الأمانة العلمية أضفى ذلك على بحثه أصالة وقيمة حقيقية.

إذ كانت أهم أهداف البحث العلمي إضافة معارف جديدة وتقديم إسهامات في مختلف المجالات من أجل تطوير المجتمع وحل مشكلاته، فإنه ليس بالمعيب الاستناد والاستدلال بأبحاث سابقة أو بدء البحث من حيث انتهى آخرون، طالما تم إسناد تلك الأفكار والأبحاث إلى مصادرها الأصلية، ذلك أن الدراسات العلمية متشابكة وتكمل بعضها البعض.

غير أن الأبحاث العلمية قد تراجعت في السنوات الأخيرة في العالم العربي بشكل ملحوظ ولم تعد تضيف الجديد، كما انتشرت ظاهرة السرقات العلمية أو الانتحال في مجال البحث العلمي سواءً بقصد أو بغير قصد نظرًا للجهل بقواعد وأخلاقيات البحث العلمي.

مما يستدعي تظافر الجهود والبحث عن السياسات والأساليب الفعالة للحد من هذه الظاهرة. ومن هنا تتجلى أهمية وأهداف هذا الملتقى:

أهداف الملتقى:

- ✓ تمتين أخلاقيات وأدبيات البحث العلمي السليم؛
- ✓ ضبط إجراءات ومراحل إعداد البحث العلمي؛
- ✓ التحسيس والتوعية والتعريف بالحالات والممارسات الخاطئة المخالفة للأمانة العلمية والتحذير من عواقبها؛
- ✓ تبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس والعاملين في مجال البحث العلمي لتعزيز وتنمية النزاهة الأكاديمية؛
- ✓ توحيد الجهود للحد من ظاهرة انتشار السرقات العلمية.
- ✓ المطالبة بتقنين المقترحات والجهود المبذولة على مستوى خلايا الجودة لجعلها مرجعية وذلك من أجل ضمان جودة البحث العلمي النوعي.

إشكاليات الملتقى:

تدور الإشكالية الرئيسية لهذا الملتقى حول الأطر العلمية، القانونية والأخلاقية لاستخدام الوثائق ومصادر المعلومات المتاحة بما تقتضيه الموضوعية والأمانة العلمية لأي عمل بحثي والإجابة على مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماهية أبجديات وتقنيات البحث العلمي الصحيحة وكيفية تلقينها للباحثين؟
- ✓ ماهي الأمانة العلمية وماهي سبل الالتزام بها خلال الأعمال البحثية؟
- ✓ ماهي الممارسات الخاطئة المخالفة للأمانة العلمية المنتشرة في الأوساط الأكاديمية؟ وكيفية القضاء عليها؟
- ✓ ماهي عواقب الإخلال بالأمانة العلمية وعقوباتها الإدارية والقانونية؟
- ✓ ماهي سبل التعاون لإعادة مكانة البحث العلمي في الوطن العربي.

محاور الملتقى:

تندرج الموضوعات المقترحة ضمن المحاور التالية:

المحور الأول : أبجديات وتقنيات البحث العلمي (المفاهيم والمنطلقات)

المحور الثاني: تأثير الممارسة البيداغوجية على الأمانة العلمية .

المحور الثالث: مفهوم السرقات العلمية وآليات محاربتها .

المحور الرابع: آليات التعاون لترقية البحث العلمي.

المحور الخامس: وسائل تطبيق معايير ضمان جودة البحث العلمي.

اللجنة العلمية لملتقى الأمانة العلمية:

رئيسة الملتقى: د. سرور طالبي الم (رئيسة مركز جيل البحث العلمي).

رئيسة اللجنة العلمية: د. نرجس صفو (جامعة سطيف 2)

رئيسة اللجنة التنظيمية: د. نادية عمراني (جامعة بليدة 2)

اللجنة العلمية التحكيمية الوطنية:

د. أمحمدي بوزينة أمنة (جامعة حسيبة بن بوعلي)

د. حسين نوارة (جامعة مولود معمري).

د. رضية بوشعور (جامعة تلمسان).

د. سليمان قوراري(جامعة أحمد دراية).

د. صبرينة سليماني (جامعة عبد الحميد مهري).

د. نوال وسار(جامعة أم البواقي).

اللجنة العلمية التحكيمية الدولية:

أ.د. ماهر خضير رابطة الجامعات الاسلامية – جامعة الاسراء فلسطين

أ. د. نور الهدى محمد كامل حماد، كلية الآداب جامعة طرابلس ليبيا

د. بلعابد عبد الحق/ جامعة قطر.

د. رحاب فايز أحمد سيد/جامعة بني سويف،مصر.

د.سر الختم اسماعيل محجوب عبد العزيز/ جامعة أم درمان الإسلامية، فرع مروي،السودان.

د. عدنان خلف حميد البدراني/ جامعة الموصل، العراق.

د. علاء مطر/جامعة الإسراء، غزة، فلسطين.

د. مرتضى عبد الله خيري/كلية البريمي الجامعية،سلطنة عمان.

المداخلات

أبجديات وتقنيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية

د.هامل شيخ، أستاذ محاضر-أ-
المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت.

مقدمة:

يعتمد البحث العلمي بصفته ممارسة معرفية في تقديم وبلورة أفكار جدية ونشرها في عبر وسائط حاضنة للعلم والمعرفة، على أسس وركائز فاعلة تجعل ما يقدمه أي باحث ودارس يدخل في نطاق البحث العلمي الجدي، هذا بالطبع إن احترم هذه الأبجديات والتقنيات، وإن أخل بها فلا يمكن أن ينسب لا من قريب أو من بعيد لهذا النطاق المعرفي الذي يساهم في تطوير الإنسانية.

نحاول في المداخلة الإشارة إلى أهم الأبجديات التي تتحكم في البحث العلمي في العلوم الإنسانية وابرز تقنيات البحث في هذا المجال العلمي المهم ،فالإشارة إلى الأبجديات والتقنيات من شأنها أن تدعم ثقافة التمكن من الوسيلة البحثية ،فإذا تمكن الباحث من أهم ركائز البحث أصبح على دراية بقيمة البحث ومسؤولا أكثر من غيره على المعرفة المقدمة، وواعيا بتمثلات الأمانة العلمية والملكية الفكرية، إن التمكن من هذه الأسس هو خلق لوعي بحثي يتجدد باستمرار بغية الرقي بالدراسات الإنسانية إلى درجات مهمة من التميز و الجودة ،هو بناء على قاعدة صلبة تساهم إلى أبعد حد في منح البحث العلمي القيمة التي يستحقها ووضعه في مصاف النطاقات التي تنتج معرفة وفكرا وحضارة.

ستشير المداخلة إلى الأبجديات المهمة ،الجانب المعرفي والجانب المنهجي الجانب اللغوي وتتعرض بالتحليل إلى الأسس المنهجية التي ينبغي أن تكون حاضرة ومحترمة من طرف أي باحث ،وهي انساق مهمة في تكوين أي بنية بحثية.

تنطلق المداخلة من إشكالية رئيسية هي :ما هي أهم الأبجديات وتقنيات البحث في العلوم الإنسانية؟وما الدور الذي تلعبه في عالم أصبحت فيه المعرفة متاحة عبر الكثير من الوسائط والوسائل؟

للبحث العلمي أبجديات كثيرة تساعد الطالب في انجاز بحث متميز جدي ودقيق ، إذا كانت العلوم تختلف من حيث طريق الدراسة والبحث فإنها تشترك في بعض المضامين والآليات

1-الغرض من البحث العلمي:

إذا انطلقنا من مسلمة أن البحث نوع من أنواع النشاط الذي يهدف إلى تقديم إضافات جديدة في مجالات العلم المختلفة، هذه المناحي والأوجه والاختصاصات تتعدد وتتشعب، لكنها تلتقي في كونها توفر خدمة عامة للإنسانية، وحسب الكثير من المختصين يمكن تقسيم هدف أي بحث إلى قسمين :

الهدف الأول:الهدف العلمي ،فتكون رغبة الباحث هنا هي مجرد التوصل إلى المعرفة العلمية فحسب،أو البحث العلمي البحت،بمعنى آخر أن هذا الهدف هو إثراء المعرفة العلمية وإشباع الفضول العلمي أولا دون النظر إلى التطبيق العملي.[1]

أما **الهدف الثاني** فهو الهدف العملي أو التطبيقي ،الهدف الرئيسي في إجراء البحث هو استخدام نتائجه وتطبيقاته للوصول بها إلى حل المشكلة التي قام الباحث بدراستها.[2]

،وهذا الهدف هو معيار تقدم العلوم التطبيقة على اختلافها، وهو ما تراهن عليها الكثير من الدول المتقدمة بغية تطوير صناعاتها واقتصادها والوصول بالمجتمع إلى درجة راقية من الحضارة لأنها تطبق المعارف في تطوير حياة الأفراد وهذا الجانب للأسف يراوح مكانه في الدول العربية التي توقفت منذ أمد بعيد عن إنتاج المعرفة .

إن دراسة مناهج البحث تزود الدارس بالخبرات التي تمكنه من القراءة التحليلية النافذة للبحوث و ملخصاتها وتقويم نتائجها أو الحكم على ما إذا كانت الأساليب المستخدمة في هذه البحوث تدفع إلى الثقة بنتائجها وعدل الاستفادة منها في مجالات التطبيق والعمل .ومزيدا من أهمية هذه الوظيفة إن التقدم العلمي في وقتنا الحاضر جعلنا مستهلكين لنتائج البحوث العلمية في عديد من مجالات حياتنا .إن لم يكن في جميع المجالات. ويؤكد هذا أن دراسة مناهج البحث ضرورة لاغنى عنها للباحثين المشتغلين في مجالات البحث العلمي.[3]

نجد أن البحث في ميدان العلوم الإنسانية يعتمد على الهدف الأول بدرجة كبيرة ،فهناك بحوث نظرية توصيفية موضحة لطبيعة العلم وإجلاء للكثير من المفاهيم والمبادئ المعرفية وتحليل لبعض القضايا ، وتطوير لرؤى ونظريات مختلفة في علم النفس وعلم الاجتماع ، وعلوم الإعلام و الاتصال وعلوم الخطاب والتواصل اللغوي واللسانيات وتعليمية اللغة وقضايا الثقافة.

ومهما اختلفت ميادين البحث فإن الغاية منه لا تخرج عن واحد من الأمور الآتية" اختراع معدوم، أو جمع متفرق،أو تكميل ناقص،أو تفصيل مجمل،أو تهذيب مطول،أو ترتيب مختلط، أو تعيين مبهم، أو تبيين خطأ"[4]

فالباحث حين يخوض غمار البحث العلمي إنما يخوض فيما خلفه العلماء والأدباء من جهود كثيرة نتيجة بحثهم الدائب ودراستهم المستمرة ،ويضيف إلى ذلك ما جد من مكتشفات أو ملاحظات ،لينتج من هذا كله جديدا يضيفه إلى العلم أو ابتكارا ينعم به مجتمعه ويتقدم به[5] .

أبجديات البحث العلمي كثيرة ومتعددة ،لكننا سنركز على ثلاثة نراها مهمة في أي بحث في علوم الخطاب والتواصل اللساني بحكم اهتمامنا بهذه المجالات في الكثير من دراساتنا السابقة :

1-محمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي التصميم المنهج والإجراءات،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية مصر،/ط2،ط.د.ت ،ص 41و42.

2- ينظر، المرجع نفسه ،ص.42.

3- رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر المعاصر، دمشق، سورية، بيروت، لبنان، ط01، 2000، ص.130.

4- محمد جمال الدين القاسمي،قواعد التحديث ص.38نقلا عن : بن عبد الرحمن بن علي الربيعة، ، البحث العلمي حقيقته ومصادره مكتبة الملك فهد الوطنية،ط2012.2 ،ص.37.

5- المرجع نفسه ص.37.

6-بن عبد الرحمن بن علي الربيعة، ، البحث العلمي حقيقته ومصادرة مكتبة الملك فهد الوطنية،ط2012.2 ،ص.16.

أولا الجانب المنهجي:

فمنهج البحث هو الطريقة التي يتعين على الباحث أن يلتزم بها التي تهيمن على سير البحث ويسترشد بها الباحث في سبيل الوصول إلى الحلول الملائمة لمشكلة البحث"[1] .

ويعرفه عبد الرحمن بدوي بأنه"فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من اجل اكبر همة علمية للآخرين حين نكون بها عارفين"[2] .

يستخدم منهج البحث العلمي طرقا متعددة للوصول إلى نتائج مقبولة،وهي طرق لها أسسها وضوابطها في الدراسة منها

-الطريقة الاستنتاجية:الاستدلال من العام إلى الخاص

-الطريقة الاستقرائية:الاستدلال من الخاص إلى العام

-الطريقة التحليلية:الاستدلال من الأكثر تعقيدا إلى الأبسط.

-الطريقة التجريبية:الاستدلال بالتجارب[3] .

في مجال الدراسات الأدبية واللغوية و مختلف دراسات علوم الخطاب والتواصل اللغوي واغلب الدراسات السيميائية

والكثير من مقاربات المدونات الإعلامية والخطابات التلفزيونية من أوجه تداولية أو حجاجية إقناعية ،نجد أن المنهج الوصفي التحليلي يستحوذ على حصة مهمة من هذه الدراسات والبحوث

فالجانب المنهجي هو الإطار الذي يقيد المعرفة والعلم بصفة عامة وهو توجيه لمسارات فكرية ،فلا يخلو بحث من منهج ،لذلك ينبغي أن تتسم البحوث بالصرامة المنهجية حتى تنعت بالعلمية ؛فمثلا في الدراسات اللغوية في علوم الخطاب وأطر التحليل اللساني الحالية ، نعتمد على العديد من المناهج البحثية في انجاز دراسة من الدراسات ؛و هنا يجب أن أوضح فكرة مهمة وتتمثل في وجوب التفريق بين المنهج البحثي ؛منهج وصفي، منهج تاريخي، منهج مقارن...الخ والمناهج التي لها علاقة بخصوصية المعرفة فنتحدث عن منهج بنيوي، منهج سيميائي، منهج تداولي.. وغيرها من السياقات المعرفية .

منهج البحث في علوم اللغة ودراسة الخطابات المختلفة وتحليلها ،يجاري تطور هذه الدراسات بدقة ،فالمنهج الوصفي الذي ينبغي له أن يتبع بالتحليل لا يعني عرضا لمعارف فقط ،بل هو منهج علمي صارم دقيق مواكب لأي تطور يحصل في المعرفة الإنسانية ؛ مثلا إذا أراد الباحث دراسة مدونة لغوية ولنفرض أنها مدونة من الخطاب الإعلامي ينبغي له أن يحدد طبيعة الخطاب الذي تنتمي إليه المدونة (تعريف الخطاب الإعلامي-خصائصه-بنياته-أنواعه).

تحديد طبيعة المدونة ضمن هذا الخطاب(المدونة من الخطاب التلفزيوني-طبيعة الخطاب التلفزيوني-يجمع بنيتين تختلفان من حيث التمفصل-بنية اللغة وبنية الصورة.)

---

[1]- عبد القهار داود العاني ،منهج البحث والتحقيق في الدراسات العلمية والإنسانية،دار وحي القلم ،دمشق سورية،ط2014،01ص.17.ص.16.

[2]- عبد الرحمن بدوي،مناهج البحث العلمي..نقلا عن، عبد القهار داود العاني ، منهج البحث والتحقيق في الدراسات العلمية الإنسانية ص.16.

[3]-**إبراهيم بختي،** الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية، مخبر الجامعة والمؤسسة والتنمية المحلية المستدامة منشورات جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،ط2015،4ص.03.

البناء اللغوي للمدونة يحيل إلى مستويات:الصوت-المعجم-التركيب-الدلالة

الصورة تحيل إلى طابع الإظهار البصري والمشهدية الملازمة للمصاحبة اللسانية والحركات والإيماءات وانتقاء الصور..

المنهج الوصفي يتوكأ على معالم تنظيرية ،فلا يمكن وصف قضايا عامة ،بل ينبغي تفريع المعارف وتبيينها بوعي علمي متدرج.

المنهج الوصفي يفرض علينا أن نطور في مجال المقاربة،مقاربة تختلف عن الدراسات السابقة (دراسة اللغة بمفردها) علم اللسان وعلوم تحليل الخطاب او دراسة الصورة بمفردها علم السيميولوجيا(بارث-بريطو-غريماص-كورتاس-بورس).

المنهج الوصفي هو منهج موضوعي،فلا يتحيز الباحث لفكرة او طرف او رأي ،بل يلزمه عرض الأفكار وتحليلها وإيراد معارف تبريرية،لان البحث هو تقرير علمي عن قضية من القضايا،فلا مكان للإنشاء والسرد والحشو والإطناب. و الموضوعية من أهم أصول البحث العلمي ،ويقصد بها الحياد التام والبعد عن تأثير الأهواء والانفعالات،واثبات ما يكشف للباحث بالحق وحسبما تقود إليه الأدلة وان خالف ميله هواه[1].

ويحيل الجانب المنهجي أيضا إلى ضرورة معرفة الباحث بطبيعة المنهج وخصائصه حتى يحسن تطبيقه بصفة فعلية .

ثانيا الجانب المعرفي :

لكل بحث مجال اهتمام ومعرفة خاصة وسياق تخصصي معين ،وتختلف أنواع البحوث من حيث مجال الاشتغال والتعامل مع المعارف، وفي هذا الإطار يمكن أن نتحدث على ثلاثة أنواع :

البحث الجامع : وهو إن يختار الطالب موضوعا، ويجمع معارف لها علاقة بهذا الموضوع،يحللها ويناقشها،ويسعى لإظهار مقدرته في التحليل وفهم الأعمال السابقة وإبرازه لكل الآراء ثم يعبر عن رأيه الشخصي.[2]

البحث/ التنقيب: يهتم بدراسة موضوع جديد، أو موضع قل طرقه، فيضع خطة للبحث والدراسة،قد تكون تجريبية ميدانية غالبا.[3]

البحث وتحليل التجارب: ويوجد في مجال التكوين والتأهيل المهني لمختلف الاختصاصات والدراسات التأهيلية العليا، يراهن على التمرين والنشاط العملي، يقدم التجربة ويحللها ويقارنها مع نشاطات أخرى مشابهة.[4]

الجانب المعرفي يحلينا إلى الكثير من المفاهيم التي تتجاذب الموضوع المدروس منها مصطلح الإنتاج الفكري فالبحث هو إنتاج فكري "وهو كل إنتاج ذهني أو علمي أو فني ينطوي على شيء من الابتكار أو الإبداع الإنساني أيا كانت طريقة التعبير عنه[5].

الجانب المعرفي ينبغي له أن يكون أصيلا " ويقصد بالأصالة في البحث العلمي :تميز الأفكار الواردة في البحث

بالجدية والأهمية العلمية،وتميز الباحث بالاستقلال الفكري ومعايشة الواقع .[6]

1- عبد القهار داود العاني ،منهج البحث والتحقيق في الدراسات العلمية والإنسانية،دار وحي القلم ،دمشق سورية،ط2014،01ص.17.

2- ينظر، جان بيير فرانيير، كيف تنجح في كتابة بحثك، ترجمة، هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،لبنان ط01، 1988، ص.10.

3-ينظر، المرجع نفسه، ص.10.

4- ينظر، المرجع نفسه، ص. 11.

5- عبد القهار داود العاني ،منهج البحث والتحقيق في الدراسات العلمية والإنسانية، ص16.

6-.المرجع السابق، ص.17.

الجانب المعرفي له علاقة بتخصص معين،ويعكس ذلك الثراء المصطلحي والتقييد المفاهيمي،لذلك يجب على الباحث الاعتماد على موسوعات وقواميس متخصصة في العلم المراد البحث فيه حتى تكون المعرفة جدية دقيقة.

ينبغي له أن يعتمد على الدراسات الحديثة ،حتى يكون البحث مواكبا للتطورات الحاصلة في مجالات العلم المختلفة .

ينبغي أن ينطلق البحث من دراسات سابقة،كي تتضح له الرؤى فيواصل طريق البحث موسعا للمعرفة او مصححا أو ناقدا .

جمع أكبر عدد من المصادر الرئيسية للبحث والتعامل مع المراجع بوعي والاستغناء عن كل كتاب يحوي معرفة متجاوزة.

الرجوع إلى المعلومات من مصادرها الأولى إن أمكن ذلك ،خلافا لما تقوم به –في بعض الأحيان- بعض الترجمات من تحريف للحقائق.

التحكم في ضبط المصطلح بدقة،ووضع مسرد مصطلحي في نهاية البحث.

الأمانة العلمية في تقديم المعارف وعرضها ،وإرجاع الآراء والأفكار لأصحابها ، فالأمانة العلمية

بوجه عام فضيلة إنسانية تقتضي أن يحافظ المرء على حقوق الغير بوازع من أخلاقه وضميره لا بتأثير الخوف من الجزاء الذي قد تفرضه السلطات،وتتوقف درجة أمانة الشخص في مجتمع ما على ما يسود هذا المجتمع من قيم ،سواء على المجتمع الكبير أما على مستوى المجتمع الصغير الذي تمثله الأسرة بوجه خاص،والأمانة في البحث العلمي تحمل نفس المعنى ،بيد أنها تترجم للحفاظ على حقوق الباحثين السابقين حيث يلزم الباحث بالإشارة

إلى المصادر التي استقى منها مختلف المعلومات أو البيانات التي استعان بها في بحثه،وتعني الإشارة إلى المصدر ببيانات كافية عنه،وفق أصول المنهج العلمي ،مع إيضاح اسم المؤلف الذي ينسب إليه المرجع أو المصدر"[1]

وتضع الكثير من الجامعات كتيبات تعريفية لمفاهيم البحث العلمي وما يرافقها من مفاهيم مهمة كالأمانة العلمية واليات منهجية البحث العلمي ،بهدف تحسيس الطلبة وتعريفهم بالأمانة العلمية ،السرقات العلمية وغيرها من المفاهيم، تكون هذه الكتيبات على شكل سلسلة لدعم التعلم والتعليم في الجامعة،وعلى سبيل المثال ما أوردته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية[2] ، حيث تنشر تباعا سلسة تعليمية تحسيسية ، من بين ما أوردته حول هذه المسالة فوائد الأمانة على شكل نقاط توضيحية:

ان تكون طالبا أمينا يعني أن تكون مسؤولا عن معلومات وأفكار الآخرين.

الإشارة المرجعية تعني ان نذكر المصدر حتى يتمكن القارئ من العثور على نفس المعلومات التي استخدمناها.

لذلك ينبغي على الباحث ان يكون وفيا للعلم ولأبجدياته أمينا في نقل الأفكار والآراء متعاملا مع قدسية العلم بأخلاق يلتزم فيها بادق التفاصيل المنهجية،فيبدو بحثه متميزا تحيط به الشفافية والنزاهة من كل جانب.

وأشارت السلسلة التحسيسية الصادرة عن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الى بعض فوائد الاعتراف بأعمال الآخرين:

---

[1]- المرجع السابق، ص.18.

2– السرقة العلمية،ماهي وكيف أتجنبها ،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة،عمادة التقويم والجودة،دون معلومات نشر.

- نرجع الفضل للآخرين على الأفكار والمعلومات التي قدموها.
- نقدم للقراء مصادر المعلومات حتى يتمكنوا من معرفة مكانها ودراستها.
- نبين للآخرين ما نعرفه وكيف استفدناه من أعمال الآخرين .
- نظهر للآخرين أننا قرانا أعمال الآخرين في مسارنا الدراسي ،واستخدمنا هذه المعلومات لتكوين فهمنا الخاص.
- نثبت أننا نحترم مجتمعنا العلمي وانتماءنا البحثي لهذا التخصص أو ذاك،وهو ما يترك سمعة طيبة ونقدر الإسهامات المعرفية التي قدمها غيرنا [1].

الجانب اللغوي:

يعتمد البحث العلمي على منهج ومعرفة متخصصة وهما جانبان مهمان في رصف بنياته وجعله شكلا مكتملا ، لكن ذلك لا يتأتى بمعزل عن جانب اللغة التي تعد حاملا للمعرفة ووسيلة لتبليغ العلوم على اختلافها ،إن التركيز على المصطلحات والمفاهيم ودلالاتها ،واحترام مختلف القواعد المنهجية لا يشفع للباحث استخدام لغة مبتذلة مليئة بالأخطاء التي تعكر صفو أي معرفة بذل الباحث جهدا في جمعها وتنسيقها ،فالكثير من البحوث تقدم لنا معارف معتبرة وثرية لكن ذلك التقديم شوهه الجانب اللغوي فأصبح بلا اعتبار ولا اهتمام ،لذلك ينبغي للباحث أن يلتزم بهذه الملاحظات وهو يكتب بحثه :

- احترام قواعد اللغة الأساسية في كتابة بحثه والاستعانة بمصوب لغوي يقوم له بحثه ويسدد عباراته وألفاظه.
- التقديم للنص المقتبس والتعليق عليه ،الأمر الذي يظهر شخصية الباحث ويبين خصوصية الأسلوب.
- ضبط المصطلحات بدقة ووضع مقابل أجنبي لها في المتن أو الهامش.
- ضبط أسماء الأعلام بدقة،ويمكن للباحث وضع ترجمة مختصرة في الهامش، أو عرض ترجمات في ملاحق البحث.

هناك نقاط أخرى تجعل من الأسلوب واضحا متماسكا منها[2] :

- تجنب الجمل الطويلة أكثر من اللازم فهي عسيرة على الفهم ،تؤذي إلى حشو وإسهاب لا يخدم المعنى.
- الإقلال قدر الإمكان من الجمل المشتملة على عناصر كثيرة؛ فالتفرعات من شأنها الإخلال بالمعنى وعدم إتمامه ووضوحه.
- حذف الكلمات غير الضرورية.
- حسن استخدام الفقرات وتوظيفها.
- وضع مسرد لأهم المصطلحات الواردة في نهاية في البحث .
- التركيز على العبارات الدالة والابتعاد عن الحشو والإطناب والعبارات التي لا تخدم المعنى.
- ينبغي أن تكون اللغة وظيفية دالة،بعيدة عن الإنشاء،لغة مبنية على مفاهيم ومصطلحات متخصصة،لغة موضوعية باقتدار ومكنة.
- يجب أن تكون لغة البحث لغة مفعمة بالدليل والشاهد والتمثيل والشرح والتفسير ،لغة تهدف إلى تبسيط المعرفة وتقريبها للمهتمين وألا تكون لغة منفرة ببنائها وحمولتها.

1- السرقة العلمية،ما هي وكيف أتجنبها، ص.10.

2- ينظر، محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر، د.ط، 1990،ص ص.49-50.

- الابتعاد عن المفردات و الضمائر التي تحيل إلى الأنا،واستخدام لغة تحيل إلى الجمع لأن البحث جهد مشترك ونسق عام،ساهم فيه عدد من الأفراد.

خاتمة:

تمثل أبجديات وتقنيات البحث العلمي معيارا نحكم من خلاله على علمية البحث المنجز أو حاجته لرصف وضبط، حتى يساير غيره من البحوث الناجعة والمهمة في تقديم معرفية نوعية؛ وعند حديثنا عن تلك العناصر في مجال العلوم الإنسانية،بينا ثلاثة مبادئ تعد أصولا لأي بحث،مداخلتنا أشارت باقتضاب وتركيز على جوانب:المنهجية والمعرفة واللغة، الإلمام بتلك المبادئ يمكن من انجاز بحث علمي دقيق يلتزم فيه صاحبه بالمبادئ التي ذكرناها مما يدل –لامحالة- على أمانة علمية في جمع المعلومات وتقديمها في شكل من الإشكال المقبولة المسايرة للقواعد المتعارف عليها،الأمر الذي يبعد الباحثين عن كل سطو وسرقة وابتذال علمي.

الالتزام الأخلاقي ينتج لنا معرفة نوعية دقيقة تحترم الأمانة العلمية وتقعد لبحوث أصيلة نراهن عليها مستقبلا.

إن أبجديات البحث العلمي ليست معطى نظريا فحسب بل هي الزام تطبيقي ينبغي ان يظهر في بحوثنا ودراساتنا في العلوم قاطبة.

الكثير من البحوث العلمية تهمل الجوانب اللغوية والشكلية وتركز على الجوانب المعرفية، وهي مسألة تثار بحدة وخاصة عندما تلقي الازدواجية اللغوية بظلالها.

توصيات:

-ينبغي على الباحث الإلمام بقواعد البحث وأسسه المنهجية قبل إنجاز أي عمل،حتى يسهل عليه التعامل مع المعارف.

- البحث العلمي التزام أخلاقي،لذلك على الباحث أن يوقع هذا الالتزام ويحترمه في بحوثه؛ ويتجسد التزامه في احترامه لأفكار غيره والإشارة إلى معارف الآخرين وتطبيق مختلف أسس الأمانة العلمية.

- على كل المؤسسات العلمية وكل الفاعلين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والقطاعات الأخرى التحسيس بخطر السرقات العلمية وتبيين أنواعها وأشكالها،لأنها تؤثر على الأداء البحثي في المستقبل وعلى تكوين الأفراد.

- التحسيس هو أول مرحلة نقوم بها، أما المرحلة التالية لذلك فهي اتخاذ الإجراءات القانونية المنصوص عليها في النصوص والقرارات.

- ينبغي على المؤسسات الجامعية وضع مسطرة منهجية موحدة تلزم بها أفرادها، حتى يكون التوحيد المنهجي هو الغالب في إنجاز البحوث والدراسات.

-لا ينبغي النظر إلى حالة البحث العلمي في الجزائر بعين التشاؤم، بل الأوضاع مقبولة على العموم،وتحتاج إلى جهود أكثر لترقيتها.

قائمة المراجع:

1- إبراهيم بختي، الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية، مخبر الجامعة والمؤسسة والتنمية المحلية المستدامة منشورات جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،ط4،2015.

2- جان بيير فرانيير، كيف تنجح في كتابة بحثك، ترجمة، هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،لبنان ط01، 1988.

3- رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر المعاصر، دمشق، سورية، بيروت، لبنان، ط01، 2000.

4- بن عبد الرحمن بن علي الربيعة، البحث العلمي حقيقته ومصادره مكتبة الملك فهد الوطنية،ط2.2012 .

5- - عبد القهار داود العاني ،منهج البحث والتحقيق في الدراسات العلمية والإنسانية،دار وحي القلم ،دمشق سورية،ط01،2014.

6- محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر، د.ط، 1990.

7- محمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي التصميم المنهج والإجراءات،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية مصر،/ط2،ط.د.ت .

8- السرقة العلمية،ماهي وكيف أتجنبها ،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة،عمادة التقويم والجودة،دون معلومات نشر. من الرابط:

https://units.imamu.edu.sa/colleges/cmc/circulations/Documents/08.pdf

المبادئ الأساسية والأخلاقية للبحث العلمي

د. جحنيط حمزة / جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج

أخلاقيات العلم والبحث العلمي هي موضوع الساعة، وكلمة الأخلاقيات جاءت من علم الفلسفة لتضيء السبيل إلى اتخاذ المعيار والقرار في مواقف علمية شائكة خلقيا، بدأ من تداخل خصائص البحث العلمي مع مصالح العالم الشخصية وانتهاء بتداخلها مع الأمن القومي، والتداخل مع قداسية الحياة الشخصية للمبحوثين، فانطلاقا من هذه التداخلات يجب يتم مراعاة القواعد الأخلاقية للبحث العلمي وأن يكون ذلك كأسلوب للتفكير اتخاذ قرارات صائبة تعمل على الوصول للأهداف المسطرة من إجراء البحوث ذات المصداقية التامة، وتزداد أهمية أخلاقيات البحث العلمي لأن غيابها أو ضعفها لدى الباحثين يؤدي إلى عواقب وخيمة على الصعيد الفردي والمجتمعي، فاعتماد المبادئ الأخلاقية في البحث العلمي تساعد الباحثين في الانضباط لتنسيق الأعمال والأنشطة وللحصول على ثقة الناس، كما تخدم المبادئ الأخلاقية أيضا أهداف وغايات البحث وتنطبق على الأشخاص الذين ينفذون البحوث العلمية أو غيرها من الأنشطة العلمية أو الإبداعي.

1 أخلاقيات البحث العلمي:

1-1/ مفاهيم عن الأخلاقيات:

مصطلح يحدد المبادئ والقيم وكذلك الواجبات والالتزامات التي ينبغي أن يلتزم بها الإنسان، وعليه فأخلاقيات أي مهنة هي مجموعة من المعايير السلوكية التي يجب أن يلتزم بها صاحب المهنة[1].

1-2/ أقسام أخلاقيات أي مهنة :

1-2-1 **أخلاقيات عامة :** هي أخلاقيات مشتركة بين جميع المهن :الصدق الأمانة، الإخلاص ، وحسن المعاملة.

2-2-1 **أخلاقيات خاصة :** وهي تختص بكل مهنة على حده فلكل مهنة طبيعة خاصة تميزها عن سواها وكل مهنة تجابه مشكلات خاصة ولذلك هي تحتاج لأخلاقيات خاصة. وعلي ذلك فأن أخلاقيات المهنة العامة والخاصة هي السلوكيات الحسنة التي يجب أن يتحلى بها الجميع مهما كانت مهنهم أو حرفهم أو أعمالهم[2].

1-3 /مصادر أخلاقيات المهنة:

1-3-1 **عقائدي :**(ما تحدده الأديان والمعتقدات فيما يخص علاقات العمل.

2-3-1 **تربوي :**(قيم الفرد ومعلوماته ونزاهته والتي تشكلت مع مرور الزمن.

---

[1]) ممدوح عبد المنعم صوفان واخرون: دليل أخلاقيات البحث العلمي، يناير 2012. ص 10.

[2]) نفس المرجع، ص 10.

3-3-1 **وثائق مهنية :** (الوثائق الأخلاقية الصادرة من الأجسام المهنية و التي تحدد الالتزامات الأخلاقية للممارسات المهنية مثل الصدق والنزاهة ، الأمانة، الحزم ، الانضباط ، حسن التصرف في المواقف الطارئة واحترام قيم المجتمع.

4-3-1 القوانين والقواعد :(القواعد و النظم و السياسات الإدارية الصادرة من المؤسسة وتلزم جميع منتسبيها بالالتزام بها أثناء العمل، و التي تحدد المطلوب القيام به و كيفية أدائه، وتحدد جميع المسؤوليات والواجبات الأخلاقية التي يجب ان يلتزم بها جميع العاملين[1].

2/مفهوم البحث العلمي:

يمثل البحث العلمي مرتكز محوري للوصول إلى الحقائق العلمية، ووضعها في إطار قواعد أو قوانين أو نظريات علمية كجوهر للعلوم،خاصة وأن العلم مدركات يقينية مؤكدة ومبرهن عليها كتصديق مطلق، ويتم التوصل إلى الحقائق عن طريق البحث وفق مناهج علمية هادفة ودقيقة ومنظمة، واستخدام أدوات ووسائل بحثية.

هناك عدة تعريفات للبحث العلمي، تحاول تحديد مفهومه ومعناه، ومن جملتها:

." هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، الذي يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق، خطوات المنهج العلمي.[2]"

." هو فن هادف وعملية لوصف التفاعل المستمر بين النظريات والحقائق، من أجل الحصول على حقائق ذات معنى، وعلى نظريات ذات قوى تنبؤية."[3]

." هو محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها، وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق، ونقد عميق، ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وإدراك، يسير في ركب الحضارة العالمية، ويسهم فيه إسهاما إنسانيا حيا شاملا."[4]

3/ أساسيات البحث العلمي

1-3 الموضوعية: وتعني أخلاقيا ذكر الحقائق التي تم التوصل إليها كما هي سواء عززت وجهة نظر الباحث أو تعارضت معها، دون أي تغيير أو تحريف عليها.[5]

---

[1]) نفس المرجع.ص 11.

[2]) أحمد بدر،أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت، وكالة المطبوعات، 1973، ص 18.

[3]) اركان أونجل، مفهوم البحث العلمي، ترجمة محمد نجيب، مجلة الإدارة العامة، التي يصدرها معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، ع 40،جانفي 1984، ص 148.

[4]) الدكتورة ثريا عبد الفتاح ملحس، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، بيروت، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، 1960، ص 24

[5]) سعيد جاسم الاسدي: أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية، وارث الثقافية، البصرة، العراق، ط2، 2008، ص 1.

تعني خاصية الموضوعية ان تكون خطوات البحث العلمي كافة قد تم تنفيذها بشكل موضوعي وليس شخصي متحيز، ويحتم هذا الأمر على الباحثين ألا يتركوا مشاعرهم و أرآهم الشخصية تؤثر على النتائج التي يمكن التوصل إليها بعد تنفيذ مختلف المراحل أو الخطوات المقررة للبحث العلمي[1]

2-3 الدقة: وتعني أخلاقيا اعتماد مقاييس دقيقة مستندة إلى قيم وأسس علمية للوصول إلى نتائج علمية مقبولة.[2]

كما يعني ذلك بأن تكون المشكلة أو الظاهرة خاضعة للبحث وأن يتوفر لها العديد من مصادر المعلومات المختلفة ، وأن تكون ما تحويه هذه المصادر من معلومات على قدر كاف من الدقة والصحة[3].وهذا يعني استخدام الطريقة العلمية المنهجة في الوصول إلى الحقيقة.

3-3 الحيادية: أي الابتعاد عن التعصب والتزمت والتمسك بالرأي والذاتية بل اتصاف الباحث بالحيادية والانحياز كلياً إلى الحقيقة العلمية أي أن يكون الباحث منفتحاً عقلياً..

4-3 الدلالة: وتعني أخلاقيا ومهنياً أن يعتمد الباحث على الأدلة والبراهين الكافية لإثبات صحة النظريات

والفرضيات للتوصل إلى الحل المنطقي المعزز بالأدلة.[4]

5-3 التبسيط والاختصار : يقال في الأدب المنشور حول أساليب البحث العلمي أن ذروة الابتكار والتجديد في مجال العلم هو التبسيط المنطقي في المعالجة والتناول المتسلسل للأهم ثم للأقل أهمية بالنسبة للظواهر موضوع الاهتمام . ذلك لأنه من المعروف أن إجراء البحوث أيا كان نوعها يتطلب الكثير من الجهد والوقت والتكلفة ، الأمر الذي يحتم على الخبراء في مجال البحث العلمي السعي الحث إلى التبسيط والاختصار في الإجراءات والمراحل.. بحيث لا يؤثر ذلك على دقة نتائج البحث وإمكانية تعميمها.[(5)]

6-3 تحقيق غاية أو هدف : أن يكون للبحث العلمي غاية أو هدف من وراء إجرائه .وتحديد هدف البحث بشكل واضح ودقيق " ..هذا العامل الأساسي يساعد في تسهيل خطوات البحث العلمي وإجراءاته كما انه يساعد في سرعة الإنجاز والحصول على البيانات الملائمة، ويعزز من النتائج التي يمكن الحصول عليها بحيث تكون ملبية للمطلوب.[6]"

7-3 **التعميم والتنبؤ :** استخدام نتائج البحث لاحقا في التنبؤ بحالات ومواقف مشابهة . فنتائج البحث العلمي قد لا تقتصر مجالات الاستفادة منها واستخدامها على معالجة مشكلة أنية بل قد تمتد إلى التنبؤ بالعديد من الظواهر والحالات قبل وقوعها[7].

---

[1]) ممدوح عبد المنعم صوفان وأخرون ، مرجع سابق، ص 06.

[2]) سعيد جاسم الأسدي: مرجع سابق، ص 1.

[3]) ممدوح عبد المنعم صوفان وأخرون ، مرجع سابق، ص 07.

[4]) سعيد جاسم الاسدي:مرجع سابق، 2.

[5]) ممدوح عبد المنعم صوفان وأخرون ، مرجع سابق، ص 07.

[6]) نفس المرجع، ص 08.

[7]) نفس المرجع، ص 08.

8-3 تحري الاستقلالية: الإتيان بالجديد، وحل مشكلات البحث، الاستقلالية أن تكون للباحث شخصية علمية مستقلة، ويظهر ذلك من خلال الأتي:

1-8-3أن يكون لو أسلوب خاص في التعبير والتقسيم

2-8-3 إيراد المعلومات بلغته، ودون النقل الحرفي.

3-8-3 الشخصية والإضافة الجديدة وتظهر من رأي الباحث والحكم على الأشياء، وليس الاكتفاء بنقل الجهود السابقة، فلا بدا أن تكون له نتيجة أو حكم ذاتي على كل الموضوعات سواء وافق من قبله أو خالفه، ويجب دائما الاستناد إلى أدلة، ولو باختصار، فإن خالف غيره في الرأي فيجب أن يناقش أدلته بإيراد أدلة منطقية تضحض أدلة الخصم، وبجدر به أن يأتي ببديل عن الفكرة التي نفاها ونقدها، ويأتي ببديل على أن يكون البديل مناسبا ويمكن تطبيقه[1].

9-3 **المهنية**: على الباحث أن يتبنى الأساليب المهنية في بحثه جاعلاً الحكمة و الاستخدام المتبع للمعرفة الخاصة عنصراً أساسياً في مجال الخبرة، وأن يسعى دائماً لإبقاء التطويرات جنباً إلى جنب مع مجال خبرته بما يخدم البحث.[2]

10-3 **الانسحاب**: الأفراد المراد دراستهم أو العاملين في البحث أو طلابه لديهم الحق للانسحاب من الدراسة في أي وقت ، ويجب أن نتذكر دائما أن المشاركين غالبا ما يكونون متطوعين ويجب معاملتهم باحترام وأن الوقت الذي يخصمونه لأجل البحث يمكنهم أن يقضوه في عمل آخر أكثر ربحا وفائدة لهم، ولهذا السبب يجب أن نتوقع انسحاب بعض المشاركين، والأفضل بالطبع أن يبدأ البحث بأكبر[3] عدد ممكن من الأفراد لوضعهم تحت الدراسة ، بحيث يمكن الاستمرار مع مجموعة كبيرة كافية لتتأكد من أن نتائج البحث ذات معنى .

11-3 **التغذية المرجعية**: على الباحث أن يعطي المستهدفين بالبحث فكرة عن بحثه ويبين لهم الهدف منه، استفادة المستفيدين من النتائج الايجابية للبحث، فعلى سبيل المثال الأبحاث التي تجرى على مرضى الايذر فقد أجريت هذه الأبحاث على مرضى الدول الفقيرة، وعند ما نجحت هذه التجارب وأصبح العلاج متاحا نتيجة لهذه الأبحاث لم يستفد منه مرضى هذه الدول الفقيرة لأنه باهظ التكاليف، واستفادة منه الدول الغنية القادرة على هذه التكاليف.[4]

4/ الأمانة العلمية كأخلاقيات العلم:

هناك توجه لدى بعض العلماء بعدم الاهتمام بالانحرافات الأخلاقية في العلم، وذلك لاعتبارهم الانحراف الأخلاقي" شيئا نادرا وغير ذي دلالة " فهي وفقا لهم" أحداث فردية أو شذوذات وخروج عن المألوف[(5)]، ولدى بعض آخر من العلماء توجه آخر يفسر الانحرافات الأخلاقية في العلم في سياق أو نظرية" المرض النفسي"، بمعنى اعتبار العلماء الذين يخالفون المسلك الأخلاقي بأنهم" مختلون عقليا"، ويبررون حكمهم ذلك بأن" الشخص المخبول هو فقط الذي يتصور أنه يمكن أن يقترف أمرا

---

[1]) عدنان محمود العساف: مقدمة في أصول البحث ومناهجه، مداخلة ، ص1.

[2]) ميثاق أخلاقيات البحث، كلية الفنون التطبيقية، وحدة ضمان الجودة، جامعة حلوة، 2016/2015 ،ص 05.

[3]) ميثاق دليل أخلاقيات البحث، http://www.fopem.zu.edu.eg/pdf

[4]) منى توكل السيد: أخلاقيات البحث العلمي، كلية التربية الزلفى، جامعة المجمعة، وزارة التعليم العالي، السعودية، 2013، ص 18.

[5]) رزينك، ديفيد: أخلاقيات العلم :ت :عبد النور عبد المنعم .سلسلة عالم المعرفة) العدد 316 ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2005، نقلا عن رشاد توم: الأمانة العلمية في البحث الأكاديمي ارتباط بحق المؤلف، ص 06.

فاضحا من قبيل الانتحال والخداع"، وأشكال أخرى من الانحراف ثم ينفذ بجلده[1]، ويدعم ديفيد رزينك الرافض لتوصيف الأخطاء الأخلاقية بالشذوذات حتمية فضح حقيقة العلماء المخالفين للمسلك الأخلاقي، فيقر بأن" الجريمة لا تفيد في العلم "، ومؤدى توجهه ذاك أن" المنهج العلمي، ونظام تحكيم النظراء والطبيعة العامة للبحث العلمي، كل هذا يخدم بوصفه آلية لتصيد الذين يكسرون القواعد الأخلاقية للعلم[2] " كذلك، وإذا ما أردنا تأسيس الأمانة العلمية وردها لمفهوم الأخلاق، للمحنا توجها فكريا يؤمن بعدم وجود مسائل أخلاقية ذات شأن قد تنشأ في العلم، مؤسسين ذلك على نظرتهم للعلم بوصفه "موضوعيا"؛ بمعنى أن العلم يدرس وقائع موضوعية مستخدما مناهج موضوعية، وبالتالي ينتج" معرفة مجمعا عليها ."وهم ينظرون إلى الأخلاقيات بوضعها على الجانب الآخر المقابل للموضوعية، فهي تدرس القيم مستخدمة مناهج ذاتية ومنتجة آراء يثار الاختلاف بشأنها .

هذا التوجه يؤمنون بوجوب عدم انشغال العلماء بالموضوعات الأخلاقية وهم يمارسون نشاطهم العلمي .فهم العلماء يواجهون المسائل الأخلاقية بوصفهم أعضاء في المجتمع([3]). لكن توجها أكثر مصداقية، ولو في رأينا الشخصي على أقل تقدير، يؤمن بعدم إمكانية العلماء الهروب من الموضوعات الأخلاقية المثارة في المجتمع الذي يعيشون فيه؛ مما يعني إمكانية استيعاب العلم لأية مناقشات أخلاقية قد تثار تجاوبا والحقيقة المتمثلة بكون" العلم نشاط تعاوني يحدث داخل سياق سياسي اجتماعي أكبر"([4]).

5/ بيئة البحث العلمي فاعلٌ في الأخلاق :

يقودنا الفرع السابق للحديث عن بيئة البحث العلمي ودورها في تشكيل الانحراف الأخلاقي، ووفقا لديفيد رزنيك، فإن هناك خمسة عوامل رئيسية تساهم في الانحرافات الأخلاقية في العلم[5]، رغبة منا في اعتبار ورقتنا هذه نقطة انطلاق وفهم موسع لموضوع الأمانة العلمية.

أولى تلك العوامل التي تكلم عنها رزنيك، تتمثل بكون" العلم بالنسبة إلى معظم العلماء مهنة "وما يترتب على تلك الحقيقة من السعي اللاهث نحو نشر المؤلفات والحصول على وظائف، وبالتالي نجد البعض يساوي بين الأمانة العلمية وانتهاك المبادئ الأخلاقية في سبيل التقدم المهني.

أما العامل الثاني، فيتمثل بإشكالية التمويل البحثي غير المستقل والمشروط، وبالتالي احتمالية محاباة النتائج وفقا لمصالح الجهة الممولة.

أما العامل الثالث المكافآت المالية المرتبطة بالابتكارات البحثية، وبالتالي اعتماد الغاية مبررا للوسيلة .

---

[1]) نفس المرجع، نقلا عن رشاد توم ، ص 07.

[2]) نفس المرجع: ص 07.

[3]) نفس المرجع، نقلا عن رشاد توم ، ص 07.

[4]) نفس المرجع، ص 07.

[5]) نفس المرجع، ص 09.

أما العامل الرابع، فيرتبط ب" آليات التصحيح الذاتي للعلم بالغة الصرامة "والتي تتمثل بعدم فعالية تحكيم النظراء في كشف الخداع أو الخطأ، إضافة إلى الإهمال الذي تلقاه الأطروحات والأوراق البحثية لدى المحكمين الذين ليس لديهم الوقت الكافي لفحصها ومراجعتها .ويذهب البعض أبعد من ذلك، فيصرحون بأن" كثيرا من الأوراق البحثية لم تقرأ البتة .

أما العامل الخامس، فله علاقة بعلم التربية وإسهامه في تشكيل السلوك اللأخلاقي لدى الباحثين.

وبذلك يعاود رزنيك ليؤكد على خطورة التعامل مع الانحرافات أو الأخطاء الأخلاقية بوصفها شذوذات، وبالتالي التقليل من خطورتها .فهو يرى- وهو محق في ذلك -أن تلك الانحرافات تأتي وليدة لجملة من العوامل التي تشكل بمجملها بيئة البحث العلمي، لذلك لا بد من التعامل مع كل حالة انحراف أخلاقي في العلم بجدية وحزم.

أسباب الاهتمام بمبادئ الأخلاق في البحث العلمي:

باتساع مجال العلوم الاجتماعية وتعدد طرق البحث والتحليل وتزايد الاهتمام بالمبادئ الأخلاقية المتعلقة بإجراء البحث، لاقت حقوق المشاركين ومصالحهم والتزامات الباحثين كثيرا من الجدل في التخصصات العلمية الاجتماعية المختلفة، وقد تبنت غالبية المؤسسات العلمية قوانين أخلاقية وفق متطلباتها الاختصاصية الخاصة فلا يقصد عند البحث انتهاك حقوق ومصالح المشاركين بالبحث، فالهدف الوحيد للبحث هو المساهمة في تطوير معرفة نظامية قابلة للتحقق[1]..... تتطلب كل مرحلة من مراحل عملية البحث دراسة وتفكير للاعتبارات الأخلاقية بالإضافة إلى الاعتبارات العلمية المحضة، تثار القضايا الأخلاقية من خلال أنواع الإشكاليات البحثية التي يحاول علماء الاجتماع اكتشافها والطرائق المستخدمة للحصول على بيانات صحيحة وذات مصداقية، قد تنشأ من القضايا الأخلاقية من مشكلة البحث نفسها، مثل (الهندسة الوراثية) أو المواقع التي يتم إجراء البحث فيها (المستشفيات، السجون....) أو الإجراءات التي يتطلب تصميم البحث.... أو نوعيه الأفراد المشاركين في البحث (الفقراء، الأطفال .....)[2]

6/ أخلاق البحث العلمي:

1/ العناصر البشرية: أن وجود العلوم الإنسانية يرتبط بالاعتراف بحق المجموعة في دراسة العنصر البشري، بالضبط مثلما تم الاعتراف بحق دراسة المجالات المعدنية، النباتية والحيوانية، ومع ذلك إن هذا الحق في دراسة العناصر البشرية يفترض احترام الأشخاص المشاركين في البحث[3] احترام نزاهتهم، أي عدم استغلالهم واحترام جميع حياتهم الخاصة وذلك بعدم إفشاء أسرارهم وما قد يسببه ذلك من قلق وحيرة، لهذا فالمطلوب من الباحث أن يقلل من ذلك قدر المستطاع.[4] حيث تزيد الاهتمام بالعنصر البشري في البحوث والحث على احترامه والحفاظ حقوقه وممتلكاته ومصالحهم وهذا ما ذهب إليه "دافيد نشيماز" حيث عرض ثلاث دراسات تقدم أمثلة واضحة حول القضايا الأخلاقية (دراسة طاعة السلطة، دراسة سلوك الشرطة دراسة مواقف طلاب الجامعة)[5] توضح هذه الدراسات الثلاثة القضايا الأخلاقية الأساسية التي يواجهها الباحثون في العلوم الاجتماعية والعلوم الأخرى، فكثرا ما توظف الأبحاث **التضليل** كجزء من التجربة، والذي أصبح اعتياديا ومألوفا كونه يقدم

---

[1]) دافيد ناشيماز: طرائق البحث في العلوم الاجتماعية ، ترجمة ليلى الطويل، بترا للنشر والتوزيع، ط1 ، سوريا، 2004،ص 85.

[2]) دافيد ناشيماز: نفس المرجع ،ص 86

[3]) موريس انجرس:مرجع سابق، ص 87.

[4])نفس المرجع 88.

[5]) دافيد ناشيماز. مرجع سابق، ص 87.

فوائد منهجية وعلمية عديدة، ويلجأ الباحثون إلى جمع البيانات بدون معرفة الأفراد محل الملاحظة، كما أن الباحثين لا يحافظون دائما على سرية البيانات.([1])

2/ احترام شخصية الأفراد:

عندما يتعرض الأفراد المشاركون للبحث إلى عواقب سلبية من الناحيتين الجسدية والنفسية، فعندئذ نقول أن هؤلاء الأفراد قد استغلوا هكذا، فإن جمع الأشخاص حتى ولو كان عن طريق استعمال سلطة الباحث أو الباحثة ثم الضغط عليهم لإرغامهم على القيام بسلوكات مضنية ومنفرة والتي قد تكون مثلا عكس القيم التي يتبنونها فهذا شكل من أشكال الاستغلال، زيادة على ذلك فإن ترك الأفراد جاهلين كلية أسباب مشاركتهم في البحث لدليل على عدم احترامهم المبالغ فيه.....فالقاعدة العامة هي أن يقدم الباحث للمشاركين في البحث، ومنذ الوهلة الأولى سبب البحث وبالتالي سوف يتعاونون معه وهم على دراية بذلك إضافة إلى هذا ينبغي تجنب الحالات التي قد تترك أثارا جسدية و نفسية سلبية لدى المبحوثين، إن الضغط على الأشخاص مثلا ودفعهم بالقوة إلى المشاركة في بحث ميداني عن طريق استعمال الابتزاز العاطفي او اللجوء إلى سلطة الباحث سيكون بمثابة دليل صارخ على عدم احترام نزاهة الأشخاص، وبكلمات أخرى فمن المفروض أن تعطي للأشخاص المبحوثين فرصة الموافقة الواعية بعد تلقيهم معلومات كافية وملائمة وأنهم يتمتعون بحرية في كل الأحوال للقبول بالمشاركة[2].

يجب أن يلتزم الباحثون عند التخطيط لإجراء أي مشروع بحث بمقارنة المنافع أو المساهمة المتوقعة من المشروع مقابل التكلفة التي يدفعها الأفراد المشاركون، قد تتضمن هذه التكاليف (اهانة الكرامة، فقدان الثقة بالعلاقات الاجتماعية، التقليل من احترام النفس...إلخ)([3]).

3/ احترام الحياة الخاصة:

نقول إن الباحث لم يحترم الحياة الخاصة عندما يكون عاجزا على إخفاء هوية الأشخاص قبلوا بالمشاركة في البحث، وذلك من خلال الكشف عن أسمائهم أو المجموعة الخاصة التي ينتمون إليها حسب الحالة (مثل قرية، الجمعية، إلخ) فالقاعدة في العلوم الإنسانية هي ألا يبوح الباحث بهوية هؤلاء وأولئك الذين أرادو عن طواعية أن يشاركوا في البحث، وتتجلى ضرورة احترام هذه القاعدة فيما يتطلبه البحث من المبحوثين أن يكونوا أحرار في التعبير التلقائي، وألا يتأثروا بما قد يتم الكشف عنه حولهم، أو بالصورة المتوقع نقلها عنهم، أما فيما يخص البحث الذي يجرى على وثائق فإن الأشخاص والمؤلفين الذين قد يشار إليهم سواء كانوا من المتوفين أو من الأحياء، فينبغي معاملتهم باحترام....([4]).

إن اقتحام الخصوصية أمر يقلق الجميع بشكل كبير لا سيما أننا نعيش في عصر بنوك المؤتمتة، سواء التجارية أو الحكومية، والتي يمكن الوصول إليها بسهولة يقصد بحق **الخصوصية** (حرية الفرد باختيار الوقت والظروف والدرجة التي يمكن للآخرين مشاركته او عدم مشاركته في اعتقاده وسلوكه ورأيه)[5] والذي يمكن أن ينتهك بسهولة خلال او بعد الدراسة.

---

[1]) موريس أنجرس ، مرجع سابق، ص 89.

[2]) موريس أنجرس ص 88.

[3]) دافيد ناشيماز: ص 90.

[4]) موريس أنجرس: مرجع سابق، ص 89.

[5]) M.O. Ruebhausen &Oliver G.Brim,(privacy and behavioral research,) American psychologist,21 , 1961, 432. نقلا عن دافيد ناشيماز: طرائق البحث في العلوم الاجتماعية مرجع سابق، ص 95.

لذلك تعتبر السرية منتهكة لما لما يسمح الباحث بالتعرف على المبحوثين، ولتجنب المساس أو الأضرار بسمعتهم، فينبغي اتخاذ كل تدابير الحذر الممكنة بهدف ضمان سرية أكثر للمبحوثين، هكذا في بحث يجري على عينة فلابد من الالتزام بنشر فقط النتائج في صيغ عامة، إذا لا يمكن الإشارة إلى الأفراد المشاركين في البحث بطريقة منفردة.[1]

4/ الاهتمام بتقليص العيوب: إن العيوب التي قد يتسبب فيها الباحث نتيجة الوقت أو التنقل الذي قد يفرضه على المبحوثين، لابد من تعويضها بالاهتمام الذي يثيره البحث لدى هؤلاء المبحوثين، إن هذا الاهتمام قد يكون ذو صبغة فكرية مثل إرادة المساهمة في فهم أفضل للإنسان أو المساهمة في تطوير العلم، كما يكون ذو صبغة عاطفية وذلك لان الأشخاص قد يظهروا ارتياحا كبيرا لأنه يكون في إمكانهم التعبير عن جزء من ذاتهم الخاصة وأنهم قد وجدوا مثلا من يستمع إليهم باهتمام أثناء إجراء مقابلة البحث، كما يمكن أن يكون هذا الاهتمام ذو صبغة مالية، ولكن ليس إلى درجة أن تكون هي المصدر الوحيد الذي يحثهم على المشاركة، هكذا فإن كان من السهل القيام ببحث، مثلما جرت العادة، مع الأشخاص الأقل ثراء، والمستعدين لتقبل ذلك فلابد بالمقابل من تشجيعهم ومكافأتهم بأية صورة كانت، باختصار مهما كانت المزايا الممنوحة للمشاركين في البحث فينبغي أن تكون موازية على الأقل للعيوب التي قد تحدث بعض المتاعب لهؤلاء المشاركين.[2]

لابد من وجود ثقة متبادلة في إطار العلاقة الرابطة بين الباحثين والمبحوثين، ولن تكون عملية البحث ناجحة إلا باحترامها لهذا الشرط البالغ الأهمية، فعلى الباحث أو الباحثة أن يكون صادقا في قناعته بالمساهمة الكبيرة التي يقدمها المشاركون في البحث، لابد أن يمنح لهم ضمان حماية حقوقهم، بالإضافة إلى حصولهم على فائدة معينة من هذه التجربة فإذا ما تمت أقامت هذا الاحترام المتبادل، فإنه سيضمن الصبغة الأخلاقية للعمل العلمي في العلوم الإنسانية[3].

5/ المجموعة العلمية :

إذا كان مطلوبا من الباحث أو الباحثة أن يكون صادقا مع الأشخاص الذين يشاركون في البحث، فالأحرى به أن يكون كذلك مع أعضاء المجموعة العلمية، إن الأمر يتعلق هنا بزملائه، أي أولئك الذين يتقاسم معهم نفس ميدان النشاط، لهذا ينبغي ان يكون ذا شفافية أمام زملائه في البحث المكتمل، وناقد للبحوث التي يقوم بإنجازها الآخرون.

يمكن للباحث أن يطمئن زملاؤه بنواياه الحسنة باستعماله للمنهجية الأكثر ملائمة وبتحليله الأكثر صرامة، إلا أن الشفافية تتطلب أكثر من هذا لذلك لابد من نشر البحث وجعل معطياته في متناول الغير، وهذا يسمح بالتبادل العام للانتقادات كضمانة للموضوعية، إن العلم بهذا الشكل لا يثمن أو يقيم إلا من طرف المجتمع، ومصداقيته لا تستمر إلا إذا قبل العلماء هذا النوع من لعبة التقييم المتبادل، وينبغي أن تذهب نزاهتهم إلى حد السماح للآخرين بالاطلاع على معطيات البحث، وهذا ما يؤدي بالتأكيد إلى الكشف عن الأخطاء الممكنة.[4]

مسؤولية الباحث (العالم): إن عملية ضمان الموافقة المطلقة (للمبحوثين) هي الحل الأفضل عموما لمشكلة كيفية تعزيز البحث العلمي الاجتماعي بدون الاعتداء على حقوق الأفراد وصالحهم، إذا توفرت جميع الشروط المرتبطة بالموافقة المطلقة ،

---

[1]) موريس أنجرس: مرجع سابق، ص 89.

[2]) موريس أنجرس: مرجع سابق، ص 90/89 .

[3])موريس أنجرس: مرجع سابق، ص 90.

[4]) موريس أنجرس: مرجع سابق، ص 90.

الأهلية والطوعية والمعلومات الكاملة والفهم أو الإدراك، فإن العالم يمكن ان يشعر بالثقة نسبيا بأن حقوق ومصلحة المشاركين قد أعطيت الانتباه والاهتمام الملائمين.[1]

ولكن يجب أن لا يكون مبدأ الموافقة المطلعة شرطا مطلقا لجميع الأبحاث في العلوم الاجتماعية، فعلى الرغم من أنه مرغوب، لا توجد ضرورة مطلقة لإتباعه في الدراسات الخالية من الأخطار، فكلما زاد الخطر الذي يتعرض له المشاركون زاد الالتزام بالحصول على الموافقة المطلعة، ولكن في نفس الوقت، يبقى العلماء مسئولين لاحتمال أي أثار سلبية على المشاركين، حتى ولو كان هناك موافقة على المشاركة البحث[2]

القوانين المهنية للمبادئ الأخلاقية: توجد حاليا قوانين أو تشريعات توجه الباحث العلمي الاجتماعي على مستويات عديدة، فهناك آليات تنظيمية مهمة مثل التشريعات القانونية، لجان مراجعة المبادئ الأخلاقية في المؤسسات البحثية والجامعية، والقوانين الأخلاقية للمجامع المهنية والأخلاق الشخصية للباحثين، سوف نستكشف القضايا المتعلقة بالقوانين الأخلاقية[3] ...

بعض المبادئ الأخلاقية[4] :

1- يجب أن ينظر إلى القضايا الأخلاقية من منظور مجتمع المشاركين.
2- يجب أن يتم أجراء البحث بطريقة تحافظ على أمانة مؤسسات البحث وعدم إضعاف فرص إجراء البحث في المستقبل.
3- يجب أن تخضع أي دراسة تتطلب مشاركة الأفراد لتساؤل فكري جدي.
4- إتباع أساليب إضافية لحماية حقوق ومصالح المشاركين في البحث
5- يجب أن تجري جميع الأبحاث بأسلوب يؤهلها لأن تكون هدفا لمشروع علمي.

خاتمة:

يهدف البحث العلمي إلى زيادة النشاط العلمي، ونضج الإنتاج الفكري، وازدهار الحياة المجتمعية واعلاء شأن المبادئ المدنية أن الإسلام في عنوانه ومضمونه جاء لإقامة صرح الأمانة وترسيخ جدار قواعدها قلبا وقالبا، وحارب جميع صور الفساد.

إن الحقوق الفكرية ومراعاتها من المعاني القيمية الكبرى التي يجب أن تكون جلية واضحة في ذهن وضمير وسلوك و وجدان كل باحث، ومن هنا فإن العناية بثقافة البحث العلمي وتعزيزها أضحت أمرا ضرورية يشغل ذهن الباحثين فيه لتحقيق الجودة لا سيما ونحن في عصر الثورة المعرفية وسهولة الحصول على المعلومات التي تتدفق في شبكات الانترنت ويسهل الحصول عليها مجانا.أمام هذا السيل المعرفي المذهل كيف نصون الصرح التعليمي من الكذب والغش والسرقة الفكرية فلابد من التحلي بالمبادئ الأخلاقية التي لا تتعارض مع القيم المجتمعية والأصول الإنسانية، هناك العديد من الوسائل لبث قيمة النزاهة ومنع انتهاكها منها نشر ثقافة الأمانة الفكرية في جميع المراحل التعليمية، وإحياء القيم الكويتية والعربية والإسلامية والإنسانية الأصيلة.

---

[1]) دافيد ناشيماز: مرجع سابق، ص 94
[2]) نفس المرجع، ص 95.
[3]) دافيد ناشيماز: مرجع سابق، ص 98.
[4]) نفس المرجع، ص 99.

قائمة **المراجع:**

1/ أونجل اركان ، مفهوم البحث العلمي، ترجمة محمد نجيب، مجلة الإدارة العامة، التي يصدرها معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، ع 40،جانفي .1984

2/ بدر أحمد ،أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت، وكالة المطبوعات، .1973

3/ دافيد ناشيماز: طرائق البحث في العلوم الاجتماعية ، ترجمة ليلى الطويل، بترا للنشر والتوزيع، ط1 ، سوريا، 2004.

5/ السيد منى توكل: أخلاقيات البحث العلمي، كلية التربية الزلفى، جامعة المجمعة، زوارة التعليم العالي، السعودية، 2013.

6/ ممدوح عبد المنعم صوفان وآخرون: دليل أخلاقيات البحث العلمي، يناير 2012.

7/ عبد الفتاح ملحس ثريا ، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، بيروت، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، .1960

8/ سعيد جاسم الاسدي: أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية، وارث الثقافية، البصرة، العراق، ط2، .2008

9/ عدنان محمود العساف: مقدمة في أصول البحث ومناهجه، مداخلة .

10/ رزينك ديفيد: أخلاقيات العلم :ت :عبد النور عبد المنعم .سلسلة عالم المعرفة) العدد 316 ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2005، نقلا عن رشاد توم: الأمانة العلمية في البحث الأكاديمي ارتباط بحق المؤلف.

11 .M.O. Ruebhausen &Oliver G.Brim,(privacy and behavioral research,) American psychologist, 1961,. نقلا/ عن دافيد ناشيماز: طرائق البحث في العلوم

.المواثيق:

12/ ميثاق أخلاقيات البحث، كلية الفنون التطبيقية، وحدة ضمان الجودة، جامعة حلوة، 2016/2015.

الضوابط الأخلاقية للبحوث العلمية بين الالتزام والخروق العملية

الدكتورة نسيمة طويل، أستاذ محاضر أ ، جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر-

الملخص

إن الضوابط الأخلاقية للعملية البحثية من أهم الضوابط التي تتحكم في جدية البحث والإضافة العلمية والقيمية له ، خاصة في ضوء الإشكالات الأخلاقية التي ارتبطت بالباحثين والممارسات غير الأخلاقية المرتبطة بالانتحال العلمي أو ما يعرف بالسرقة العلمية

وفي ضوء الانتشار الخطير لظاهرة السرقة العلمية وجب الحديث عن أهم الأطر والضوابط الأخلاقية التي تحكم البحث العلمي ، بل أكثر من ذلك وجب الحديث عن تفعيل إجراءات عقابية وردعية للحد من ظاهرة الانتحال العلمي وانتشارها.

The ethical controls of scientific research between commitment and practical breaches

Dr. Nassima Touil (*)

Lecturer class A, Mohamed Khaydar University, Biskra – Algeria-

Abstruct:

The ethical controls of the research process is one of the most important controls that control the seriousness of research and scientific addition and value, especially in the light of the ethical problems associated with researchers and the immoral practices associated with plagiarism or scientific theft.

In light of the dangerous spread of the phenomenon of scientific theft, it is necessary to talk about the most important frameworks and ethical controls governing scientific research, and more than that, we must talk about the activation of punitive measures and deterrent to reduce the phenomenon of plagiarism scientific spread.

مقدمة

تعتبر الأخلاق قيمة معيارية تميز الإنسان عن سائر المخلوقات ، وهذا ماجعلها محل تأكيد من كل الأديان السماوية ولا سيما الإسلام فالمؤمن الصالح هو الإنسان الحسن الخلق ، ويرتبط أداؤه في الدنيا بمدى الأخلاق الحسنة التي تزاوج أفعاله من صدق وأمانة ....وغيرها من الأخلاق السامية .

وتسمو الأخلاق وترتفع عندما تتزاوج بالعلم ، فالباحث العالم من أهم صفاته الأمانة والموضوعية والحياد وغيرهم من الأخلاق الرفيعة ..ولا ترتبط الأخلاق بشخص الباحث فقط، فالعلم مع الأمانة هو قمة الأخلاق التي على العلماء إيصالها للعامة من الناس .

لذلك سيبدو الأمر شاذا عندما تشوب الباحث صفة لا أخلاقية، مثل عدم الأمانة وسرقة مجهود غيره وانتحال الأفكار و الكتابات البحثية. لأن البحث العلمي قائم في الأساس على الأمانة في جميع مراحله ، من جمع المعلومة بأمانة ، إيصالها وتحليلها بأمانة ثم تمحيص النتائج واختبارها بأمانة .

ونظرا لانتشار السرقة العلمية وعدم الأمانة العلمية كسلوك مخالف للضوابط الأخلاقية للأمانة البحثية ستلقي هذه الورقة البحثية الضوء على الإشكالية التالية :

" ما هي أهم الأطر والضوابط الأخلاقية التي تتحكم في العملية البحثية وما هي حدود الالتزام بها ؟

وللإجابة عن الإشكالية السابقة ستتعرض المداخلة للعناصر التالية :

مقدمة

1- تعريف الأخلاق : قراءة في التعاريف والمجالات

2- تعريف البحث العلمي: قراءة في المفهوم، الخصائص

3- الضوابط الأخلاقية للعملية البحثية: أهم الإشكاليات المطروحة.

4- الانتحال العلمي: الأساليب والخروق العلمية للعملية البحثية.

5- إجراءات ردع الانتحال العلمي والتقيد بالضوابط الأخلاقية .

خاتمة .

1- تعريف الأخلاق: قراءة في التعاريف والمجالات:

أ- الأخلاق لغة:

يراد بكلمة أخلاق لغة: الطبع والسجية، حيث يقول ابن منظور "الخلق هو انعكاس لصورة الإنسان الباطنية، أي نفسه وأوصافها ومعانيها"[1].

أي أن الأخلاق هي انعكاس لطبع الإنسان وهي المسؤولة عن صدور الأفعال دون الحاجة للتفكير والتمحيص.

ويناقش عادة من خلال استعراض المعنى اللغوي للأخلاق أطروحات أساسية أهمها:

1- الأخلاق هي عبارة عن صفات طبيعية فطرية تولد مع الإنسان، فالإنسان خيّر أو شرير بالفطرة.
2- الأخلاق هي صفات مكتسبة أي يكتسبها الإنسان تدريجيا مع التربية والتعلم والتهذيب، وتدخل في تكوينها عوامل رئيسة كالعوامل الدينية والقيم المجتمعية التي يعيش ضمنها الإنسان ويكبر.
3- إن للأخلاق جانبين: جانب نفسي باطني، وجانب ظاهر يبرز من خلال سلوكات الإنسان وتصرفاته[2].

ب- الأخلاق اصطلاحا:

تعرف الأخلاق اصطلاحا على أنها:

"مجموعة من المعاني والصفات المستقرة في النفس وفي ضوئها وميزانها يحسن الفعل في نظر الإنسان أو يقبح، ومن ثم يقدم عليه أو يحجم"[3].

يعتبر التعريف السابق أشهر التعاريف الاصطلاحية لمفهوم الأخلاق حيث يؤكد : أن الأخلاق هي صفات فطرية لدى الإنسان : وهي التي تبين له الفعل الخيّر من الفعل السيء، فتكون له دليلا للفعل أو تركه.

يحتاج التعريف السابق إلى توضيح المعيار الذي على أساسه تُبنى هذه الصفات، فربط السلوك بالدين أو بالتربية كان سيعطي دلالة أوضح ..كما ينبغي التأكيد من كون الصفات الفطرية ليست كلها من قبيل الأخلاق، حيث تختلف الغريزة عن الأخلاق وتأخذ دلالة بعيدة عنها.

فالأخلاق تتصف بالاستمرار والدوام، وأي فعل في مناسبة ما دون تكراره لا يعتبر خلقا، حيث أن الكرم كخلق حسن يرتبط بالبذل في مرات عديدة وليس في مرة أو مرتين فقط.. كما تشمل الأخلاق القبيح والحسن، وإن غلب في الاستعمال لفظ الأخلاق على الجانب الحسن فقط.

([1]) إيهاب كمال أحمد، "تعريف الأخلاق في اللغة والشرع والاصطلاح"، أطلع عليه في الموقع: www.alukoh/sheriodo/69571 في يوم 13 جوان 2017

([2]) مقداد يالجن، **علم الأخلاق الإسلامية**، (الرياض، دار عالم الكتب، 1992)، ص 34.

([3]) المرجع السابق.

ج- الأخلاق شرعا:

تعتبر الأخلاق أحد الركائز الأساسية للإسلام، حيث تعتبر مبدأً هاما من مبادئه ، ويبدو ذلك واضحا من خلال النصوص الصريحة التي وردت في القرآن الكريم، حيث يقول الله تعالى:

" **وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ**"[1] "

" **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** "[2].

يتوضح مما سبق المنزلة الهامة للأخلاق في الإسلام حيث يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

1- أن الإسلام دين الأخلاق الحسنة، وأن الغاية من بعثة النبي محمد صلى الله عليه وسلم هي تكملة مكارم الأخلاق.
2- تدل الأخلاق الحسنة على كمال العقيدة وتمام الدين.
3- ضياع الأخلاق دلالة على ضياع الدين وصالح الأعمال عند الله تعالى.

د- أهمية الأخلاق:

للأخلاق أهمية كبيرة لما لها من تأثير على حياة الأفراد وتوجيهها وبالضرورة التأثير على نمطية المجتمع وصلاحه وإنتاجيته، فالأخلاق الحسنة هي ميزة لسلوك الإنسان عن سائر المخلوقات، حيث يتميز التصرف الإنساني في قضاء حاجاته ورغباته بالعقلانية والرشادة التي توجهها أخلاقه التي تعطيه قيمة إنسانية إضافية يفتقر إليها غيره من الكائنات الحية [4].

ترتبط الأخلاق بركائز أساسية تساعد على تحقيقها وتقويتها لدى الإنسان لتصبح نمطية في سلوكه ..و هذه الركائز هي:

1- الدين: حيث يعتبر المنهل الرئيسي الذي تنشأ فيه القيم الأخلاقية وتنمو، كما يعتبر الدين عاملا حاسما لتثبيت الخلق وعدم تغيره.

2- الضمير: وهو المحكمة التي تقيم للفرد تصرفاته ومدى أخلاقيتها، ويرتبط الضمير الحي اليقظ بمدى ارتباط الإنسان بدينه وبتعاليمه.

3- القانون: وارتبط ظهوره بتطور الحياة الإنسانية وتعتبر القواعد القانونية قواعد عقابية لمخالفة الأخلاق الحسنة.

هـ- الإطار الأخلاقي وملامحه في الإسلام: حدد الإسلام إطارا واضحا للأخلاق الإنسانية، ووضح ملامحها من خلال ما يلي:[5]

1- سمو المصدر: الأخلاق والقيم في الإسلام مصدرها الله تعالى، حدد ملامح الإطار الأخلاقي من خلال السيرة والأفعال النبوية المباركة.

([1]) سورة القلم، الآية 4.

([2]) سورة الأحزاب، الآية 21.

([3]) "الأخلاق في الإسلام"، أطلع عليه في الموقع

« Faculty.UOH.edu.sa/mr.mahmoud/الأخلاق في الإعلام.PDf

([4]) مقداد يالجن ، مرجع سابق، ص 7.

([5]) عادل مناع: الإطار الأخلاقي في الإسلام، أطلع عليه في الموقع:
(www.Said.net/arabic/694.htm) في 14 جوان 2017

2- ارتباط الأخلاق بالعقيدة: حيث ارتبطت الأخلاق في الإعلام بالإيمان والتوحيد، من خلال ارتباط الإيمان بالأقوال والأفعال للإنسان المسلم ، كما ارتبطت الأخلاق بعقيدة التوحيد واليوم الآخر والحساب والعقاب، فالمسلم ملزم بالالتزام بالأخلاق لأن مكارمها ستجعله من المجازين والفائزين يوم القيامة.

3- ارتباط الأخلاق بالأفعال: وذلك من خلال متلازمة فرضها الإسلام، فالخلق الفاضل يؤدي إلى الفعل الفاضل، وهي سمة الإنسان المسلم عموما.

4- الثبات والمرونة: إن الأصل في الأخلاق هو الثبات لكونها ربانية المصدر، والاستقرار على نهجها هو الأصح وما غير ذلك هو مؤقت وشاذ عند الإنسان ، ومع ذلك تعامل الإسلام بمرونة إذا ما تعلق الأمر بمصلحة الإنسان وبقائه، فالنبي رخص أن تكون الحرب خدعة ومراوغة، والخداع والمراوغة من الأخلاق السيئة التي يرفضها الإسلام.

2- تعريف البحث العلمي: قراءة في المفهوم، الخصائص:

أ- **تعريف البحث العلمي:** "هو عملية استقصاء منظمة ودقيقة لجمع الشواهد والأدلة، بهدف اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة أو تكميل ناقص أو تصحيح خطأ"[1].

وعندما يقترن البحث بالمجال العلمي يجب أن يصبح أكثر دقةً وتنظيما من أي عملية بحثية أخرى، لذلك فالبحث العلمي يعرف عادة على أنه:

"وسيلة الاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق، خطوات ممنهجة وعلمية، وأدوات بحث وجمع بيانات بحجج وبراهين ومصادر كافية"[2].

يؤكد التعريف السابق خصوصية العملية البحثية من حيث العديد من المميزات الهامة:

1- أن البحث العلمي هو طريقة منظمة وليست عشوائية.

2- أن البحث هو دراسة لمشكلة معينة بفرض حلها والإجابة عنها إجابة بالأدلة والبراهين العلمية.

3- للبحث العلمي مدخلات تتمثل في المشكلة البحثية ، الخلفية النظرية والمعلوماتية لموضوع البحث[3].

4- تتم معالجة المدخلات بالطريقة العلمية المناسبة وبالأساليب المنهجية الملائمة للوصول إلى مخرجات تتمثل في النتائج والاستنتاجات والإضافات العلمية الخاصة بالباحث.

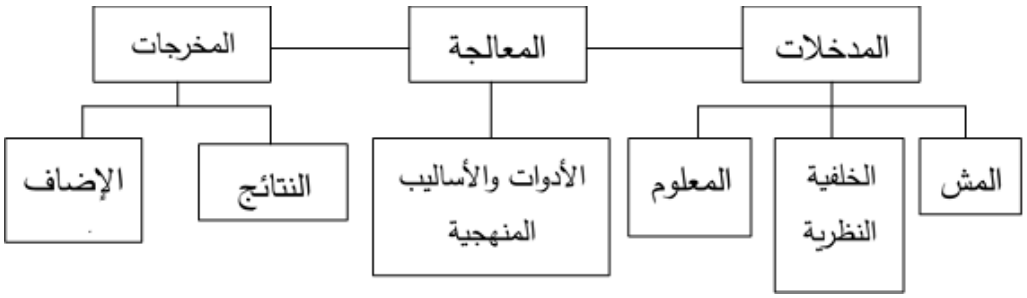

([1]) عمار قنديلجي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات** ، (الأردن، دار البارودي العلمية، 1999)، ص 5.

([2]) المرجع السابق، ص 6.

([3]) حمدان محمد زياد، **البحث العلمي كنظام**، (الأردن، دار التربية الحديثة، 1989)، ص 304.

البحث العلمي كنظام

ب- خصائص البحث العلمي:

يتميز الأسلوب العلمي في البحث بميزات خاصة عند كل الأساليب الفكرية الأخرى يمكن إدراجها ضمن الخصائص التالية:[1]

1- الموضوعية: تعتبر الخاصية الفاصلة التي تميز العلم بصفة عامة عن كل ما سواه من أفكار فلسفية أو لاهوتية أو غيرها، حيث يميز الباحث العلمي العرض الموضوعي للأفكار والبرهنة عليها بعيدا عن الميولات والتأويلات والمعتقدات الخاصة للباحث.

2- الطريقة الممنهجة والهادفة: فالمنهج الصحيح الملائم هو أحد خصائص العملية البحثية بالإضافة إلى الهدف وتحديده، حيث لكل باحث هدف أو مجموعة أهداف يسعى لتحقيقها من خلال البحث في موضوع ما.

3- الروح العلمية والتفتح الفكري: حيث يتمتع الباحث العلمي بالروح العلمية والشكية في البحث والتقصي، كما يجب أن يكون متفتحا على غيره من البحوث والاستفادة منها لتفادي ضياع الوقت والجهد في التكرار دون الاستفادة من النتائج السابقة.

ج- العلم والأخلاق:

إن الأخلاق من الركائز الأساسية لبناء المجتمعات الإنسانية ونموها، بالمقابل لا يمكن لهذه المجتمعات من بناء قوتها الاقتصادية والسياسية والحضارية إلا بالعلم، فكلاهما ركيزتان أساسيتان للتطور والتقدم.

فالعلاقة بين العلم والأخلاق هي علاقة ترابطية من جهة ، لأن العلم يساهم في النمو الأخلاقي للفرد، وبناء الشخصية السوية المبنية على أسس أخلاقية سامية.. بينما تحتل الأخلاق ـ من جهة أخرى ـ مكانة كبيرة لتوجيه العلم، وسلوك العالم نحو العمل العلمي المنتج والمقيد.

والعلم من الأسس التي ساهمت في بناء حضارة الإنسان وتقدمه، وجعله يوفر ظروف حياة كريمة ومعيشة سهلة بفضل التطور التقني والتكنولوجي في شتى مجالات الحياة، وهذه كلها شروط لنمو الأخلاق السليمة في تعاملات الإنسان الخاصة والعامة.

ويعتبر الدين المتغير الوسيط بين العلم والأخلاق، إذ أن تدني الأخلاق في عصرنا ليس سببه العلم ولكن تقهقر الدين وتراجعه وكما أشير سابقا، فالدين يقوي عمل الضمير الإنساني الذي يتغذى من قواعده[2].

وهكذا نجد أن الأخلاق والدين يسيران في إطار نسق واحد يدعمه العلم من المفروض نحو التطور والتقدم.

([1]) المرجع السابق.

([2]) عدنان عقدة ، "العلم والأخلاق والدين"، في مجلة التمدن الإسلامي، السنة الثانية، العدد 7، 1987م، ص 54.

ولعل الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة ترتبط بهذا الثالوث، فظهور عدم الأمانة في البحوث العلمية سببه خلل في عمل الثلاثية المكونة من الدين العلم والأخلاق.

3-الروابط الأخلاقية للعملية البحثية: الإشكاليات المطروحة

إن ما يميز العملية البحثية العلمية مجموعة من المراحل والخصائص ذكرت سابقا، لكن أيضا للعملية البحثية مجموعة من الضوابط الأخلاقية التي يجب أن تتوفر في شخص الباحث، وفي طريقة بحثه، حيث تعتبر القيمة الأخلاقية "العمل الايجابي" و"تجنب الضرر" الأساس الذي تبنى عليه المبادئ الأخلاقية للبحث العلمي[1].

إن الضوابط الأخلاقية تصاحب كل مراحل العملية البحثية وفق ما يلي[2]:

1- **الضوابط الأخلاقية أثناء تخطيط البحث**: وتتحكم هذه الضوابط في مرحلة التفكير والتخطيط للبحث من حيث:

أ- أن لا تتطابق الخطة البحثية مع أي دراسة أخرى، وإن استدعت الضرورة التطابق أو التشابه يجب الإشارة الواضحة لذلك أثناء البحث ومبررات هذا التشابه والتطابق.

ب- تجنب أن تؤدي الدراسة أو البحث إلى إلحاق ضرر ظاهر أو محتمل لأشخاص آخرين بأي شكل من الأشكال .

2- الضوابط الأخلاقية أثناء جمع البيانات:

وهنا يمكن حصر أغلبية اختراقات الضوابط الأخلاقية ، حيث يجد الباحث إشكالية التوفيق بين المعلومات المتاحة وآرائه وأفكاره ، بالإضافة إلى حصر المعلومات التي تخدم الموضوع دون إقصاء أي معلومة قد تغير أو تتحكم في صحة النتائج المطروحة.

3- الضوابط الأخلاقية أثناء معالجة البيانات: إن المأزق الأخلاقي الأكبر الذي يتعرض له الباحث هو كيفية معالجة البيانات ، واستخدامها للوصول إلى النتائج الصحيحة والمنطقية للبحث، لذلك من عدم الأخلاق البحثية أن يتعامل الباحث مع المعلومة ليتوصل إلى نتائج تدعم أفكاره ومعتقداته مستخدما في ذلك المنهج والأدوات البحثية الخاطئة، هذه الممارسة تدخل في إطار التضليل وتغيير المسار البحثي عن المسار المنطقي والموضوعي.

ومن أهم الممارسات غير الأخلاقية التي قد يستخدمها الباحث في المعالجة التحليلية للمعلومات ما يلي:

1- التمسك بالنتائج ضعيفة الدليل والبرهان.
2- أن يتجاهل الباحث كل الأدلة والبراهين التي تنفي النتائج المتوصل إليها.
3- عدم سعي الباحث للوصول إلى البيانات التي تنفي صحة نتائجه.

([1]) أحمد كردي، أخلاقيات البحث العلمي، من الموقع:
(Kenanaonline.com/user/Almedkordy/posts/321235) 2017 أطلع عليه يوم: 16 جوان
([2]) المرجع السابق.

4- الذاتية والانحياز للأفكار والميول للباحث وذلك بالابتعاد عن الموضوعية التي تعتبر أساسا من أسس البحث العلمي[1].

4-الضوابط الأخلاقية المتعلقة بالأمانة العلمية:

تصاحب الأمانة العلمية كل مراحل البحث العلمي لأنه في الأصل يجب أن يكون الباحث أمينا في أداء واجبه البحثي.. وتتنوع أشكال انتهاك الضوابط الأخلاقية في الأمانة العلمية حسب ما يلي[2]:

1- **الاختلاق أو الفبركة:** أي أن يختلق الباحث نتائج غير واقعية دون أن يقوم بأي عملية بحثية.

2- **التزييف:** تزييف النتائج المتعارضة مع نتائجه البحثية عوض أن يعبر أو يعدل في أدواته البحثية

3- **السرقة الكاملة:** بأن يسرق الباحث عمل غيره بأكمله بحذف اسم صاحب العمل البحثي وتعويضه باسمه دون أي تغيير في المحتوى أو في الأدوات البحثية.

4- **النقل الحرفي للبحث أو جزء منه (فقرات أو رسوم أو بيانات).** أي أن يقوم الباحث بنقل حرفي للبحث أو جزء منه دون الإشارة إلى المرجع المستخدم، مع عدم التقيد بشروط الاقتباس والنقل من الأعمال العلمية الأخرى. أو أن يلجأ إلى استخدام رسوم بيانية أو صور دون إسنادها إلى أصحابها الأصليين.

5- **سرقة مجهود باحثين آخرين:** أي أن يلجأ الباحث إلى إسناد عمل بحثي، قام به بالتعاون مع فريق باحثين ونسبه إلى نفسه مع أن العمل البحثي اشترك في انجازه وتعاون على إتمامه أعضاء آخرون لهم الحق فيه.

6-كتابة قوائم الباحثين المشاركين في العمل البحثي:

جرى العرف أن يكتب في الورقة البحثية أسماء الباحثين المشاركين في البحث بناء على الدرجة العلمية أو الأقدمية أو حتى المناصب الإدارية التي يتولاها هؤلاء الباحثين ، لكن ضوابط الأمانة العلمية تقتضي أن ترتب الأسماء بناء على إسهام كل باحث في العمل البحثي وحجم المجهود المبذول في انجازه.

7- تكرار نشر البحث الواحد أو إرسال البحث لأكثر من جهة نشر:

لا يحق للباحث المشاركة بنفس العمل البحثي في أكثر من ملتقى أو نشره في أكثر من مجلة علمية، كما لا يحق للباحث أن يرسل عمله العلمي لأكثر من جهة ناشرة في نفس الوقت.

8- سرقات علمية بأشكال مختلفة : ويندرج ضمن هذه السرقات العلمية إدراج بعض الفقرات الواردة في بحوث غيره من الباحثين مع تغيير في الألفاظ والعبارات المستخدمة وأيضا إدراج فقرات وردت في أعمال سابقة للباحث في بحوث جديدة يراها تخدم بحثه وتدعم أفكاره.

([1]) ميثاق أخلاقيات البحث العلمي، أطلع عليه من الموقع:
(www.fopen.zu.eog/pdf/أخلاقيات/البحث العلمي.pdf)
أطلع عليه يوم: 17 جوان 2017.

([2]) محمود محمد فهمي، عدم الأمانة في البحوث العلمية، في الموقع
(www.eng.tantan.edu.eg/files/عدم الأمانة في البحوث.PDF) أطلع عليه يوم 17 جوان 2017.

قد يلجأ الباحث كنوع من التحايل العلمي على إدراج مراجع غير صحيحة، أي غير منقولة بضوابط التهميش والتوثيق السليم أو مراجع غير واقعية لا توجد إطلاقا.

ومهما كان عدد المراجع المستخدمة في البحث الكبير ودرجة الاعتماد عليها متفاوتة لا يحق للباحث إغفال ذكر أي منها حتى وإن صنفت في قسم المراجع الثانوية.

بالإضافة إلى ما سبق يمكنه أيضا ـ ضمن ممارسات الإخلال بالضوابط الأخلاقية للعملية البحثية ـ إدراج:

- عدم المصداقية (التضليل) في كتابة السيرة العلمية للباحث.
- الاستغلال الفكري وهو أسلوب يعتمد عليه الكثيرون في سبيل الترقية في الشهادات والألقاب وذلك باستغلال الباحثين والاعتماد على مجهودهم العلمي سواء بالترهيب أو بالترغيب.
- إضافة أسماء باحثين لم يشاركوا في العملية البحثية وإقصاء أسماء آخرين بذلوا مجهودا ولو بسيطا في إتمام وإنجاز البحث.
- عدم الأمانة والالتزام والجدية في التحكيم العلمي الذي قد يسند للباحث سواء يتعلق الأمر بتحكيم مقالة أو بحث علمي أو حتى ملف مهني أوعلمي في سبيل الترقية أو التأهيل.

4-الانتحال العلمي: الأساليب والخروق العلمية للعملية الاقتباسية:

يعرف الانتحال العلمي أو السرقة العلمية بأنه:

"شكل من أشكال النقل غير القانوني، أي أن تأخذ عمل شخص آخر وتدعي أنه عملك"[1].

كما عرف قاموس Chombers المنتحل "بأنه لص وأنه الشخص الذي سرق أفكار وكتابات الآخرين ... بهدف تحقيق المكاسب كالمنح المالية " [2].

أما جامعة Maine فتعرف الانتحال العلمي على أنه "تقديم أفكار أو كلمات، صور، أعمال إبداعية على أنها من إنتاج الكاتب دون الإشارة إلى ملكية أصحابها الأصليين"[3].

فالانتحال العلمي إذن هو سرقة المجهود العلمي للآخرين مهما كانت نوعية هذا المجهود، كتاب، فقرة أو حتى فكرة واحدة دون نسبها إلى صاحبها ، وادعائها أنها ملك المنتحل.

وإن كان الدين والقانون يحرمان السرقة المادية، فتعتبر السرقة العلمية أيضا مستهجنة من الدين والقانون وحتى الأخلاق الإنسانية عموما.

أ- أنواع الانتحال العلمي: يوجد العديد من أنواع الانتحال العلمي، حيث تحددت أساليب السطو وسرقة المجهود العلمي للآخرين وتميز إدراج أهم هذه الأنواع كما يلي:

([1]) " السرقة العلمية ، ما هي وكيف أتجنبها "، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في إطار دعم التعليم في الجامعة، السلسة الثامنة، 1434 هـ، ص 9.

([2]) هيفاء، ميساء الحربي، برمجيات كشف السرقة العلمية ، في الموقع (www.infotilre.welby.com) يوم 17 جوان 2017

([3]) المرجع السابق.

1- السرقة العلمية المباشرة: وهي النقل الحرفي مفردة بمفردة، من العمل العلمي لباحث آخر.

2- السرقة العلمية الذاتية: يحدث الانتحال الذاتي عندما يقوم الباحث بإعادة كتابة ونشر أعمال كتابية تم نشرها في شكل كتابي جديد، ويمكن إدراج أنواع للانتحال الذاتي[1]:

- إعادة نشر دراسة نشرت سابقا بأكملها.
- نشر أجزاء من دراسة نشرت سابقا للباحث.
- إعادة نشر أو استخدام جزء منشور سابقا.

3- انتحال الأفكار(سرقة الأفكار):

يمتد الانتحال العلمي إلى سرقة الأفكار أيضا، أي انتحال نظرية أو برنامج علمي أو فرضية أو نتيجة علمية أو حتى فكرة علمية استخدمها الباحث في التأكيد أو التدليل على أطروحاته العلمية[2].

ولا يمتد الانتحال إلى الأفكار العامة المتداولة والتي يعرفها معظم الناس بل المقصود هنا هو الأفكار المستحدثة التي تنسب في نشأتها للأشخاص بذاتهم.

وإن اختلط الأمر على الباحث في الفصل بين الأفكار العلمية والأفكار العامة عليه التقيد بأصول الأمانة العلمية في إسناد الفقرة للمرجع أو المصدر أي التوثيق العلمي بأسسه وضوابطه المختلفة.

ب-كشف الانتحال العلمي:

نظرا لتطور صور الانتحال العلمي وتزايدها اعتمد الكثير من الطرق لكشف الانتحال العلمي يمكن ذكر بعض منها كما يلي[3]

- إعادة البحث عن النص المشكوك في وقوع انتحال به في محركات البحث المختلفة (Yahoo, Google)، والتأكد من التطابق أو وجود نقل جزئي أو كلي للنص.
- استخدام برمجيات متخصصة لكشف الانتحال العلمي من بينها : برنامج مجاني للباحثة صالحة الزهراني، برنامج Aplog، برنامج GUARNET وغيرها من البرمجيات التي أثبتت فعالية نوعية في الحد من ظاهرة الانتحال العلمي.
- كما تستخدم الطريقة اليدوية للبحث عن الانتحال العلمي لكنها طريقة غير عملية لكثرة المراجع والوثائق البحثية.

5- إجراءات ردع الانتحال العلمي والتقيد بالضوابط الأخلاقية :

تعتبر السرقة العلمية من الأمراض والآفات المستعصية التي لحقت بالبحث العلمي، وبدأت تعصف بمصداقيته وقيمته ، لذلك لا يجب تشخيص المرض فقط بل الأولى وصف آليات لاستئصال الظاهرة ومحاربتها والحد من نطاقها وانتشارها .

([1])" السرقة العلمية ، ما هي وكيف أتجنبها"، المرجع السابق.

([2]) "السرقة العلمية، ما هي وكيف أتجنبها"، مرجع سابق.

([3]) هيفاء وميساء الحربي، مرجع سابق.

وتختلف أساليب مواجهة هذه الظاهرة باختلاف مستويات وأنواع التدابير المتخذة ضدها لذلك يمكن تصنيف هذه الآليات إلى :

- ❖ إجراءات ردعية قانونية :

يعتبر الانتحال العلمي عملية سرقة للأفكار والأعمال العلمية للغير ، فهو فعل إجرامي يجب أن توجد القوانين والإجراءات الردعية لمعاقبة الفاعل بإجراءات عقابية للحد من انتشار الفعل غير المشروع – الانتحال العلمي - ، ولقد لجأت العديد من الدول إلى تعديل أو استحداث قوانين الملكية الفكرية في شكل مواثيق لأخلاقيات البحث العلمي التي تحدد السرقة العلمية وأنواعها وأساليب حدوثها بغرض تحديد الفعل وفصله عن أي أفعال أكاديمية مشروعة .

و بالتركيز على القانون الجزائري ، توجد نصوص قوانين قليلة تطرقت بشكل صريح لظاهرة السرقات العلمية من بينها [1]:

- القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الدائم في المادة 31 منه ، تنص على اعتبار كل عمليات الغش والانتحال العلمي سواء في المنشورات أو الرسائل العلمية على أنها جرائم علمية تصنف في الأخطاء المهنية من الدرجة الرابعة .

- أصدرت وزارة التعليم العالي ما اصطلح عليه ميثاق الأطروحة الذي يؤكد على الأمانة العلمية في أطروحات الدكتوراه والإجراءات المتخذة في حالة السرقة العلمية

- أدرجت وزارة التعليم العالي سنة 2016 السرقة العلمية ضمن بنود ميثاق أخلاقيات الجامعة التي تصنف السرقة العلمية في بند الجرائم العلمية التي تؤدي بصاحبها إلى الفصل وسحب الشهادة والمتابعة القضائية .

- ❖ آليات الحماية من خلال البرمجيات والأدوات التكنولوجية :

فكما كانت التكنولوجيا هي أحد أهم أسباب تزايد السرقات العلمية ، ستكون هي أحد أهم وسائل محاصرتها و التقليل من انتشارها ، وليس الهدف من استخدام البرمجيات هو الكشف عن السرقات فقط بل متابعة المسؤولين عن هذه الأعمال وفضحهم والتشهير بهم[2].

لكن للأسف تبقى هذه البرمجيات قاصرة في الكشف الدقيق عن حالات السرقة العلمية في كل الحالات وهذا ما أكدته البر فسورة الألمانية ديبورا فيبير في دراسة تطبيقية على 26 برنامج أكدت من خلالها أن درجة الفعالية لاتتجاوز60 بالمائة فقط [3].

---

1)- طه عيساني ، 'الممارسات الأكاديمية الصحيحة وأساليب تجنب السرقة العلمية' ، الموقع الألكتروني : (/الممارسات- الأكاديمية – الصحيحة- و أساليب http://jilrc.com/) أطلع عليه يوم 21 -6- 2017

[1] – المرجع السابق .

[3]- خبيرة ألمانية: محركات البحث أفضل من البرمجيات لكشف السرقات الفكرية ، في الموقع الإلكتروني :

(http://www.dw.com/ar/خبيرة-ألمانية-محركات-البحث-أفضل-من-البرمجيات-لكشف-السرقات-الفكرية15143996-a/) أطلع عليه يوم 21-6-2017

كما يجب التأكيد على أمر هام أثناء الحديث عن السرقة العليمة وهو أن المبدأ في البحوث العلمية هو الأمانة لذلك يجب أن تكون الثقة بالباحث هي المبدأ وعدم اللجوء إلى أساليب التحقق من السرقة العلمية إلا في حالات الشك والريبة بوجود سرقة و انتحال علمي .

- ❖ محاربة الظاهرة أخلاقيا :

إن التوعية الأخلاقية تلعب عادة دورا بارزا في الحد من الظواهر الشاذة ، وستخضع السرقة العلمية لنفس المنطق ، فالتوعية بجرم الفعل وبالعقوبات الناشئة عنه هي أحد أساليب محاربته بفعالية ، وعليه فالمسؤولية تقع على الجميع بضرورة تجنب الغش والسرقة لأنه معارض تماما لأخلاقيات البحث العلمي ولمواصفات الباحث الحقيقي ، فلا يعقل أن تكون مهمة الباحث الكشف عن الحقائق وتكون الوسائل هي الانتحال والتعدي على الملكية الفكرية للغير .

ويدخل ضمن الوسائل الاستباقية إيجاد منظومة محكمة على نطاق الجامعات لتراقب الأعمال العلمية للطلبة والأساتذة وتمنع وقوع الفعل بدرجة التدقيق والتأكيد على تجنب السرقات العلمية ، وتقع المسؤولية هنا على عاتق الوزارة المكلفة والمسؤولين على تسيير الجامعات ،الأساتذة المشرفين على الأعمال العلمية وكل الباحثين على حد سواء .

خاتمة

إن عدم الأمانة في البحوث العلمية يعتبر أسوأ الاختلالات البحثية التي قد تظهر في أي بحث علمي ، فهي لا تعتبر فقط سوء استخدام في الأدوات البحثية أو في لغة البحث أو أي خلل منهجي قد يظهر في أداء الباحث ، لأن كل الأخطاء السابقة يمكن تجاوزها بالتصويب أو التعديل ماعدا اكتشاف عدم أمانة الباحث في عمله البحثي فهي تستوجب العقاب والردع.

وقد تكون الأساليب الردعية فعالة ، كما أن تدعيمها بالأساليب الوقائية واجب ويزيد من مواجهة الظاهرة وانتشارها ، لكن الحل الأمثل يتطلب مراجعة شاملة لمنظومة القيم الأخلاقية لأجيال بأكملها ، فالغش والانتحال لم يصاحبا البحث العلمي فقط كخصوصية بل تدني مستوى الأخلاق أصبح مشهدا عاما نلاحظه في ممارسات الأجيال الناشئة ، فناقوس الخطر لا يجب أن يدق فقط على مستوى الضوابط الأخلاقية في البحث العلمي ولكن الخطر ظاهر في كل ما يتعلق بضوابط الأخلاق و في مجالات عدة .

قائمة المراجع والمصادر:

1- القرآن الكريم :

- سورة القلم، الآية 4.

سورة الأحزاب، الآية 21.

2- الكتب :

- مقداد يالجن، علم الأخلاق الإسلامية، (الرياض، دار عالم الكتب، 1992).

- عمار قنديلجي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات** ، (الأردن، دار البارودي العلمية، 1999).

- حمدان محمد زياد، **البحث العلمي كنظام**، (الأردن، دار التربية الحديثة، 1989).

3- المقالات

- " السرقة العلمية ، ما هي وكيف أتجنبها "، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في إطار دعم التعليم في الجامعة، السلسة الثامنة، 1434 هـ.

- عدنان عقدة ، "العلم والأخلاق والدين"، في مجلة التمدن الإسلامي، السنة الثانية، العدد 7، 1987م، ص 54.

4- المواقع الإلكترونية :

- إيهاب كمال أحمد، "تعريف الأخلاق في اللغة والشرع والاصطلاح"، أطلع عليه في الموقع: www.alukoh/sheriodo/69571 في يوم 13 جوان 2017

- "الأخلاق في الإسلام"، أطلع عليه في الموقع

/Faculty.UOH.edu.sa/mr.mahmoud «الأخلاق في الإعلامPDf.

- عادل مناع: الإطار الأخلاقي في الإسلام، أطلع عليه في الموقع:

(www.Said.net/arabic/694.htm) في 14 جوان 2017

- أحمد كردي، أخلاقيات البحث العلمي، من الموقع:

أطلع عليه يوم: 16 جوان 2017 (Kenanaonline.com/user/Almedkordy/posts/321235) .

- ميثاق أخلاقيات البحث العلمي، أطلع عليه من الموقع:

(www.fopen.zu.eog/pdf/أخلاقيات/البحث العلمي.pdf)

أطلع عليه يوم: 17 جوان 2017.

م- حمود محمد فهمي، عدم الأمانة في البحوث العلمية، في الموقع

(www.eng.tantan.edu.eg/files/عدم الأمانة في البحوث.PDF) أطلع عليه يوم 17 جوان 2017.

- هيفاء، ميساء الحربي، برمجيات كشف السرقة العلمية ، في الموقع (www.infotilre.welby.com) يوم 17 جوان 2017

- طه عيساني ، 'الممارسات الأكاديمية الصحيحة وأساليب تجنب السرقة العلمية' ، الموقع الألكتروني : (/الممارسات- الأكاديمية الصحيحة- و أساليب /http://jilrc.com) أطلع عليه يوم 21 -6-2017

- خبيرة ألمانية: محركات البحث أفضل من البرمجيات لكشف السرقات الفكرية ، في الموقع الإلكتروني (http://www.dw.com/ar/خبيرة-ألمانية-محركات-البحث-أفضل-من-البرمجيات-لكشف-السرقات-الفكرية-a-15143996) أطلع عليه يوم 21-6-2017

الأخطاء الشائعة في إعداد الأبحاث العلمية و طرق مكافحتها

د. أمال بن بريح ، أستاذة محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة " لونيسي علي" (البليدة 2)

Résumé :

La séance des méthodes est devenue une séance de toutes les spécialités vu son avantage au niveau des études et la recherche scientifique ; elle est unique, mais elle est appliqué différemment d'une séance a d'autre ; chaque spécialités prendra ses bases et règles de cette séance des méthodes.

La séance des méthodes est la base de toutes recherches scientifiques et surtout que ces recherches sont reconnues par leur organisation et précision, et les résultats obtenus ne se sont pas des coïncidences mais des résultats étudiés et ciblé et ce montre la crédibilité des résultats de la recherche scientifique.

Pour que la recherche scientifique soie organisée, il faut suivre des étapes précises lors de l'exécution, ses étapes sont des applications de la méthodologie dans le concept général, ce qui signifie toutes les moyens et règles tracés pour l'établissement de la recherche scientifique, ses étapes ce sont les mêmes pour toutes les sciences malgré la différence des sujets sachant que quelques spécialités présentent certaines critères uniques.

ملخص المداخلة:

البحث العلمي هو عمل منظم ومضبوط بتقنيات عديدة و مدروسة على الباحث احترامها. لكن و بحكم تدريسي لطلبة الدكتوراه و الماستر-2- فقد استخلصت وجود بعض الأخطاء الشائعة و المتداولة بينهم و التي أصبحت . و للأسف . كأنها من قواعد و أساسيات مناهج البحث العلمي.

لأجل هذا فقد لفت انتباهي موضوع هذا المؤتمر و ازددت حماسا للمشاركة فيه قصد محاولة توضيح وتصحيح هذه الأخطاء الموجودة ابتداء من سوء اختيار مواضيع الأبحاث العلمية إلى غاية نهاية إنجازها.

ولعل أهم هذه الأخطاء وأكثرها انتشارا ما يلي:

.عدم احترام العوامل الذاتية(المرتبطة بشخص الباحث) و الموضوعية(المتعلقة بطبيعة البحث) و المرتبطة بحسن اختيار موضوع البحث العلمي.

.عدم احترام التوازن الشكلي و الموضوعي لخطة البحث العلمي.

.عدم احترام مبدأ مرونة خطة البحث العلمي و تناسق العناصر المكونة لها.

.عدم التمكن من تقنيات إنجاز الأبحاث العلمية و المتعلقة خصوصا بوضع إشكالية مضبوطة للبحث تتناسب و تتناسق مع موضوعه.بحيث يكون كل جزء من الموضوع يمثل جزء من الإجابة عن تلك الإشكالية المطروحة في المقدمة، دون زيادة و لا نقصان. (وهذا ما سميته بتقنية ضبط الإشكالية و شموليتها).

.بالإضافة إلى مبدأ انسجام العناوين الرئيسية مع الفرعية المنبثقة عنها. و مبدأ عدم الخروج عن موضوع البحث العلمي. و قواعد التهميش و الأمانة العلمية ... و غيرها .

مقدمة:

تخضع عملية إعداد البحث العلمي لمقتضيات نظامية و شكلية و تطبيقية، فضلا عن المتطلبات الجوهرية الموضوعية التي يعد الجهد الفكري محورها الأساسي، يتعلق بعضها بتنظيم الجهود الفكرية للحصول على النتائج بيسر و بأقصر طريق و أقل وقت، و البعض الآخر لتنظيم هذه النتائج المحصلة لتوظيفها عمليا لتبرز بدقة و وضوح.

لكن وللأسف أصبحنا اليوم نفتقد لهذه الصفات في الأبحاث العلمية، إذ صارت هذه الأخيرة غير مطابقة لقواعد و تقنيات المنهجية العلمية السليمة.

بحيث شاعت وسط الباحثين المبتدئين و كذا الطلبة المقبلين على إعداد مذكراتهم و رسائلهم من أجل التخرج بعض الأخطاء التي تعتبر انتهاكا صارخا لمبادئ و أسس منهجية إعداد الأبحاث العلمية.

ومن الأخطاء الأكثر شيوعا هو اعتقاد الكثير من الباحثين المبتدئين أن البحث العلمي يبدأ الإعداد و التحضير لإنجازه منذ الشروع فيه، إلا أن الصحيح هو أن هناك عدة خطوات مهمة و معايير دقيقة على الباحث الالتزام بها قبل أن يختار أصلا عنوان مشروع بحثه.

و عليه ومن خلال هذه المداخلة سأحاول تسليط الضوء على أهم هذه الأخطاء المرتكبة من طرف الباحث سواء عن قصد أو عن غير قصد، مع محاولة إعطاء بعض الحلول المناسبة لها. وذلك من خلال خمس نقاط نوردها كالآتي:

أولا: عدم احترام العوامل الذاتية و الموضوعية المرتبطة بحسن اختيار موضوع البحث العلمي.

ثانيا: عدم احترام التوازن الشكلي و الموضوعي لخطة البحث العلمي.

ثالثا: عدم احترام مبدأ مرونة خطة البحث العلمي و تناسق العناصر المكونة لها.

رابعا: عدم التمكن من تقنيات إنجاز الأبحاث العلمية و المتعلقة خصوصا بوضع إشكالية مضبوطة للبحث تتناسب و تتناسق مع موضوعه.

خامسا: عدم احترام قواعد التهميش و علاقته بخيانة الأمانة العلمية.

أولا: عدم احترام العوامل الذاتية و الموضوعية المرتبطة بحسن اختيار موضوع البحث العلمي.

إن مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي تخضع لعوامل ذاتية(مرتبطة بشخص الباحث) و أخرى موضوعية(متعلقة بطبيعة البحث). ذلك لأن حسن اختيار موضوع البحث العلمي يعتبر هو المحدد الرئيسي لمدى إمكانية السير فيه و إنجازه ، هذه المرحلة التي تعد أولى مراحل البحث العلمي، ومن أكثر ما يواجه الباحث من صعوبات في إعداد بحثه وهذا نظرا لتعدد واختلاف عوامل و مقاييس الاختيار.

و المشكلة التي أصبحت تواجه و تعرقل حسن إنجاز الأبحاث العلمية، والتي أصبحت اليوم من الأخطاء الشائعة وسط الباحثين المبتدئين و الطلبة الباحثين من أجل التخرج هي التسرع بل أحيانا التهور في اختيار موضوع البحث العلمي، مما يؤدي في الأخير إلى الوقوع في سوء الإختيار.

حيث يظن البعض منهم أن مرحلة اختيار الموضوع لا بد من تجاوزها في أقصر مدة ممكنة معتقدين أن ذلك هو ربح و استثمار للوقت.

لكن الصحيح هو أن مرحلة اختيار الموضوع هي مرحلة حساسة جدا على الباحث التريث فيها و إعطائها كل حقها من الوقت. فمثلها مثل قراءة سؤال الامتحان إذ من تعجل في قراءته فأكيد لن تكون إجابته سليمة و شاملة على عكس من تريث و تمعن فيه حتى يتسنى له فهمه جيدا، إذ كما يقال فهم السؤال نصف الجواب.

نفس الشيء بالنسبة لاختيار موضوع البحث العلمي، فمن أحسن اختياره مراعيا في ذلك كل العوامل الذاتية و الموضوعية المرتبطة به فإن ذلك حتما سينعكس على صورة بحثه في الأخير ولن يضطر لإعادة اختيار عنوان آخر و هو في وسط الطريق مما يكلفه وقتا ثمينا و جهدا وفيرا سيضيعهما لو اضطر فيما بعد لتغيير الموضوع نتيجة سوء الاختيار، أو يضطره لمواصلة بحثه بنفس العنوان المختار في الأول لكن دون رغبته أو وسط ظروف قاسية غير ملائمة تنعكس بالضرورة سلبا على عطاءاته و ابدعاته في إنجاز هذا البحث.

لهذا ينصح بالتريث و الدقة وعدم العجالة في هذه المرحلة وإعطائها وقتها المناسب دون التفكير في ضياع الوقت.

تفاديا لكل هذا وذاك و كعلاج لمثل هذه المشكلة أو الخطأ الشائع فإنه على الباحث أو الطالب إعطاء كل الوقت لنفسه حتى يحسن اختيار موضوع بحثه ، كما عليه احترام العوامل الذاتية المرتبطة بشخصه ، و الموضوعية التي تتحكم في عملية الاختيار وذلك كما يلي:

1) عوامل اختيار موضوع البحث العلمي المرتبطة بشخص الباحث.

تسود عملية اختيار موضوع البحث العلمي عدة عوامل و معايير ذاتية متصلة بنفسية وشخصية الباحث، تجعله يميل لاختيار موضوع ما دون الآخر، هذه المقاييس يمكن إجمالها في الآتي:

أ) معيار الرغبة النفسية و الذاتية للباحث:

إن عامل الرغبة النفسية و الذاتية لدى الباحث هو أول ما يشده للدراسة و التعمق بل والتخصص في ميدان معين، وإذا استطاع الباحث أن يحقق ميوله الذاتي نحو موضوع ما، فإن ذلك يخلق نوعا من الإنشداد النفسي و الوجداني بينه وبين موضوع بحثه، فلا يقع في مضيق الملل الذي يمثل أكبر عائق نفسي أمام الباحث، فيرهقه ويؤثر سلبا على عطائه العلمي.

و الإنشداد الوجداني نحو موضوع البحث يعتبر دافع أساسي لإكمال البحث بصورة جيدة، وهو الذي من شأنه أن يذلل الصعاب و يجعل الإرهاق الجسدي والمادي مجرد متعة تجعل الباحث ينجز بحثه و كأنه يمارس هواية له [1].

ب) الإستعدادات الشخصية للباحث:

من العوام ولمقاييس الذاتية التي تتطلبها عملية حسن اختيار موضوع البحث العلمي هو معيار مدى توفر القدرات والاستعدادات الذاتية لدى الباحث و التي يجب عليه احترامها و مراعاتها بعناية و جدية سواء من طرفه أو من طرف الأستاذ المشرف و مؤسسات التكوين العالي و البحث العلمي العامة و الخاصة. في حالة المذكرات و الرسائل الجامعية. وذلك من أجل ضمان السير الحسن و الانطلاقة المنطقية و الموضوعية لإعداد البحوث العلمية [2].

وعلى العموم يمكن تلخيص هذه الاستعدادات في الآتي:

. القدرات العقلية للباحث :

وهي القدرات و المكنات العقلية التي تمكن الباحث من قدرة التعمق و الفهم والتحليل و الاستنتاج و ربط الأفكار ومقارنتها. وهي أمور تتفاوت من باحث لآخر حسب سعة الاطلاع و كثرة القراءة و التفكير و التأمل في شتى الوثائق و المصادر المتعلقة بالموضوع، بالإضافة إلى أن سنوات الدراسة المتخصصة التي تؤهله لإعداد البحث العلمي.

. القدرات الجسمانية للباحث:

على الباحث أن يراعي قدراته الجسمانية في اختياره لموضوع بحثه حتى لا يرهق نفسه بتحميلها أكثر مما تطيق . بحيث عليه اختيار ما يتناسب و حالته الصحية إذا ما كان مثلا مريضا أو معاقا، وذلك بالابتعاد عن بعض المواضيع التي تستدعي كثرة التنقلات و المقابلات.

. القدرات الاقتصادية للباحث:

وهي الحالة المالية و الاجتماعية للباحث و التي يجب مراعاتها أثناء اختيار الموضوع، إذ هناك بحوث تتطلب مصاريف كثيرة قد تفوق القدرات المالية للباحث.كالمواضيع التي تتطلب التنقل إلى الخارج و اقتناء المراجع و تصويرها أو شرائها.مما يؤثر سلبا على البحث العلمي بأن يكون ناقصا وغير مستوفيا لمتطلباته اللازمة.

---

[1]- د/ إدريس فاضلي : الوجيز في المنهجية و البحث العلمي ، سلسلة القانون الصادرة عن جامعة الجزائر ، كلية الحقوق ، 2002.

[2] - د/ الصيرفي محمد عبد الفتاح ، البحث العلمي . الدليل التطبيقي للباحثين . الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان . الأردن، 2002.

.الاستعدادات و القدرات اللغوية:

تتحكم مدى قدرات و استعدادات الباحث اللغوية في اختيار موضوع البحث العلمي، حيث هناك موضوعات تتطلب الدراسات المقارنة، مما يستوجب على الباحث أن يجيد العديد من اللغات الأجنبية،حتى يتمكن من الترجمة الصحيحة للموضوعات المكتوبة بهته اللغات.

ت) **معيار التخصص العلمي و المهني للباحث:** من المعايير التي تحترمها مؤسسات التعليم العالي و يراعيها الباحث أثناء اختيار موضوع البحث معيار التخصص العلمي فهذا المعيار لا يمكن النزول عنه أو التغاضي عنه، إذ يصعب على الباحث الذي زاول دراسته في فرع معين أن يختار موضوعا لا يدخل ضمن تخصصه.

كذلك عامل التخصص المهني هو مؤثر ذاتي وأساسي في اختيار الموضوع، فمن الأفضل على الباحث الذي زاول دراسته في فرع من فروع المعرفة مرتبط بمهنته أن يختار موضوع ضمن اختصاصه المهني، حتى يسهل عليه عملية البحث و يدعم الجانب العملي لموضوع بحثه.

2) العوامل و المعايير الموضوعية لاختيار موضوع البحث العلمي.

بالإضافة إلى العوامل الذاتية المذكورة سابقا، هناك مجموعة من المعايير الموضوعية التي تتوقف عليها عملية اختيار موضوع البحث العلمي و التي سنجمل أهمها فيما يلي:

أ) **الوقت المتاح لإنجاز الأبحاث العلمية:**

تلعب المدة الزمنية المحددة لإنجاز البحث العلمي دورا مهما في اختيار نوعية موضوعه, لذلك على الباحث أن يراعي الوقت المتاح له رسميا من طرف الجهات المختصة بذلك حتى لا يقع فيما بعد في سراع مع الوقت مما يؤثر سلبا على مواهبه.وحتى يستطيع إعداد بحثه في الوقت المنوح له ، و تتجنب مخاطر الإخلال بسبب عامل الوقت المحدد[1].

ب) **مدى توافر المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث:**

أكثر ما على الباحث مراعاته في اختيار موضوع بحثه هو عامل و معيار توفر الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع.خاصة البحوث العلمية التي تنجز من أجل الحصول على درجات علمية، كدرجة الماجستير أو الدكتوراه ، حيث يشترط لإنجازها أن يعتمد الباحث على العديد من المراجع و المصادر, هذه الأخيرة التي تؤثر أيضا في القيمة العلمية للبحث و تؤكد عنصر الثقة في نتائج البحث، فالباحث الذي لا يستطيع أن يستوعب جميع حقائق الموضوع ولا يتشكل لديه ما يسمى بنظام التحليل [2].

---

[1] . د/ عبد الكريم بوفحص ، دليل الطالب لإعداد وإخراج البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2006 ، ص32 .

[2]. د/ عمار عوابدي : مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الادارية، الطبعة الثانية، ديوان المطوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983، ص 52.

ت) معيار الدرجة العلمية المحصل عليها بعد إنجاز البحث:

إن طبيعة الدرجة العلمية المتوخاة من إعداد البحث العلمي بدورها تتحكم في طبيعة موضوع البحث. حيث يجبر الباحث على اختيار موضوع دون آخر وذلك بما يتناسب والدرجة العلمية التي يصبوا للحصول عليها أكانت رسالة دكتوراه أم ماجستير أم لأجل ترقية في الوظيفة وغيرها،إذا كان الباحث موظفا.بحيث يظهر الاختلاف من حيث درجة التعقيد والتشعب من الناحية الموضوعية، أيضا من خلال عدد الصفحات من الناحية الشكلية.

ث) معيار القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي:

على الباحث أن يراعي في اختياره لموضوع بحثه أن يكون مبتكرا، يمكن من كشف حقائق جديدة أو أنه على الأقل يدعم المعلومات السابقة لتصبح أكثر نقاءا ووضوحا، وذلك باثراء وتنقيح وإعادة تجميع المعلومات، ولهذا فإنه يمكن إعادة تناول البحوث التي سبق دراستها ، لأن البحث العلمي لا يكون دوما بحثا جديدا، إذ يستطيع الباحث أن يعيد النظر في أعمال من سبقوه بشرط أن يظهر جهده الشخصي فيه و التحليل و النقد البناء له، ويظهر ذلك من خلال الأسلوب و المنهجية والنتائج المتحصل عليها في الأخير.

ثانيا: عدم احترام التوازن الشكلي و الموضوعي لخطة البحث العلمي.

إن من الأخطاء الشائعة التي أصبحنا اليوم نجدها في جل الأبحاث المقدمة من طرف طلبتنا .للأسف .هو عدم إعارة الاهتمام والاعتبار لشيء في غاية الأهمية ، والذي يعتبر من أساسيات و أدبيات المنهجية العلمية السليمة ، ألا وهو " التوازن الشكلي و الموضوعي لخطة البحث العلمي".

علما أن المقصود بالتوازن الشكلي لخطة البحث هو ضرورة تحقيق التقابل و التوازن بين التقسيمات الأساسية و الفرعية و الجزئية أفقيا و عموديا، كأن يتساوى و يتوازن عدد أبواب الأقسام و الأجزاء، و كذا عدد فصول الأبواب، وعدد مباحث الفصول، وعدد مطالب البحوث...وهكذا.

لكن وللأسف ما يجدر ذكره هنا هو أنه شاع بين الأساتذة و الباحثين تفضيل بل في بعض الأحيان فرض الخطة الثنائية مهما كان موضوع البحث العلمي، والمقصود هنا هو أن تكون تقسيمات الخطة دائما ثنائية، بمعنى بابان و فصلان و مبحثان و مطلبان... إلخ ،لدرجة أن الباحث أو الطالب يضيع وقتا كبيرا ووقتا ثمينا في محاولة تحقيق الخطة الثنائية على حساب موضوع البحث وهذا غير صحيح و غير مطابق لأساسيات المنهجية العلمية ، فالأصح و المنطقي هو أن موضوع البحث هو الذي يفرض تقسيمات الخطة إذا ما كانت ثنائية أم ثلاثية أم غيرهما وليس العكس.

أما التوازن من الناحية الموضوعية للخطة فهو يعني أن تكون عدد الصفحات لكل قالب من القوالب المستعملة متساوية أو على متقاربة فيما بينها، فإذا قسم الموضوع إلى فصلين مثلا، فيجب أن تكون عدد الصفحات المخصصة لكل فصل متساوية أو متقاربة مع الفصول الأخرى، ولهذا يجب منذ البداية وقبل الانطلاق في عملية الكتابة مراعاة ذلك و هذا بالنظر إلى ما يمكن أن يحتويه كل عنصر من عناصر البحث من معلومات و بالتالي ما يمكن يخصص له من صفحات.

وعليه فعلى الباحث مراعاة و احترام توازن الخطة من الناحيتين الشكلية و الموضوعية حتى يتسنى وصف بحثه بأنه بحث علمي.

إذ أن عملية هيكلة و تقسيم موضوع البحث العلمي، هي مرحلة حتمية و جوهرية للباحث من أجل إعداد بحثه، مثلها مثل حتمية عملية وضع تصاميم البناء و العمران لإتمام إقامة البنايات

إن تقسيم و تبويب موضوع البحث العلمي يعني و يتضمن تحديد المشكلة أو الفكرة الأساسية و الكلية لموضوع البحث تحديدا جامعا و مانعا ، وإعطائها عنوانا رئيسيا، ثم تحديد مدخل الموضوع في صورة مقدمة البحث، والقيام بتفتيت وتقسيم و ترتيب الفكرة أو الموضوع الأساسي و الرئيسي في مشكلات وموضوعات فرعية و جزئية و خاصة، ثم تقسيم الأفكار الفرعية و الجزئية و الخاصة إلى موضوعات و مشكلات أقل فرعية و جزئية و خصوصية... وهكذا، وذلك على أسس و معايير منطقية و منهجية دقيقة وواضحة، بحيث يشكل التقسيم و التبويب هيكلة و بناء البحث الكامل، ثم القيام بإعطائها عناوين جزئية و فرعية في نطاق قوالب و صور منهجية و معلومة.

ذلك أن تقسيمات البحث الأساسية و الثانوية هي في الحقيقة أفكاره الأساسية الرئيسية و الجزئية كاملة. واستعمال أحد مصطلحات التقسيم :قسم ، باب، فصل ، مبحث ، مطلب...إلخ يجب أن يتناسب مع طول البحث. وتؤخذ بعين الاعتبار في كتابة البحث العلمي[1].

ثالثا: عدم احترام مبدأ مرونة خطة البحث العلمي و تناسق العناصر المكونة لها.

لن يكون بحثا علميا جيدا، ذلك الذي يتم فيه الانتقال إلى أفكار أساسية جديدة غير ملموسة، دون انعكاس ذلك على تقسيماته، وليس جيدا من ناحية ثانية أي بحث تكثر فيه التقسيمات الجزئية، بحيث تفكك الفكرة الواحدة إلى عناصرها الأولية .

فعملية تقسيم وتبويب البحث العلمي، والتي تتضمن تقسيمات الموضوع الأساسية و الكلية و العامة والفرعية و الجزئية والخاصة، على أسس و معايير علمية و دقيقة، هي عملية حتمية و حيوية لإعداد البحث العلمي ، حيث يقوم الباحث على هدى الخطة و التقسيم و المرسوم بإعداد بحثه خطوة خطوة و مرحلة مرحلة.في حركات و تنقلات متناسقة و متكاملة حتى يصل إلى النتيجة العلمية المقصود كشفها و تفسيرها في نهاية البحث.

علما أن هناك مجموعة من الشروط و الإرشادات لابد على الباحث أن يتبعها و يحترمها لإقامة و تحقيق خطة تقسيم و تبويب البحث بصورة سليمة و ناجحة، ومن هذه الشروط مايلي:

1) يجب الاعتماد الكلي على المنطق و الموضوعية و المنهجية السليمة في التقسيم و التبويب المؤسس والمقبول لموضوع البحث. ويكون ذلك بالتعمق و الشمول في قراءة و تأمل كافة جوانب و أجزاء الموضوع بصورة جيدة.وبضرورة الإطلاع والاستفادة من خطط وتقسيمات الأبحاث العلمية الممتازة و الناجحة التي سبقت.

2) لابد على الباحث أن ينطلق في تقسيمه للموضوع من مشكلة البحث أو الفكرة العامة له، فتكون كل عناصر الخطة عبارة عن مشكلات فرعية تشكل في مجموعها المشكلة الأساسية للبحث، وإذا التزم الباحث بهذا الشرط يكون قد ضمن لنفسه عدم الخروج عن موضوع بحثه.

[1] . د/ علي مراح : منهجية التفكير القانوني، (نظريا و عمليا) ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005, ص123 .

3) حتمية الأخذ في الحسبان الموضوعات و العناصر المستحدثة ، المتوقعة و غير المتوقعة و المتعلقة بموضوع البحث. لذا لابد من احترام مبدأ مرونة خطة و تقسيم البحث.

4) يجب أن يكون التقسيم والتبويب تحليليا و دالا، وليس مجرد تجميعا لموضوعات و عناوين فارغة، فلابد أن يذكر التبويب في موضوعاته و عناوينه الأساسية و الفرعية و الجزئية و العامة و الخاصة وفرضيات و أفكار ذات دلالات وإيحاءات علمية. كما يجب تحاشي التكرار و التداخل و الاختلاط بين مضامين و محتويات العناصر و الموضوعات والعناوين الأساسية و الفرعية و الجزئية و العامة و الخاصة أثناء تقسيم وتبويب البحث.

5) يجب أن تكون كل عناصر الخطة مترابطة فيما بينها، بحيث إذا حذفنا أحد العناصر يظهر الخلل بوضوح في البحث، وهذا ما يميز خطة البحث العلمي عن المؤلفات الحرة التي تظهر في شكل كتب ومجلات وغيرها، إذ في هذه الأخيرة لا يكون الترابط كبيرا بين عناصرها لأنها في الغالب تحتوي على موضوعات مستقلة عن بعضها إلا من ناحية كونها مادة واحدة ،أما في البحوث العلمية فالأمر يختلف فالباحث يتناول موضوعا واحد هو نقطة صغيرة في مادة محاولا التعمق إلى أبعد مدى ولذلك تكون خطة بحثة شديدة الترابط في أجزائها.

6) يجب أن تكون العناوين المكونة لخطة البحث واضحة و كاملة في بنائها، بحيث لا تستند في بنائها إلى العنوان الذي تنطوي تحته. كما يجب عند صياغة عنوان معين أن تكون كل العناوين الجزئية التي تدخل في إطاره تعبر عن ذلك العنوان، وإذا ما ظهر عنوان مطلب مثلا لا يتناسب مع عنوان المبحث، فلا بد من حذفه، وإدخاله في جزء آخر من الخطة أو توسيع عنوان المبحث لكي يكون مستغرقا فعلا لكل المطالب التي تدخل ضمنه[1].

رابعا: عدم التمكن من تقنيات إنجاز الأبحاث العلمية و المتعلقة خصوصا بوضع إشكالية مضبوطة للبحث تتناسب و تتناسق مع موضوعه.

هناك عدة تقنيات يتميز بها إنجاز البحث العلمي من أهمها وضع إشكالية دقيقة تتناسب مع موضوع بحيث يكون كل جزء من الموضوع يمثل جزء من الإجابة عن تلك الإشكالية المطروحة في المقدمة، دون زيادة و لا نقصان. (وهذا ما سميته بتقنية ضبط الإشكالية و شموليتها).

وللأسف فإن هته التقنية أصبح نادرا التحكم فيها بإتقان بحيث أصبحت مشكلة البحث توضع من أجل الوضع و فقط و كأنها خطوة لابد منها و انتهى الأمر، بل أكثر من ذلك نجد بعض الأبحاث يحول فيها عنوان البحث إلى سؤال دون بذل أي جهد وتكون بذلك الإشكالية قد وضعت .

لكن الصحيح هو أن مشكلة البحث العلمي تخضع لعدة أسس و معايير تحدد على أساسها ،إذ أن معايير اختيار مشكلة البحث هي نفسها معايير اختيار الموضوع التي تم ذكرها أعلاه . ذلك لأن البحث العلمي ما هو إلا إجابة عن مشكلة ما.

لكن وبعد اختيار المشكلة يجب على الباحث أن يراعي دائما عدم الخروج عن إطارها، لا بالزيادة ولا بالنقصان ، بحيث تكون كل المعلومات التي حصل عليها تتصل بمشكلة البحث ، ولأجل هذا لابد من اتباع بعض الأسس في تحديد مشكلة البحث ، نجملها في الآتي:

[1] . د/ رشيد شميشم : المرجع السابق، ص89.

1) يجب أن تصاغ مشكلة البحث في صورة واضحة ودقيقة .وذلك بتجنب استعمال بعض المصطلحات الفضفاضة التي يمكن تأويل معناها.

2) يجب ألا تكون مشكلة البحث عامة و لا غامضة من جهة، ومن جهة أخرى لا تكون ضيقة ومحدودة، بحيث تجعل مضمون البحث يفوق حدود الإجابة عليها. مما يؤثر على القيمة العلمية للبحث. لذلك على الباحث الماهر أن يصل إلى التوفيق بين التوسيع و التضييق في المشكلة،لأن التضييق الزائد شأنه شأن المعالجة العريضة و الموسعة للموضوعات,

3) يجب وضع حدود للمشكلة الموضوعة، بحيث تحذف كل الجوانب التي لا يتضمنها البحث.إذ على الباحث وفي كل مراحل وأجزاء بحثه عليه أن يراعي عدم الخروج عن حدود محاولة الإجابة عن المشكلة المطرحة سابقا.بحيث يفترض أن كل المناقشات التي ستدور في البحث تتمحور حول إيجاد حل لهذه المشكلة.

4) بعد اختيار الباحث لموضوع بحثه وتحديد مشكلة له، وبعد التعمق فيه، قد تظهر له إشكاليات أخرى تحتاج إلى معالجة ، وهذا الأمر منطقي ، فنظرة الباحث لموضوع البحث في بدايته تختلف عن نظرته له بعد الدراسة الطويلة، وفي هذه الحالة قد يغير الباحث صياغة المشكلة فيوسعها أو يضيقها ، أو يعيد النظر فيها من الأساس إذا ما رأى أن مشكلة أخرى هي الجديرة بالدراسة.

خامسا: عدم احترام قواعد التهميش و علاقته بخيانة الأمانة العلمية.

آخر نقطة لمداخلتي هته اخترت أن أخصصها لنقطة بالرغم من بساطتها إلا أنها لا تقل أهمية عن بقي النقاط المشار إليها أعلاه، ألا و هي "عملية التهميش"، إذ خلال إعداد البحث يعتمد الباحث على مصادر متنوعة لذا وجب الاعتراف لمؤلفيها بفضلهم الكبير في إنجاز البحث وهذا الاعتراف يظهرا من خلال التهميش.

فالكثير من الباحثين المبتدئين و كذا الطلبة لا يعيرن اهتماما لهته النقطة، فمنهم من يهمش بطريقة عشوائية ، وهناك من يهمش من دون منهجية و هناك من لا يهمش أ صلا، متناسين بذلك أنهم بذلك يتعدون على حق كبير اسمه "الأمانة العلمية".

وكمحاولة للحد من هذه الظاهرة فعلى الباحث إتباع خطوات معينة في عملية التهميش و الالتزام بها حتى يتفادى سوء التهميش ومنه الوقوع في الخيانة العلمية .و من هذه القواعد و المبادئ نتناول أهمها في اللآتي:

1) عدم الإكثار من الاقتباس: فكثرته تذيب شخصية الباحث وكثرة الهوامش في الصفحة الوحدة تحاصر فكر الباحث، فلا يجد لنفسه مسلكا يبرز من خلاله شخصيته العلمية،كما أن كثرة الاقتباس تخل بالتسلسل في الأفكار وفي نوعية اللغة المستعملة ،وبالتالي تخل بالأسلوب العلمي للباحث ،وذلك ناتج عن اختلاف أساليب المؤلفين الذين اقتبس الباحث آراءهم.

2) توجد بعض الأفكار والمفاهيم الشائعة ترددها كل المصادر فلا داعي لان ينسبها الباحث إلى مصدر معين، وعدم الإشارة في الهامش إلى تلك الأفكار و المفاهيم لا يعني أنها تنسب إلى الباحث، لأن من يطالع مصادر أخرى في الموضوع

نفسه يجد هذه المفاهيم تتكرر ولا يعرف بالضبط مصدرها الأصلي، فيدرك أنها أصبحت في حكم المباح لا يحتكرها أحد.

3) هناك حالات يستحب فيها الاقتباس، كاستشهاد الباحث برأي مؤلف ما، وفي البحوث القانونية يستحب الاقتباس الحرفي للنصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية غير أنه في هذه الأخيرة يذكر الباحث منطوق القرار فقط بدون حيثيات إذا كان الاستشهاد بمحتوى القرار أو الحكم، أما إذا ركز الباحث انتقاده على صحة أو خطا القرار فلابد من ذكر أسباب صدور القرار لمعرفة العيب الذي اشتمل عليه من حيث التسبيب.

4) في حالة الاقتباس الحرفي لا يجوز للباحث تحريف الكلام أو تغييره، إلا انه قد تكون هناك أخطاء في النص المقتبس ترجع للطبع أو لصاحب النص نفسه، فهنا لابد من تصحيحها بشرط أن يضع الباحث كلامه الخاص الذي يتوسط النص بين إشارتين أو بين مطتين، وذلك لأن الباحث وإن كان غير مسؤول عن أخطاء الآخرين إلا أنه مسؤول عن الكتابة، فلا يجوز له الوقوع في الأخطاء نفسها التي وقع فيها الآخرون[1].

5) عن طريقة الاقتباس، إذا كان الاقتباس حرفيا فإنه يوضع بين قوسين،وإذا كان طويلا وأراد الباحث حذف البعض منه فإنه يشير إلى الكلام المحذوف بثلاث نقاط أفقية ،ويستحسن الاقتصار على حالة الضرورة فقط في الاقتباس الحرفي، فأسلوب المؤلف ولغته قد تغري الباحث بأن يحاول اقتباس النص حرفيا ، ولكن هذا ليس بمبرر، وهو دليل ضعف أسلوب الباحث ، ولهذا يجب عليه أن يحاول اقتباس الأفكار فقط وصياغتها بأسلوبه الخاص.

6) في الحالتين، الاقتباس الحرفي واقتباس الفكرة يجب الإشارة إلى المصدر المعتمد في ذلك، وعدم الإشارة إلى المصدر الهامش يعتبر تعديا على أفكار الغير ويسميه البعض بالسرقة الأدبية، فهو يخل بسمة الأمانة العلمية التي يتحلى بها الباحث، ولكن قد يصل الباحث إلى نتائج أو أفكار معينة فيكتبها في بحثه على أنها نتاج ذهنه ويكتشف فيما بعد هناك من وصل إلى نفس النتائج وهنا لا بأس من الإشارة في الهامش إلى المصدر من أجل تدعيم رأيه، مع ذكر عبارة "أنظر في هذا الرأي"[2].

7) يجب على الباحث الالتزام بالقواعد المنهجية والأطر العلمية و القانونية و الأخلاقية لاستخدام الوثائق و مصادر المعلومات المتاحة بما تقتضيه الموضوعية و الأمانة العلمية لأي بحث علمي و ذلك بتوثيق المصادر في الهامش،

والتوثيق هنا يقصد به إسناد الأفكار والمفاهيم إلى مصدرها الأصلية، وهذه العملية تختلف باختلاف نوع المصدر المستخدم، وكذالك تختلف في حالة تكرار المصدر.

الخاتمة:

كخاتمة لمداخلتي هته أقول: أن البحث العلمي هو عمل منظم بقواعد و أسس على الباحث الالتزام بها و الابتعاد كل البعد عن الأخطاء التي أصبحت اليوم شائعة في أبحاثنا العلمية.

---

[1] . د/ فاضلي إدريس: المرجع السابق، ص92 وما بعدها .

[2]. د/ رشيد شميشم : المرجع السابق، 103.

ولتحقيق ذلك لابد من التقيد و الالتزام بمقتضيات علم المنهجية، هذا العلم الذي يعد أساس كل بحث علمي, خاصة وأن هذا الأخير يمتاز بأنه علم منظم و مضبوط، فالنتائج المتحصل عليها بموجبه ليست وليدة مصادفات بل هي نتائج مدروسة و مقصودة، وهذا ما يضفي على البحث العلمي عامل الثقة في نتائجه.

ولكي يكون البحث العلمي علم منظم و مضبوط, لابد من إتباع مراحل معينة لإنجازه, والتي تعني كل الطرق و الأدوات والأساليب المسطرة لإعداد البحث العلمي.

و عليه فقد حان الوقت الآن، وأكثر من أي وقت مضى لنبحث من أجل البحث بجدية و إتقان، و ليس من أجل الحصول على رتبة معينة أو تحصيل شهادة مرغوبة، متجاهلين بذلك مبادئ و أساسيات البحث العلمي.

قائمة المراجع:

1) د/ إدريس فاضلي : الوجيز في المنهجية و البحث العلمي ، سلسلة القانون الصادرة عن جامعة الجزائر ، كلية الحقوق ، 2002.

2) د/ الصيرفي محمد عبد الفتاح ، البحث العلمي . الدليل التطبيقي للباحثين . الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان . الأردن، 2002.

3) د/ بوفحص عبد الكريم ، دليل الطالب لإعداد وإخراج البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2006.

4) د/ شميشم رشيد: مناهج العلوم القانونية ، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.

5) د/ عوابدي عمار: مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية، الطبعة الثانية، ديوان المطوعات الجامعية، الجزائر ، 1983.

6) د/ مراح علي : منهجية التفكير القانوني، (نظريا و عمليا) ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005.

أخلاقيات البحث العلمي وإشكاليات الأمانة العلمية

د. بن الدين بخولة / جامعة حسيبة بن بوعلي.

ملخص:

مما لا شك فيه أن للبحث العلمي أركانا تشمل المؤهلات والخبرات الواجب التزود بها للخوض في غمار الأبحاث العلمية المحددة التي لا يمكن الحياد عنها ؛ ذلك أن البحث العلمي إذا لم يتم بالطريقة العلمية الصحيحة تتخلخل بنيته البحثية و تضيع معها النتائج، ومن ثم لا تتحقق الفائدة المرجوة منه. فمعظم الجامعات الجزائرية تقدم ضمن برامجها مادة بعنوان (مناهج البحث) تمكن الطلبة الباحثين من التعاطي مع متطلبات البحث المطلوب منهم ابتغاء الحصول على الدرجة العلمية لئن كان ذلك لا يشكل عائقا، فإنه على المستوى التطبيقي يسجل أن منهجية البحث هذه ظلت عصية تتمنع على مريديها ، وهي في حاجة ماسة إلى من يرعاها حق رعايتها حتى تؤتي أكلها و انعكست صعوبتها تلك على محتويات البحوث العلمية التي ينجزها الطلبة المعنيون على نحو تبدى فيه سوء استثمارها في شكل تلك البحوث العلمية ومضمونها:(مذكرات التخرج - الماجستير- الدكتوراه). وإزاء هذه المعطيات نحاول من خلال هذه المداخلة أن نتناول أخلاقيات البحث العلمي الذي لا يتهيأ له أن يوصف بهذا الوصف ،إلا إذا استوفى شروطا أخلاقية ومنهجية وعلمية تتظافر جميعها متعاضدة لتحفظ له هويته ومكانته وعليه سنحاول الاجابة على التساؤولات الآتية : ماذا نعني بالبحث العلمي؟ ماهي صفات الباحث؟ ما المقصود بأخلاقيات البحث؟ ما هي الامانة العلمية؟

والأهداف من ذلك:

.توجيه المستفيدين من البحث العلمي الى السلوك المناسب والأمانة العلمية

.تعزيز السلوك الاخلاقي

مقدمة:

ارتبط البحث العلمي بمحاولة الإنسان الدائبة للمعرفة وفهم الكون الذي يعيش فيه وقد ظلت الرغبة في المعرفة ملازمة للإنسان منذ المراحل الأولى لتطور الحضارة، فقد تنوعت تعريفات ولكن معظمها تلتقي حول التأكيد على دراسة مشكلة ما بقصد حلها ؛ وفقا لقواعد علمية دقيقة ؛ وهذا يعطي نوعا من الوحدة بين البحوث العلمية رغم اختلاف حياديتها وتعدد أنواعها؛ فالبحث طلبُ الشيء والسؤالُ عنه يقال : بحثتُ بحثاً)، وقد وردت مادة (بحث) في القرآن الكريم في موضع واحد فقط

وهو قوله تعالى" : فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَاباً يَبْحَثُ فِي الأَرْضِ;[1] " وقيل طلبك الشيئ في التراب، وقيل أن تشال عن شيئ وتستخبر، وبحث عن الخبر، وبحثه بحثا، واستبحثت عنه:سأل، واستبحثت وابتحثت عن الشيئ، فتشت عنه ومنه سميت سورة براءة بالبحوث لأنها بحثت عن المنافقين وأسرارهم؛أي استثارتها وفتشت عنها[2] وفي حديث المِقداد قال : أَبَت علينا سورة البحوث" : انفِروا خِفَافاً وَثِقالاً [3]" ويعرفه بعض المحدثين : البحث في اللغة معناه التنقيب عن الشيء، ويقال: بحث ، يبحث ، بحثا وتبحث واستبحث ، وابتحث؛ أي فتَّش ونقَّب ، ويقال بحث في الأرض أي حفر"[4]

أما كلمة بحث اصطلاحا ، فهي محاولة لاكتشاف جزء من المعرفة، لإذاعته بين الناس والاستفادة منه[5] ومعناه أيضا محاولة التوصل إلى شيء غير ظاهر لكونه مختلطا بغيره ممَّا يجعله غير متمايز إلى حدّ ما عن هذا الغير، أو محاولة الوصول إلى شيئ له صفات معينة من بين عدَّة أشياء[1] فهو محاولة لاكتشاف المعرفة ، والتنقيب عنها، وتطويرها وفحصها ، وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق ثم عرضها عرضاً مكتملاً بذكاء وإدراك – لتسير في ركب الحضارة العالمية وتسهم فيه إسهاماً حياً شاملاً

هو الوسيلة للوصول إلى تطوير المعرفة بطريقة منتظمة وطريقة لإيجاد حلول لمشكلات التغير الاجتماعي في مختلف النواحي ، لكي يسير المجتمع في سبيل التقدم ويحقق ما يصبو إليه . من خلال ذلك يعرف البحث العلمي بأنه : الوسيلة الاستقصائية المنظمة التي يقوم بها الباحث في ميدان العلوم الإنسانية ولاجتماعية أو في ميدان العلوم الطبيعية والتقنية ، وذلك بإتباع أدوات بحث معينة ووفق خطوات بحث معينة وذلك من أجل الكشف عن الحقيقة العلمية بشأن المشكلة محل الدراسة والتحليل.

وبعبارة أخرى فإن البحث العلمي هو: التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها وإضافة الجديد لها .

تختلف موضوعات البحث بحسب طبيعة مادته سواء أكانت نظرية أم تطبيقية فالأول يدور موضوعه حول تحليل مفهوم او نظرية معينة فصد الوقوف عند تطورها اما التطبيقي، فهو البحث الموجه الى استغلال مفاهيم نظرية معينة وتحويلها الى آليات ووسائل لتحليل ظاهرة ما. ومن خصائصه:

- البحث العلمي بحث موضوعي

- البحث العلمي بحث تفسيري لأنه يهتم بتفسير الظواهر والأشياء بواسطة مجموعة متسلسلة ومترابطة من المفاهيم تدعى النظريات .

- البحث العلمي يتميز بالعمومية في دراسة وتحليل الظواهر معتمدا في ذلك على العينات .

---

[1] سورة المائدة:31

[2] ابن منظور، لسان العرب/مادة بحث، المجلد 1،ص214، دار صادر - بيروت

[3] التوبة:41

[4] داود حامد حنفي، المنهج العلمي في البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزار، 1983، ص، 17

[5] ينظر إميل يعقوب، كيف تكتب بحثا او منهجية البحث ، جروس برس، طرابلس ، لبنان، 1986، ص، 27

[1] علي عبد المعطي محمد، ومحمد السرياقوسي، أساليب البحث العلمي، مكتبة الفلاح، ، الكويت، ط3، 1988، ص 65

- البحث العلمي بحث منظم ومضبوط لأنه يقوم على المنهجية العلمية بمفهومها الضيق والواسع ، الأمر الذي يجعل البحث العلمي أمر موثوق به في خطواته ونتائجه .[1]

صفات الباحث

ما هي الصفات التي يجب أن تتوفر في الشخص حتى يمكنه أن ينتمي إلى فئة الباحثين؟ وما هي المؤهلات التي عليه أن يُحَصِّلها حتى يُمْكِنَه ممارسة البحث العلمي والنبوغ فيه؟

من الصفات الضرورية للباحث التي لا يُتصور أن يَتَّسِمَ الإنسان بصفة الباحث إذا لم يتحلَّ بها أو لم يحرص على أن تتحقق فيه، ومنها:

-1الازدياد المستمر من العلم والمعرفة: فالإنسان الذي لا يعنيه من العلم والبحث العلمي سوى الحصول على شهادة جامعية تؤهله للحصول على منصب عمل، لا يمكنه أبدا أن يصبح باحثا أو ينتمي إلى زمرة الباحثين. ذلك أن البحث العلمي تطلعٌ مستمرٌ إلى زيادة المعرفة، وتعطشٌ دائم إلى اكتشاف المجهول والباحث هو من لا يكفُّ عن الاطلاع، ولا يتوقف عن القراءة.

2 - الصبر واستسهال الصعاب: البحث العلمي في الواقع من أصعب الأعمال وأشقها وأحوجها إلى بذل الكثير من الجهد . فالبحث العلمي بما أنه اقتحام للمجهول وسعي إلى كشف خباياه، لا يتيح للإنسان أن يصل إلى بُغيته من أقصر طريق أو في أول محاولة، بل إنه ليتمنع عليه ويرهقه، ولا يمكنه مما يطلب حتى يختبر صدقه وإخلاصه.

3 -التواضع والاستفادة من أيّ كان وعدم التعالي على النقد: فلا يمكن أن ينتمي إلى ميدان البحث العلمي أو يفلح فيه إلا من كان متواضعا، ليّنا بعيدا عن الغرور والغطرسة الزائفة والاستعلاء الكاذب، مستعدا لاستفادة المعرفة وأخذها من أي كان، بل حريصا على تلقف الحكمة من حيث جاءت، لا يجد في نفسه حرجا على تقبل النقد من الآخرين.

4 -الأمانة العلمية: والأمانة في العلم ليس المقصود بها مجرد نسبة الأقوال إلى قائليها، أو إحالة النصوص المقتبسة إلى مصادرها، فهذا يمثل الصورة المثلى للأمانة العلمية التي تفرضها السلطة الصارمة لتطبيقات المناهج الأكاديمية، وتتعامل بها شتى الجامعات في مختلف أنحاء العالم، أما جوهرها فهو الصدق في طلب العلم والإخلاص للمعرفة والحقيقة، والحرص على خدمة العلم والمجتمع.

5 -استثمار الفرص المُشَجِّعَة على البحث: بما أن العمل في ميدان البحث العلمي صعب وشاق، ويتطلب صبرا واحتسابا، فإن الباحث يحتاج إلى مُحَفِّزات ومُشَجِّعَات تُعينُه على المُرَابَطَة في هذا الميدان ومواصلة الانتماء إلى أهله، ولذلك فهو حريص على انتهاز كل فرصة أو مناسبة من شأنها أن تمكنه من ذلك. ومن هذه الفرص والمناسبات: المشاركة في المؤتمرات العلمية بتقديم البحوث والمداخلات الجادة، الاشتراك في تأليف الكتب الجماعية بتدبيج المقالات الرصينة المجدية، التقدم بالإسهامات العلمية والمشاركة في المنافسات الجادة التي لها صلة بتطوير البحث تلك أهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها الإنسان إذا ما أراد أن ينتمي إلى ميدان البحث العلمي، وأن يحظى بشرف الانتساب إلى أهله وذويه. لكن هذه الصفات وحدها، وإن كانت ضرورية، إلا أنها لا تكفي وحدها لتصنع منه باحثا، بل لابد أن يُحَصِّلَ إلى جانبها جملة من المؤهلات التي تمكنه من ممارسة

[1] منهجية البحث، مانيو جيدير، تر، ملكة أبيض، تنسيق، د.محمد عبدالنبي السيد غانم، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه ، ص 19

البحث فعلا، وتحقيق نتائج تخدم العلم وتضيف إلى رصيد المعرفة الإنسانية وتنفع المجتمع والناس. ومن أهم هذه المؤهلات، ما يلي : [1].

-1التخصص العلمي والتعمق فيه: البحث العلمي ليس هواية يمارسها الإنسان في أوقات الفراغ، وإنما هو عمل جاد وشاق، واقتحام لآفاق صعبة المسالك غير مطروقة، ويقتضي التسلح بالمعارف الأولية الضرورية في ميدانه، وهذا يتطلب ممن ينتمي إلى عالم البحث العلمي في مجال معين أن يكون متخصصا في هذا المجال، وأن يكون قد حصل على الحد الأدنى من التكوين العلمي فيه، إذ لا يُتصور ممن يجهل المعارف الأساسية في مجال علمي معين أن يبدع فيه أو يضيف إلى رصيده المعرفي شيئا، بل المتوقع أن يأتي فيه بما لا علاقة له به، وقديما قيل: "من تحدث في غير فنه أتى بالعجائب". ولا يكفي مجرد التخصص، فهذا هو الحد الأدنى، بل لابد من التعمق فيه والحرص على بلوغ أسمى المراتب في مجاله.

-2معرفة مصادر البحث في مجال التخصص: وهذا أمر بدهي، إذ كيف يُتصور أن يلج إنسان ما ميدان البحث العلمي في تخصص معين، دون أن يكون له معرفة سابقة بمصادر البحث في هذا المجال، فضلا عن الرصيد المعرفي الضخم الذي سبق للعلماء والباحثين أن قدموه فيه. ولا تكفي مجرد المعرفة السطحية المتوقفة عند معرفة عناوين الكتب وأسماء المؤلفين، بل لابد من الاطلاع الفعلي والتواصل العملي مع هذه المصادر ومعرفة مضمونها .

-3متابعة كل جديد في مجال التخصص: إن الباحث الجاد والجدير بصفة الباحث فعلا، هو من يعرف الرصيد العلمي المُنْجَز في ميدان تخصصه، لكنه لا يكتفي بذلك ، بل يضيف إليه متابعة كلِّ جديد مُفيد في هذا التخصص، فتراه دائب السؤال عن الجديد، حريصا على الحصول على كل كتاب أو بحث أو مقال يَظهر، مُهْتَمًّا بمعرفة مضمونِه وقيمتِه، مُطَّلِعًا ومُسْتَفِيدًا من الإضافة التي يحملها. وذلك ما يؤهله لأن يكون مواكبا للتطور العلمي في تخصصه،

-4الاطلاع على العلوم المكمِّلة للتخصص: التخصص العلمي لا يعني الانكفاء على مجال علمي واحد، والنبوغ فيه وترك الاهتمام بغيره من المجالات. موقفٌ كهذا هو أيضا مصدرُ خَطَرٍ على الباحث، فالعلوم متكاملة فيما بينها، وجسور التواصل والترابط بينها قائمة، وبخاصة تلك العلوم التي تنتمي إلى مجال علمي واحد في الأصل، ثم انفصل بعضها عن الآخر لما تكاثر الرصيد المعرفي المتراكم منها. ولذلك لابد أن يكون الباحث على اطلاع كاف على هذه العلوم القريبة من العلم الذي تخصص فيه، وأن تكون له متابعة دائمة للجديد المفيد فيها،

-5الممارسة الدائمة للبحث وعدم التوقف عنه: البحث العلمي ليس محطة معينة أو مرحلة محددة يمر بها الإنسان ثم ينتقل منها إلى غيرها، البحث العلمي ليس رسالة جامعية يحصل بها الإنسان على شهادة تمكنه من الحصول على عمل، أو مقالة ينشرها ليحصل بها على ترقية إدارية. بل البحث العلمي هو مسيرة متكاملة يبدؤها الإنسان منذ أن يَلِجَ عالمَها إلى أن يطويه الموتُ أو يمنعه العجزُ المطلق. ولذلك فإن الباحثَ هو من يمارس البحثَ العلمي بصفة دائمة، بل يُصبح البحثُ بالنسبة له هاجسا دائما. ولذلك فإن من يمارس البحث العلمي لغاية معينة أو لغرض محدد ثم تنقطع صلته بالبحث وتنتهي علاقته به، فهذا لم يكتسب صفة الباحث ولن يكتسبها أبدا.

[1] محاضرات في منهجية البحث العلمي في اللغة والأدب ، صالح لجلوحي، ،ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2016، ص 24

-6الحرص على التجديد والإبداع في مجال البحث: فالبحث العلمي ليس تجميع ما سبق أن قدمه الآخرون من العلماء والباحثين، أو إعادة تقديمه كما هو دون أية إضافة أو تجديد، ربما يصلح هذا في البدايات الأولى، أي في مرحلة التدرب والمران على البحث وبواكير ممارسته، أما بعد ذلك فإن البحث العلمي هو التجديد والإبداع، ولسنا نعني بذلك الانقطاع عن الرصيد المعرفي السابق، وإنما الانطلاق منه فهما ونقدا وتصحيحا، ثم الإضافة إليه والإسهام في تطويره وإحيائه.

ما المقصود بأخلاقيات البحث؟

إن التقدم العلمي في شتى العلوم يحتاج إلى قيم وأخلاقيات فقد اصطلح أهل العلم على أن لكل علم آدابه وأخلاقه وضوابطه المتعارف عليها ، والتي لابد من الالتزام بها ، وتجاهل الباحث العلمي لأخلاقيات البحث العلمي ينسف الصفة العلمية والقيمية لعمله البحثي فأخلاقيات البحث العلمي تقتضي احترام حقوق الآخرين وآرائهم وكرامتهم ومبادئ أخلاقيات البحث العلمي عامة قيمتي " العمل الإيجابي " و " تجنب الضرر " ، وهاتان القيمتان يجب أن تكونا ركيزتي الاعتبارات الأخلاقية خلال عملية البحث ، وهناك بعض الاعتبارات بالنسبة للسلوك الأخلاقي تتضمن الآتي :

المصداقية والثقة ومراعاة مشاعر الاخرين فالأخلاق العلمية للباحث هي مجموعة المبادئ والواجبات الاخلاقية المتعلقة بنشاط بحثه فيتوجب عليه ان يلتزم واجبات ومسؤوليات يتطلبها البحث العلمي كي لا يتعرض هو او يعرض عمله للطعن.ويقصد كذلك الامانة العلمية في النقل وفي حسن التأويل وفي الدقة المطلوب انتهاجها فكلما كان الباحث متحليا بالصفات العلمية لا شك انه سينجح في انجازه بحثه [1]

الأمانة العلمية

لا شك أن الباحث بحاجة إلى حس إيماني صادق والعمل البحثي أمانة في عنق من يقوم به فقد كان علماء المسلمين في كل علومهم، سواء كان علمًا شرعيًّا أو حياتيًّا -كانوا حريصين أشد الحرص على تحري الدقة والأمانة العلمية فيما ينقلونه عن غيرهم، حتى ولو كان النقل عن مجهولين، وكان ذلك واضحًا في كل كتبهم وتصانيفهم .من هذا مثلاً ما يقوله ابن الأثير في مقدمة كتابه (الكامل)، بعد أن يذكر السبب الذي من أجله كان كتابه هذا: "ولا أقولُ إني أتيتُ على جميع الحوادث المتعلّقة بالتاريخ؛ فإنَّ من هو بالموصل لابد أن يشذَّ عنه ما هو بأقصى الشرق والغرب، ولكن أقول: إنني قد جمعت في كتابي هذا ما لم يجتمع في كتاب واحد، ومن تأمَّله علم صحَّة ذلك. فابتدأت بالتاريخ الكبير الذي صنّفه الإمام أبو جعفر الطبري؛ إذ هو الكتاب المعوّل عند الكافة عليه، والمرجوعُ عند الاختلاف إليه، فأخذت ما فيه من جميع تراجمه، لم أُخلّ بترجمة واحدة منها، وقد ذكر هو في أكثر الحوادث روايات ذوات عدد، كلّ رواية منها مثل التي قبلها أو أقل منها، وربّما زاد الشيء اليسير أو نقصه، فقصدتُ أتمّ الروايات، فنقلتها وأضفت إليها من غيرها ما ليس فيها، وأودعت كل شيء مكانه، فجاء جميع ما في تلك الحادثة على اختلاف طرقها سياقًا واحدًا على ما تراه .فلمّا فرغتُ منه وأخذتُ غيره من التواريخ المشهورة فطالعتها وأضفت منها إلى ما نقلته من تاريخ الطبري ما ليس فيه، ووضعتُ كلّ شيء منها موضعه[1] فهذا ابن نفيس النفيس شيخ الطب في زمانه، ومكتشف الدورة الدموية الصغرى، تقدم إليه أحد المرضى، وسأله عن علاج لورمٍ في يده، فلمّا فحصه قال في تواضع" :أعرف صفة الورم، وأتفهَّم أسبابه، ولكنني لا أعرف له علاجًا؛ فالتمسه عند غيري[2]

---

[1] صالح بلعيد، في الناهج اللغوية وأعداد الأبحاث، دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ط 2013

[1] ابن الأثير: الكامل في التاريخ 8،7/1

[2] انظر في ذلك صبري الدمرداش: قطوف من سير العلماء، الهيئة المصرية العامة للكتاب مصر ، 2006 ، 175/2

الأمانة العلمية هي أن لا يقوم الباحث بنسخ ما قاله الأخرون دون إعطاء كل ذي حق حقه وعدم الأمانة العلمية هي أن يقوم شخص بنقل أو نسب تعب ومجهود الأخرين دون الإشارة لهم[3] فمن أبرز خصالِ طالب العلم تمتعه بالأمانة العلمية ، و التي بها يَثِقُ الناسُ بما يحويه من علم ، و يعرفون مدى تأثره بالعلم.

ومن صور عدم الأمانة العلمية: السطو على بحوث الغير ونتائجها دون أية إشارة إليها، ومن ذلك أيضاً عدم التدقيق في فهم آراء الغير، والتسرع في تأويلها وحملها على غير معناها الواضح من عبارتها، بغية تعريضها للنقد أو الهجوم على غير ما تستحقه. فعلى الباحث الأمين ألا يشوه الآراء والأفكار التي قال بها غيره ولا تروقه أو لا تعجبه، كما عليه ألا يزيد أو يبالغ في إطراء تلك الأفكار إن كان بها معجباً [4]

لماذا يلجأ الباحث إلى السرقة العلمية؟

السرقة العلمية من المشاكل الأخلاقية المعقدة في البيئة الجامعية .ويمكن تعريف السرقة العلمية، بشكل مبسط، في المحيط الجامعي، على أنها تحدث عندما يقوم الكاتب متعمداً باستخدام كلمات أو أفكار أو معلومات شخص آخر دون تعريف أو ذكر هذا الشخص أو مصدر هذه الكلمات أو المعلومات، ناسبها إلى نفسه وقد جاء في التعريف الذي قدمته وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الملك سعود، بحيث ذكرت أنّ " السرقة العلمية في أبسط معانيها بأنّها استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين بقصد أو من غير قصد [4]**وهذا التعريف.** وتحدث السرقة العلمية بشكل مبسط في المحيط الجامعي، عندما يقوم الكاتب متعمدا باستخدام كلمات أو أفكار أو معلومات (ليست عامة) خاصة المتعلقة بشخص آخر دون تعرف أو ذكر هذا الشخص أو مصدر هذه الأفكار أو المعلومات، وقد نسبها إلى نفسه ، سواء تم ذلك ورقياً أو إلكترونياً ومن أكثر أسباب اللُّجوء للسرقة العلمية [1]

قصر الوقت

-تأجيل إنجاز المهام إلى أن يحل الموعد النهائي لتسليم البحث،

- صعوبة البحث المطلوب

- غياب الوازع الديني

- العجز والتكاسل العلمي

ولكل هذه الأسباب آثارسلبية منها

---

[3] وجيه يوسف, البحث اللاهوتي: كيف تكتب بحثاًأكاديمياً (القاهرة 2007) 43 .

[4] أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999 ص 54

[4] وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي والخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، جامعة الملك سعود، الاقتباس والسرقة العلمية في البحوث العلمية من منظور أخلاقي، ص 3، منشور على الموقعhttps://www.ut.edu.sa/documents :

[1] عمادة تطوير المهارات، وكالة الجامعة للتطوير والجودة بجامعة الملك سعود، كيف تجنب طلابك خطأ الوقوع في السرقة العلمية، ورقة منشورة ضمن أعمال سلسلة نصائح في التدريس الجامعي، 2012، متاحة على الموقع.www.dsd.edu.sa :

- تقضي على ملكة البحث العلمي النزيه وتجعل الباحث لا يبالي من أين أتى بالمعلومة ، ولا مصدرها ، - تنشئ عقليات هشة علميا، متهرئة فكريا ، ويكون نتاجها أن تكون الأمة فراغا من كل عقلية بحثية.

- تقتل موهبة الإبداع والتنافس.

الخاتمة

أنّ الممارسات والسلوكيات المنافية لأخلاقيات البحث العلمي المنتشرة بكثرة في مؤسساتنا الجامعية، إلاّ أن من بين كل هذه المخالفات تعد السرقة العلمية الأكثر سوءا والأشد ضرراً؛ ذلك أنّها أصبحت من بين أكثر الظواهر السلبية التي تتهدد مستقبل البحث العلمي. وعليه فإنّه يمكن القول أنّ تلقين أبجديات البحث العلمي الأكاديمي الصحيح يبقى السبيل الأول للوقاية من عمليات السرقة العلمية والانتحال في الأوساط الأكاديمية حتى ولو كانت غير مقصودة.

التوصيات

1/ تأسيس مؤسسة وطنية تتابع حقوق الباحث العلمي، وتقاضي المعتدين على حقوقهم الفكرية.

2/ إنشاء لجنة لأخلاقيات البحث العلمي في المؤسسات الأكاديمية والبحثية لوضع ضوابط للعمل البحثي والنشر العلمي

3 / إعداد دليل لأخلاقيات البحث العلمي في الحقول المعرفية المتعددة، يبين سمات أخلاقيات البحث العلمي في كل تخصص

4/ تبني استراتيجيات وبرامج من شأنها توعية جمهور الطلبة بماهية الأمانة العلمية وخطورة الانتهاكات المترتبة عليها .ويتم ذلك من خلال تنظيم محاضرات عامة وتوزيع نشرات توعية

5/ عدم تساهل أساتذة الجامعات مع أية حالات انتهاك لحق المؤلف، وبخاصة الرسائل والبحوث الجامعية

مراجع البحث

[1] ابن منظور، لسان العرب/ مادة بحث

[2] داود حامد حنفي، المنهج العلمي في البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزار، 1983،

[3] ينظر إميل يعقوب، كيف تكتب بحثا او منهجية البحث ، جروس برس، طرابلس ن لبنان 1986،

4علي عبد المعطي محمد، ومحمد السرياقوسي، أساليب البحث العلمي، مكتبة الفلاح، ، الكويت، ط3، 1988،

5صبري الدمرداش: قطوف من سير العلماء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006م،

[6] وجيه يوسف, البحث اللاهوتي: كيف تكتب بحثاً أكاديمياً (القاهرة .2007

[7] أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999

8 ، صالح لجلوحي، محاضرات في منهجية البحث العلمي في اللغة والأدب ، ،ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع

مشكلات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية (المركز الجامعي أنموذجا)

د. فلوح احمد/ المركز الجامعي غليزان.

الملخص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلات البحث العلمي من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية، و التعرف على اثر متغيرات الدراسة، الجنس، الرتبة العلمية، التخصص، الاقدمية.ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد مقياس تضمن 20 عبارة تتضمن 20 مشكلة من مشكلات البحث،وزع على عينة مكونة من 30 أستاذا و أستاذة من معهد العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي غليزان. وأسفرت الدراسة النتائج التالية :

1- وجود درجة مرتفعة من مشكلات البحث العلمي بالجامعة الجزائرية.

2- لا يوجد فرق دال إحصائيا في تقديرات الأساتذة لمشكلات البحث العلمي تعزى لمتغيرات، الجنس،والرتبة العلمية والاقدمية، والتخصص.

الكلمات المفتاحية: المشكلات -البحث العلمي- الجامعة الجزائرية – أساتذة العلوم الاجتماعية.

Abstract:

The study aims to know the problems of scientific research from the vision of teachers of social sciences and also to know the effect of variables of gender, scientific ranking, speciality and seniority. To realize the objectives of the study, we elaborate a test wich is compounded of 20 sentences that includes 20 problems of scientific research. It is distributed to a sample of 30 teachers at the institute of social science belonging to the university centre of Relizane. The study reaches the following results:

1- There exist problems of scientific research at a high level in the university.

2- There is no difference statistically significant in the evaluation of problems of scientific research with regard to the variables of gender, scientific ranking, seniority and speciality.

Key Words: Problems, Scientific Research, Algerian University, Teachers of social sciences.

مقدمة :

يحتل البحث العلمي في عصرنا الحالي مكانة رائدة ومتميزة خاصة في دول المتطورة، التي جعلت من البحث العلمي أداة أساسية في التطوير والرقي في مختلف الميادين التربوية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والرياضية والترفيهية وحتى في المجال السياسي،وقد حققت مبتغاها بفضل جودة البحث العلمي وتطوره .أما الدول السائرة في طريق النمو ومنها الدول العربية تعاني العديد من المشاكل التي تحول بينها وبين التقدم والرقي، بسبب قلة الاهتمام بالبحث العلمي،مما جعل البحث العلمي يتخبط في مشاكل متنوعة، وجعلته بعيدا عن تحقيق الجودة المرغوبة التي هي ضمان للتنمية والتطور.فالوظيفة الأساسية الثانية للجامعة وهي البحث العلمي، وسيلة أساسية للتنمية والتطوير والتقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي، اهتمت بها الدول المتقدمة فوفرت الشروط اللازمة للبحث في الجامعات واهتمت بالباحثين وأخذت بأفكارهم ونتائج أبحاثهم فارتقت تلك المجتمعات ونمت وتطورت.

و في الجزائر رغم ما حققه التعليم العالي من انجازات ومساهمات في جميع المجالات إلا انه أضحى يعاني من أزمة متعددة المظاهر"هي نفسها تقريبا الموجودة على امتداد ساحات عربية عديدة"(بوعشة:5،2000).حيث يجمع الباحثين، مطانيوس (2006)،ألبرغوثي وأبو سمرة(2007)، معمرية(2007)،عبد الزهرة محسن (2012).طعمية والبندري (2004)،المجيدل وشماس(2010)، أن البحث العلمي في الجامعات العربية في أزمة حقيقية. ومن أهم ملامحها الاهتمام والتركيز على العملية التعليمية وإهمال الاهتمام بالبحث العلمي،الاهتمام بتوظيف مدرسين عوض التركيز على توظيف باحثين قادرين على أداء مهمة البحث العلمي، غياب خطة للبحث العلمي،وضعف ميزانية البحث العلمي،عدم تخصيص وقت محدد للبحث مثل ما هو مع عملية التدريس،عدم توجيه البحث العلمي لمعالجة مشاكل المجتمع،والبحث العلمي هو عبارة عن دروس نظرية تلقى على الطلبة في الجامعات، وغيرها كثير، وتؤشر على وجود أزمة في مجال البحث العلمي.

ومن الأكيد أن أزمة البحث العلمي تؤثر سلبا على دور الجامعة في أداء وظيفتها وتحقيق أهدافها وفي تنمية المحيط، وتؤثر على دور الجامعة في خدمة المجتمع. ومن أهم العوامل المؤثرة سلبا على تحقيق الجامعة لوظيفة البحث العلمي وجود معوقات ومشكلات تعيق أساتذة الجامعة والجامعة على تحقيق أهداف أهم وظيفة للأستاذ الجامعي وللجامعة،نظرا لوجود العديد من المشكلات والصعوبات التي تعيق مسيرة البحث العلمي، وتعطل حركة البحث، وتحرم المجتمع من وسيلة التنمية والرقي وإيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية ،لان كل ذلك مرتبط بالبحث العلمي.ولقد ابرز غانم(2000) بعض الحقائق والأرقام المتعلقة بالبحث العلمي في الوطن العربي مقارنة مع دول متقدمة ، ومن ابرز ما عرضه الباحث:أن معدل الإنفاق على البحوث والتطوير في الدول العربية في العالم لكل فرد من السكان يصل إلى 4 دولارات، بينما يصل إلى 190 دولارا في اليابان، والى 230 دولار في ألمانيا. وقدرت إنتاجية الباحث الواحد في الدول المتقدمة عام 1985 ب 2.5 بحثا سنويا في حين كانت إنتاجية الباحث العربي خلال نفس الفترة في حدود 0.2 بحثا للباحث سنويا.ونسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في الدول العربية ضعيفة 0.21. في مصر مثلا 0.45 ، السعودية 0.1. في حين تصل هذه النسبة إلى 3.00 في الدول المتطورة.ويرى الباحث أن من أهم الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في الدول العربية:ضعف الدعم المخصص للبحث العلمي ، ضعف الدراسات العليا، عدم وجود سياسة علمية واضحة.(ألبرغوثي، أبو سمرة.2007: 1145).

والبحث العلمي في الجزائر يعاني مثل ما يعانيه البحث العلمي في الدول العربية، ويواجه عدة صعوبات ومعوقات ومشاكل أثرت سلبا على مردود ه، و رغم المحاولات المتكررة لتطويره، إلا أن أزمة البحث العلمي مازالت مستمرة، ويستمر معها الإنفاق

العشوائي، كالإنفاق الموجه للمخابر ووحدات وفرق البحث دون أية نتائج تعود على التنمية، بل يستفاد منها بضعة باحثين فقط، ويقتصر دورها على إجراء بعض الدراسات البسيطة، وعلى التظاهرات العلمية وإصدار المجلات كأقصى حد.

وملامح ضعف البحث العلمي كثيرة ومتعددة تمس كل الجوانب المتعلقة بالبحث العلمي.

-مشكلة البحث:

البحث العلمي الوظيفة الثانية من و وظائف التعليم العالي، أخذت مكانة وأعطيت لها أهمية فعلية في الدول الراقية والنامية فكانت هي المحرك الحقيقي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وللتنمية في مختلف القطاعات في المجتمع.وكل ذلك بفضل الأهمية التي تعطيها الحكومات للبحث العلمي وللباحثين، فميزانيات البحث العلمي في الدول المتطورة مرتفعة، ومناخ وبيئة البحث ملائمة، والباحثين لهم مكانة اجتماعية ومهنية مرموقة.أما الدول السائرة في طريق النمو منها الدول العربية، البحث العلمي فيها يعكس الحال والأزمة التي تعيشها تلك الدول التي لم تستطيع أن تجعل من البحث العلمي وسيلة فعلية لتحقيق التنمية المنشودة.والجزائر من تلك الدول التي تحاول أن تجعل من البحث العلمي وسيلة لرقي المجتمع وتطويره وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومعالجة المشكلات التي يتخبط فيها المجتمع، ورفع التحديات التي يفرضها الواقع المحلي المتردي والواقع العالمي الضاغط الذي يريد أن يفرض سياسته، ويجعل من دولة مثل الجزائر تابعة وغير مستقلة اقتصاديا وثقافيا.

ولكن الواقع يؤشر على أن أزمة البحث العلمي لم تحل بعد، ولقد أوضح الدكتور عمار بوحوش (2010) في محاضرة بعنوان إشكالية البحث العلمي في الجزائر ألقاها يوم 1 ماي 2010 بجمعية ملاقى المعرفة والبحث العلمي بالجلفة، أزمة البحث العلمي في الجزائر وحددها في التالي: المشكل الأول ينبع من التشريع والقوانين والإجراءات الإدارية التي تحرص على التقيد بالنصوص القانونية وليس تحقيق الأهداف المنشودة.المشكل الثاني عدم وجود رغبة أو إرادة لنجاح عملية البحث، حيث قلة الحرص والمتابعة من طرف المسئولين عن القطاع لنشطات البحث.عدم وجود استقلالية مالية لمراكز البحث، إذ الجهة المركزية هي التي تمول البحث وتفرض شروط الصرف،سوء التنظيم والتسيير ،حيث اللامبالاة في التوظيف وعدم التقيد بتقنيات الاختيار حسب التخصص،قلة المؤطرين الأكفاء،قلة الوعي بالبحث العلمي،عدم وجود ميزانيات لنشر المجلات العلمية.

فلا خلاص لنا ولا تقدم ولا رقي اجتماعي وثقافي وتربوي واقتصادي إلا بالبحث العلمي، ورغم أن الخطاب السياسي والإعلامي يظهر أهمية البحث العلمي في تحقيق التنمية الشاملة إلا أن الواقع يكشف أننا مازلنا بعيدين أن نجعل من البحث العلمي وسيلة للتنمية، فالبحث العلمي يعاني مشاكل مختلفة تعيق سيره وتعطل مسيرته وتضعف دوره، وبحثنا محاولة لتسليط الضوء على المشكلات التي يعانيها البحث العلمي بالجامعة الجزائرية. و إشكالية بحثنا هي كالتالي:

ما هو مستوى المشكلات التي يعانيها البحث العلمي بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي غليزان.

-أسئلة البحث:

1-ما مستوى وجود المشكلات في البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من وجهة أساتذة العلوم الاجتماعية ؟.

2- هل يوجد فروق في تقديرات الأساتذة تعزى لمتغيرات، الجنس، الرتبة العلمية، الاقدمية، التخصص ؟.

-الفرضيات :

1-يوجد درجة مرتفعة في مشكلات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من وجهة عينة البحث.

2- لا يوجد فرق دال إحصائيا في تقديرات الأساتذة لمشكلات البحث العلمي تعزى لمتغير الجنس.

3-لا يوجد فرق دال إحصائيا في تقديرات الأساتذة لمشكلات البحث العلمي تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

4-لا يوجد فرق دال إحصائيا في تقديرات الأساتذة لمشكلات البحث العلمي تعزى لمتغير التخصص.

5- لا يوجد فرق دال إحصائيا في تقديرات الأساتذة لمشكلات البحث العلمي تعزى لمتغير الاقدمية.

-أهداف البحث:

1- التعرف على مشكلات البحث العلمي من وجهة نظر عينة من أساتذة الجامعة.

2- التعرف على مستوى المشكلات الموجودة في البحث العلمي بالجامعة الجزائرية.

3- التعرف على اثر متغيرات، الجنس، الرتبة العلمية، الاقدمية، التخصص على نظرة أفراد العينة لمشكلات البحث العلمي.

4- وضع اقتراحات لحل المشكلات وإزالة العقبات ورفع المعوقات، وتحدي الصعوبات المحيطة بالبحث العلمي.

-أهمية البحث:

يمكن تحديد أهمية البحث الراهن في الأتي:

1- أهمية الكشف عن مشكلات البحث العلمي، لأنه أول أمر يجب معرفته لتطوير وتحسين قطاع البحث العلمي، فأول خطوة في التحسين والتطوير هو دراسة الواقع الحالي، دراسة عميقة ودقيقة وموضوعية.

2- أهمية التعرف على رأي الأساتذة في مشكلات البحث العلمي، فهم الباحثين وهم الذين يقومون بالبحث العلمي وإدراكهم وتصورهم ونظرتهم للبحث العلمي ووضعيته مهمة جدا في تشخيص واقع البحث العلمي.

3-أهمية هذه البحوث في تقويم وتقييم منظومة البحث العلمي في الجزائر، و أهميتها في المساهمة في إصلاح وضعية البحث العلمي وتطويره وتحسينه وترقيته من خلال النتائج والاقتراحات المتوصل إليها.

- التعريف الإجرائي للمصطلحات:

-البحث العلمي:

عملية منظمة هادفة تتبع المنهج العلمي ووسائله وقواعده وأدواته ومبادئه وخطواته من اجل تقصي الحقائق والوصول إلى معرفة جديدة أو حل مشكلة قائمة أو تنفيذ أو تطبيق نظرية. والبحث العلمي أهم وظيفة تتميز بها الجامعة عن باقي المؤسسات التعليمية والتكوينية، وهي الوظيفة الثانية الأساسية في الجامعة بعد وظيفة التدريس، ويعتبر البحث العلمي احد أهم نشاطات الأستاذ الجامعي التي تعتمد في الترقية العلمية والإدارية.والبحث العلمي في عصرنا هو عصب التنمية، وأساس التطور العلمي والتربوي والاجتماعي والاقتصادي والأمني.وتتمثل نشاطات البحث العلمي في كتابة المقالات ونشرها، انجاز المطبوعات وتأليف الكتب،والمشاركة في التظاهرات العلمية من أيام دراسية وملتقيات ومؤتمرات وطنية ودولية، وانجاز مشاريع البحث التي المبرمجة من طرف الجهة الوصية، والابتكار والاختراع .

-الجامعة الجزائرية:

المقصود بها في بحثنا كل جامعة أو مركز جامعي أو معهد أو مدرسة للتعليم العالي وموكلة إليها مهمة البحث العلمي، ومن وظائف أساتذتها وظيفة البحث العلمي.وشبكة التعليم العالي في الجزائر تظم 106 مؤسسة تعليم العالي موزعة على 48 ولاية: 50 جامعة، و 13 مركز جامعي، و20 مدرسة وطنية عليا و 10 مدرسة عليا و 11 مدرسة عليا للأساتذة، و2 ملحقة جامعية.إضافة إلى 3 أقسام تحضيرية. . (موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

والمركز الجامعي غليزان، يقع في الناحية الغربية للجزائر تأسس سنة 2009 بعدما كان ملحقة تابعة لجامعة مستغانم.

-أساتذة العلوم الاجتماعية:

هم الأساتذة الباحثين الدائمين أي الذين لديهم مناصب دائمة في الجامعة الذين يحملون شهادة الماجستير أو الدكتوراه وتخصصاتهم علم الاجتماع وعلم النفس وعلوم التربية. وعينة البحث من المستوجبين يمثلون 30 أستاذا وأستاذة من معهد العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي غليزان.

-مشكلات البحث العلمي:

هي العوائق والعقبات والصعوبات التي تحول دون تحقيق البحث العلمي للأهداف المنشودة، و هي عوائق متنوعة، عوائق إدارية وشخصية، موضوعية وذاتية، مادية ومالية، تعترض القيام بالدراسات والبحوث والاستفادة منها. ودراستنا انحصرت في 20 عائقا ومشكلة من المشكلات التي تواجه البحث العلمي تضمنها مقياس التقدير المطبق على عينة البحث متكونة من 30 أستاذا وأستاذة تخصص علم النفس وعلوم التربية، وتخصص علم الاجتماع بمعهد العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي غليزان.

1- تعريف البحث العلمي:

البحث في اللغة هو التفحص والتفتيش و في الاصطلاح هو إثبات النسبة الايجابية بين الشيئين بطريقة الاستدلال – وهو مجموع الطرق الموصلة إلى معرفة الحقيقة. ويعرف على انه " عملية الوصول إلى حل معتمد عليه للمشكلات التي تواجه الباحث وذلك من خلال الجمع المنظم و المتناسق للمعلومات ثم تحليلها وتفسيرها"' (تركي، 1984: 15).

وعرفه و.جون .و.بست John w .best 1983 بأنه " محاولة دقيقة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق الإنسان وتحيره ".(معمرية،2007: 70).و" البحث العلمي أداة ووسيلة موضوعية للكشف عن الحقيقة العلمية وهو طريق مقبول لتثبيت وترسيخ الحقيقة في المجالات الإنسانية"،و هو "معبر لتغيير الواقع، ودفع عجلة التنمية داخل المجتمع، وضرورة لتطوير البيئة وحل مشكلاتها، وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار".(شحاتة،2001: 41). وذلك عن طريق " الاستخدام المنتظم لعدد من الأساليب المتخصصة والإجراءات للحصول على حل أكثر كفاية لمشكلة ما عما يمكن الحصول عليه بطرق أخرى اقل تميزا"(عفيفي، 1983 :12- 15).

و حتى يمكن اعتبار دراسة معينة بحثا كاملا يجب أن تتوفر في هذه الدراسة العوامل التالية:

-أن تكون هناك مشكلة تستدعي الحل - وجود الدليل الذي يحتوي الحقائق التي تم إثباتها-التحليل الدقيق للدليل وتصنيفه - استخدام العقل والمنطق لترتيب الدليل في حجج أو إثباتات حقيقية يمكن أن تؤدي إلى حل المشكلة- الحل المحدد وهو يعتبر الإجابة على السؤال أو المشكلة التي تواجه الباحث.(بدر ، 1986: 26).

والبحث العلمي هو نظام سلوكي يهدف لنمو الإدراك البشري وزيادة قدرته على الاستفادة مما فوق وتحت الثرى ومما يوفر حياة كريمة للفرد والمجتمع. فهو سلوك إجرائي واع يحدث بعمليات تخطيطية وتنفيذية متنوعة للحصول على النتائج المقصودة وهو كنظام سلوكي يتكون من العناصر التالية:

1-المدخلات: أهمها الباحث ومعرفته المتخصصة بالبحث العلمي، المشكلة والشعور بها واختيارها للبحث.ثم غرض أو هدف البحث، والدراسات والأبحاث السابقة،وفرضيات وافتراضات حل المشكلة ، إضافة إلى الصعوبات، والمفاهيم والمصطلحات التي سيتم تناولها بالبحث.

2- العمليات: تتكون من منهجية بحث المشكلة، وطرق وتقنيات اختيار الفرضيات المطروحة حول البحث.

3-المخرجات: تتكون من نتائج البحث العلمي ونتائج القياسات والتجارب والاختبارات الموضحة والمبينة في جداول وأشكال وخطوط بيانية ،والاستنتاجات والتوصيات المتوصل إليها.

4-الضوابط التقييمية:وتشمل تقييم موضوع البحث، وتتضمن نقاط التقييم العناصر الثلاث المدخلات و العمليات والمخرجات ، قبل اعتماد نتائج البحث وتعميمها. (المرجع 8:الدورة التدريبية حول مناهج وأساليب البحث العلمي) .

ومهما اختلفت الصيغ الواردة في تعريف وتحديد مفهوم البحث العلمي، فإنها تجمع على أن البحث العلمي:

- نشاط منظم يقوم على ملاحظة مقصودة.
- يهدف إلى حل مشكلة قائمة أو متوقعة، أو التعرف إلى حقيقة علمية.
- يقوم به باحث متخصص في الجانب المعرفي والمنهجي.
- له خصائص ومواصفات محددة. (ألبرغوثي، أبو سمرة،2007: 1134)

نستنتج من تعريف البحث العلمي ، انه عملية تقصي للحقائق، تهدف إلى جمع البيانات والمعطيات والإثباتات حول الظاهرة المبحوثة باستخدام المنهج العلمي وشروطه وقواعده وأدواته وأساليبه،وتحليلها وإصدار الأحكام والتفسيرات بشأنها، ووضع الاقتراحات لحلها، ووضع التوصيات والإجراءات المناسبة لعلاج المشكلة. والبحث العلمي ليس عمل روتيني ولا ترف فكري بل بحث عن الحقيقة، وطريقة علمية لتوفير المعلومات عن الفرد والمجتمع والاقتصاد والسياسة وعن مختلف الظواهر المحيطة بنا وعن البيئة التي نعيش فيها ، والبحث وسيلة التنمية والتقدم والرقي في مختلف المجالات.

2- أنواع البحوث:

تقسم البحوث العلمية عدة تقسيمات، منها التقسيم حسب طبيعة البحوث ، وحسب المناهج المستخدمة كما يلي:

أولا : التقسيم حسب طبيعة البحوث:

- **بحوث أساسية أو بحته أو نظرية**: هي أنواع النشاط العلمي الذي يكون الغرض الأساسي المباشر منه هو التوصل إلى حقائق وقوانين علمية محققة. كما يؤسس للبحوث التطبيقية المستقبلية من ناحية ثانية، وأيضا له بعدا إنسانيا من جهة وبعدا تخطيطيا ينظر إلى المستقبل ويستعد له من جهة أخرى.
- **بحوث تطبيقية**: تشير إلى أنواع النشاط العلمي الذي يكون الغرض الأساسي والمباشر منه هو تطبيق المعرفة العلمية المتوفرة أو التوصل إلى معرفة لها قيمتها وفائدتها العلمية في حل بعض المشكلات الملحة. ويتولى القيام به مؤسسات البحث والتطوير في القطاعين العام والخاص، ويمكن أن يوجد في الجامعات بعض من أوجه البحوث التطبيقية.

- **بحوث التطوير**:وتهدف إلى نقل التكنولوجية المعاصرة وتطويعها لصالح البلد وتطوير تقنيات محلية تناسبه. (تركي ،1984: 18)و(خضر ،2013)

ثانيا : التقسيم حسب المناهج والأساليب المستخدمة:

- **بحوث وصفية** : تهدف إلى وصف ظواهر أو أحداث أو أشياء معينة وجمع الحقائق والمعلومات عنها ووصف الظواهر الخاصة بها وتقرير حالتها كما توجد في الواقع. وتشمل البحوث الوصفية : الدراسات المسحية- دراسات الحالة- دراسات النمو (التطورية).
- **بحوث تاريخية**: يركز البحث عادة على التغير والنمو والتطور في الأفكار والاتجاهات والممارسات سواء لدى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات الاجتماعية المختلفة.
- **بحوث تجريبية**:تبحث المشكلات والظواهر على أساس من المنهج التجريبي القائم على الملاحظة وفرض الفروض والتجربة الدقيقة المضبوطة.وتعتبر التجربة العلمية مصدرا رئيسا للوصول إلى النتائج أو الحلول للمشكلات التي يدرسها البحث العلمي. ويندرج ضمن هذا النوع من البحوث التجربة المعملية والتجربة الميدانية. (تركي ،1984: 19- 20).

ويرى آخرون تصنيف البحوث التي تتصل بالعلاقات الاجتماعية إلى :

- **الدراسات الاستطلاعية (الكشفية أو الصياغية):** يهدف إلى التعرف على المشكلة، وهذا النوع من الدراسة يقوم به الباحث عامة عندما يكون ميدان البحث جديدا، أو أن مستوى المعلومات عن البحث قليل.
- **الدراسات الوصفية والتشخيصية**: يقوم به الباحث لتحديد سمات وخصائص ظاهرة معينة تحديد كيفيا أو كميا.
- **الدراسات التجريبية**: حيث يقوم الباحث باختبار صحة الفروض العلمية عن طريق التجربة.(بدر ، 1986: 30-31).

إن البحوث المنتشرة في جامعاتنا ومراكز البحث هي البحوث الوصفية المسحية التي تكتفي بجمع المعطيات وتحليلها وتفسيرها ووضع بعض الاقتراحات والتوصيات ، بينما الدراسات التجريبية قليلة ومنحصرة في حالات معينة،أما البحوث النظرية الأساسية والبحوث التطبيقية والتطويرية فهي قليلة ، ولا تلقى التشجيع لانجازها واستغلال نتائجها.

مشكلات البحث العلمي:

البحث العلمي في الوطن العربي عامة يواجه عدة صعوبات ومشاكل وعقبات تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة ،و لقد حددت الباحثتين سامية عزيز و باية بوزغاية العقبات والصعوبات التي تعترض البحث العلمي في الوطن العربي في الآتي:

1- التقليل من قيمة البحث العلمي:بعض الإدارات في الدول العربية لا تعي قيمة البحث العلمي، وتراه ترف فكري أو علمي وليس هناك داعي لإضاعة المال والوقت على البحوث العلمية.

2-نقص التمويل: هناك نقص في تمويل البحث العلمي، وعدم تخصيص الميزانيات الكافية لإجراء البحوث بالطرق المناسبة

3-الفساد الإداري:تفشي ظاهرة الفساد الإداري في كثير من القطاعات الرسمية التي لديها ميزانيات للبحوث.

4- سرية الأرقام:عدم تزويد الباحث بالأرقام والإحصائيات الرسمية وإحاطتها بالسرية .

5-صعوبة الحصول على المعلومات:صعوبة الوصول إلى بعض أوعية المعلومات ، مثل حجب بعض مواقع الانترنت.

6- الصعوبات الميدانية:وجود صعوبات ميدانية تواجه عملية جمع البيانات، وعدم تسهيل مهمة الباحث والريبة فيه وبأهدافه.

7-نقص المصادر العلمية:نقص المصادر العلمية الكتب والمراجع والمقالات العلمية، وعدم قدرة البعض على الإفادة من أوعية المعلومات المتاحة خاصة الأوعية الالكترونية.

8-عدم جدية البحوث:عدم ملامسة البحوث للقضايا الجدية.

9-هدف البحوث: معظم البحوث تتم بهدف الترقية العلمية.

10-بحوث الرفوف: معظم البحوث لا يتم الإفادة منها مما يعني الجهد الذي بذل في البحث والدراسة.

11-احباطات الباحث:عدم جدية بعض الباحثين، إما لخلل في ذواتهم أو للاحباطات التي يواجهونها.

و يوضح محسن الندوي (2013)ابرز أسباب ملامح ضعف البحث العلمي وكفاءته فيما يأتي:

1- حالة الفقر العامة في اغلب المجتمعات العربية، فالفقر بطبيعته التي تجبر الإنسان على التفكير بلقمة العيش فقط، فهي تحصره في ضيق الأفق والتقليل من مساحات الإبداع والحد من استثمار القدرات العقلية.
2- ضعف البنية التحتية للأبحاث النظرية والتطبيقية من مختبرات وأجهزة ومكتبات علمية.
3- الاستبداد السياسي المتمثل بفقدان حرية الرأي وغياب الديمقراطية في مختلف مناحي الحياة العامة.
4- غياب ثقافة أهمية البحث العلمي والاكتشافات العلمية والرغبة في الإبداع والاختراع في الوعي داخل المجتمع.

وقد توصل مطانيوس ميخائيل(2006: 8 -10)إلى تحديد المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الدول العربية من خلال رصد نتائج الدراسات والبحوث العربية، وهي كالتالي: انفصال البحث عن الممارسة التربوية، عدم الوعي لأهمية البحث التربوي، غلبة أنواع معينة من البحوث التربوية على غيرها، عدم توافر قاعدة بيانات،عدم كفاية الموارد المالية، ضعف التواصل بين المنتجين والمستهلكين للبحث، قلة عدد الباحثين ومساعديهم،عدم وجود سياسة محددة للبحث التربوي،الافتقار إلى جو البحث والدراسة،هجرة الكفايات العلمية،ضعف التفاعل بين البحث والنظام التعليمي، تجاهل السلطة للبحث،عدم توافر أدوات القياس.

ومن الصعوبات والمشكلات التي تواجه البحث العلمي في العالم العربي الآتي:

1. سيطرة النزعة الفردية على المجال البحثي، بالإضافة إلى عدم اهتمام الكثير من مؤسسات التعليم العالي بفكرة البحث الجماعي الذي يشارك فيه فريق متكامل من الباحثين.

2. الاستخفاف بأهمية البحث العلمي، إلى جانب السخرية من جهود المشتغلين في هذا المجال وعدم إعطائهم المكانة اللائقة التي يستحقونها من تقدير وتكريم.

3. عدم وجود تعاون كاف بين الأكاديميين والممارسين، إضافةً إلى غياب لغة التفاهم المشترك بين الجانبين... إذ نادراً ما تنفق إحدى الوزارات أو المؤسسات أو الشركات على بحوث تطبيقية، أو تستعين أو تسترشد بنتائجها وتوصياتها المطروحة.

4. هدر طاقات الشباب وعدم استغلال طاقات الشباب الطموح ممن لديهم أفكار مستحدثة، في معالجة مشكلات بحثية يشهدها القرن الجديد... بفكر بحثي حر قوى لتشخيص الأسباب الحقيقية لهذه المشكلات وتحديد العلاج المناسب لها.

5. هناك الكثير من البحوث وخصوصاً الأكاديمية لا يتم الإفادة منها بالشكل المطلوب ويتم وضعها على الرفوف، ما يعني أن الجهد الذي بذل في البحث والدراسة يذهب هباءً.

6. نقص التمويل ورأس المال حتى في الأحوال التي نجد فيها اهتمام البحث العلمي نجد أن هناك نقص في تمويل البحوث العلمية، وعدم تخصيص الميزانيات الكافية لإجراء البحوث بالطرق المناسبة.(المرجع 15:المدينة للاستشارات) .

وتقسم الصعوبات والمشاكل التي تواجه البحث في إلى الأقسام التالية:

1- المشاكل التعليمية:هناك علاقة بين المنظومة التعليمية والبحث العلمي، وأي خلل في المنظومة التعليمية ينعكس سلبا على البحث العلمي.
2- مشاكل تتعلق بالباحث والمؤسسة البحثية:الباحث من أهم عناصر البحث العلمي وعدد الباحثين نسبتهم ضئيلة وهذا مؤشر سلبي إضافة إلى هجرة العقول العربية اثر سلبا على البحث العلمي في الوطن العربي.
3- مشكلة الإنفاق: تعد مشكلة الإنفاق المشكلة الأساسية التي يعاني منها البحث العلمي في الوطن العربي بأسره، سواء في الدول الغنية أو الفقيرة؟، مما يترتب على هذا ضعف إنتاجية الباحث العربي.
4- المشاكل الإدارية:تتمثل في عدم وجود سياسة وخطة إستراتيجية للبحث العلمي قائمة على التخطيط والدقة والموضوعية بدل من العفوية، كما انه لا يوجد تنسيق بين الدول العربية في مجالات البحث العلمي.
5- المشاكل السياسية: وتتمثل في عدم الاستقرار، الذي يساوي التخلف الحضاري والتخريب.واغلب الدول العربية ليست مستقرة.(عبد العظيم الطبيب،2013: 104-105)

في تحليله لواقع منظومة البحث العلمي في الوطن العربي توصل الباحث محمد عبد حسين الطائي(2012: 146) إلى الاستنتاجات التالية:

- ضعف البنية التحتية السليمة لمنظومة البحث العلمي في الوطن العربي وغياب الإطار المؤسسي الذي يملك صلاحيات ومسؤوليات التخطيط والإشراف والتمويل والتنسيق بين مختلف مراكز البحث.
- غياب الإستراتيجية السليمة لمنظومة البحث العلمي في الوطن العربي التي تقوم على رؤية واضحة وسياسات محددة تعتمد التقييم الموضوعي الدقيق والصارم وأهداف معلنة لضمان جودة البحث.
- تدهور القيم الأخلاقية في إعداد البحوث العلمية، إلى جانب غياب الضمير وضعف روح البحث.
- الخلل في القوانين والإجراءات الإدارية التي تسهم في توفير بيئة جاذبة تستقطب الباحثين .

مما سبق تتضح أهم الآراء التي وردت حول النظرة للبحث العلمي ومشكلاته وتكررت بشكل يجعل الاتفاق على أن البحث العلمي يعيش حقيقة في أزمة، أهم ملامحها غياب سياسة واضحة للبحث العلمي، ضعف ميزانية البحث العلمي، الوضعية الاجتماعية والمكانة غير اللائقة للباحث، انعدام بيئة مشجعة على البحث العلمي في الجامعات و المؤسسات البحثية،انعدام البنية التحتية ، طغيان البحوث الفردية وقلة البحوث الجماعية، عدم استغلال والإفادة من البحوث المنجزة ،عدم الاهتمام بالبحث العلمي، تهميش للباحثين،القوانين والإجراءات الإدارية معيقة للبحث،وان اغلب البحوث الهدف منها الترقية العلمية والإدارية.

دراسات سابقة عن مشكلات وصعوبات البحث العلمي:

أجريت العديد من الدراسات حول الصعوبات والمعوقات والمشكلات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي نستعرض بعض منها في الآتي:

1- **دراسة (طعيمة و البندري(2004)**حول واقع البحث العلمي ومن بين ما هدفت إليه الدراسة التعرف على مدى كفاءة البحث العلمي ومدى ارتباطه بالخطة القومية من وجهة نظر الأساتذة وعددهم 156 أستاذا من كليات جامعة المنصورة بمصر، واستخدم الاستبيان كأداة بحث تحتوي عل إحدى عشر سؤالا.وتوصلا إلى عدم رضي الأساتذة عن كفاءة البحث العلمي حيث يرى(35 بالمائة) منهم أنها غير مناسبة تماما ويرى ما يزيد عن نصف عدد الأساتذة إنها مناسبة إلى حد ما. وعن ارتباط خطة البحث بالخطة القومية للبحث العلمي رأى (46 بالمائة)أنها غير مرتبطة، ورأى(45 بالمائة)أنها مرتبطة إلى حد ما. مما يدل بشكل عام أن الأساتذة غير راضيين على واقع البحث العلمي في جانبي كفاءة الأداء وفي خطته.وعن المشكلات التي تعترض حركة البحث العلمي منها: البيروقراطية، نقص الإمكانيات المادية والفنية، عدم التفرغ للبحث العلمي و قلة الكتب والمراجع، انعدام التشجيع المادي والمعنوي، ضالة الإحساس بالجدوى من البحث العلمي.ووجد أن 54بالمائة من الأساتذة لا يستعينون بالحاسب الآلي أو نادر الاستعانة به.

2-**دراسة مطانيوس ميخائيل(2006)**حول مشكلات البحث التربوي كما يراها أعضاء هيئة التدريس في الكليات التربوية في سورية. هدفت الدراسة إلى تقصي المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في الكليات التربوية في سورية من خلال عملهم بوصفهم باحثين.تضمنت أداة الدراسة ست أبعاد، الشروط المحيطة بالبحث العلمي، أعضاء هيئة التدريس، البحوث المنشورة لهم، المراجع العلمية، أدوات القياس، الإفادة من نتائج الأبحاث.بلغ أفراد عينة البحث 58 عضو هيئة التدريس. واهم النتائج المتوصل إليها:وجود عدد كبير من المشكلات التي تجاوزت بمجموعها حدود المتوسط من حيث درجة شدتها، و واعتبر صاحب البحث أنها تعبير عن أزمة كبرى.

3-**دراسة بشير معمرية(2007: 69-95)** حول معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أساتذة الجامعة ،هدف البحث التعرف على معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من أساتذة كليات جامعة باتنة.عينة البحث تكونت من 79 أستاذا من خمس كليات بجامعة باتنة .أداة البحث تكونت من 38 عبارة تتضمن 20 عبارة تقيس المعوقات المادية و 18 عبارة تقيس المعوقات الشخصية، بعد خضوعها للشروط السيكومترية و التأكد من صدقها وثباتها.وأسفرت نتائج الدراسة التالي:أولا المعوقات المادية مثل، نقص إمكانيات النشر، غياب المراجع العلمية الحديثة، نقص الخبرة بمنهجية البحث العلمي،عدم التشجيع المادي على البحث العلمي،عدم تامين العيش الكريم للباحث،قلة اللقاءات العلمية المتخصصة.وثانيا المعوقات الشخصية،التردد قبل البدء في البحث،انخفاض الدافع الشخصي للبحث العلمي،الشعور بعد الجدارة لانجاز البحث العلمي،الانشغال بالالتزامات الأسرية والاجتماعية،الافتقار إلى الحزم في تنظيم الوقت،الخوف من رفض البحث من جهة النشر،مساير الزملاء الذين لا يمارسون البحث،التأثر بمقولة " الجزائر ليست بلد البحث"،عدم الميل إلى ممارسة البحث العلمي.وتوصل الباحث إلى بعض التوصيات نذكر منها :توفير الوسائل المساعدة على البحث ،توفير المراجع العلمية الحديثة وتوفير مناخ جامعي مشجع على ممارسة البحث العلمي،توفير العيش المحترم للأستاذ الجامعي للتفرغ للبحث العلمي.

4-**دراسة خلود بنت عثمان بن صالح الصوينع.(2010)** عنوانها:معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.أسئلة الدراسة: ما واقع البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟ ما معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس؟ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في البحث العلمي بالجامعة تعزى لمتغيرات (الجنس-الدرجة العلمية- عدد سنوات الخبرة). ما الحلول المقترحة التي قد تسهم في مواجهة تلك المعوقات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟. استخدم المنهج الوصفي المسحي التحليلي، واقتصرت عينة الدراسة على 20 % من المجموع الكلي

لمجتمع الدراسة و عددهم(232) من أصل(1159) عضوا طبقت عليهم الاستبيان المتكون من 60 عبارة بطريقة عشوائية. وجاءت نتائج الدراسة كالتالي: أن أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة متوسطة على واقع البحث العلمي في جامعة الإمام،يواجه البحث العلمي في جامعة الإمام معوقات إدارية، أكاديمية، معلوماتية، شخصية، مالية.حصول جميع محاور المقترحات التي قدمت على الحد من معوقات البحث العلمي في جامعة الإمام على موافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة كبيرة جدًا،عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس، والدرجة العلمية، والمعوقات الإدارية، والأكاديمية والمالية، والخاصة، والمعلوماتية التي تواجه البحث العلمي بجامعة الإمام،وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس باختلاف عدد سنوات الخبرة حول معوقات البحث العلمي في الجامعة، و كانت الفروق لصالح الذين لديهم خبرة من 5 سنوات إلى اقل من 10 سنوات.

5-**دراسة عبد الله المجيدل و سالم مستهيل شماس(2010).** عنوان الدراسة: معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية (دراسة ميدانية – كلية التربية بصلالة نموذجا) هدفت الدراسة إلى تقصي المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية و تحول دون انجازهم لأبحاث علمية و انخراطهم بالبحث العلمي، و سبل التغلب على هذه المعوقات و تذليلها، اعتمد الباحثان على الاستبيان لرصد أهم المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في ميدان البحث العلمي و تحديد محاورها بغية تصنيف هذه المعوقات، حيث تم تصنيف المعوقات بالمحاور التالية: المعوقات المادية المعوقات الإدارية، المعوقات الذاتية، عينة البحث شملت كافة أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بصلالة، تمثلت الحدود المكانية للبحث في كلية علوم التربية بصلالة، و الحدود الزمانية للبحث هي العام الأكاديمي 2004- 2005، و استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي ،وأظهرت نتائج البحث موافقة غالبية أعضاء الهيئة التدريسية بنسبة تقارب 60.00 على كافة بنود الاستبيان، كما اظهر البحث أن المعوقات الإدارية كانت هي الأشد وطأة على أعضاء الهيئة التدريسية في مجال البحث العلمي. وتوصلت الدراسة أيضا انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور و الإناث فيما يتعلق بمعاناتهم من معوقات البحث العلمي، كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تتعلق بالتخصص.

6-**دراسة منتهى عبد الزهرة محسن.(2012)**.حول الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد من وجهة نظر التدريسيين تكمن مشكلة الدراسة في الوقوف على المبررات الضرورية و الأسباب و الصعوبات التي تواجه مسالة البحث العلمي في جامعة بغداد، و كانت عينة البحث مؤلفة من 225 أستاذا من كليات جامعة بغداد، اختيروا بطريقة عشوائية منهم 100 من الكليات العلمية و 125 من الكليات الإنسانية وتمثل النسبة 87.30 من المجتمع الأصلي. و استخدم الاستبيان لجمع المعطيات، وأسفرت الدراسة النتائج التالية: وجود صعوبات و معوقات تؤثر بشكل كبير على حركة البحث العلمي في الجامعة و هي مرتبطة بالجوانب المادية و الفنية و التنظيمية التي لها الأثر الكبير، هناك ضعف في عملية الاتصال مابين مراكز بحث الجامعة و مراكز البحث في الجامعات العربية و العالمية.

خلاصة عن الدراسات السابقة:

إن ما يمكن استخلاصه من الدراسات السابقة التالي:

- أنها استهدفت التعرف على العقبات والصعوبات والمعوقات والمشكلات التي تواجه البحث العلمي من وجهة نظر الأساتذة، باعتبارهم المعنيين والفاعلين في البحث العلمي.

- أنها استهدفت التعرف على المشكلات المختلفة الإدارية والشخصية والمادية والمالية والتنظيمية التي تشكل عائق في وجه البحث العلمي.
- أن هذه الدراسات المختلفة التي أجريت في عدة دول عربية، الجزائر، مصر، السعودية، سلطنة عمان، العراق التي توصلت إلى نفس النتيجة وهي وجود مشكلات وعوائق تواجه البحث العلمي وتحول دون تحقيق أهدافه.
- وتوصلت الدراسات إلى انه لا يوجد تأثير لمتغيرات الجنس والرتبة العلمية والتخصص على نظرة الأساتذة للمشكلات والمعوقات وواقع البحث العلمي ، مما يعني اتفاق الأساتذة على اختلاف جنسهم ومراتبهم العلمية وتخصصاتهم على الوضعية السيئة للبحث العلمي المعبر عنها بوجود مشكلات مختلفة.

وبحثنا إضافة إلى البحوث السابقة يسعى إلى التعرف وتحديد مستوى المشكلات التي يعانيها البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

إجراءات الدراسة :

1- منهج الدراسة :اعتمد المنهج الوصفي الميداني.

2- مجتمع الدراسة:يتكون من أساتذة معهد العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي غليزان للسنة الجامعية 2015-2016 والبالغ عددهم حوالي 49.والجدول التالي يوضح معلومات مجتمع الدراسة.

الجدول رقم (1):مجتمع أساتذة معهد العلوم الاجتماعية –المركز الجامعي غليزان

الرتبة العلمية	ذكر	أنثى	المجموع	
أستاذ محاضر –ا-	05	00	05	26.53
أستاذ محاضر-ب-	04	04	08	
أستاذ مساعد –ا-	12	16	28	73.47
أستاذ مساعد-ب-	06	02	08	
المجموع	27	22	49	100.00
النسبة	55.10	44.90	100.00	/

3- **عينة الدراسة:** تكونت من 30 أستاذا وأستاذة من معهد العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي غليزان للسنة الجامعية 2015-2016 ، حيث تمثل العينة نسبة (61.22) من المجتمع الأصلي الذي يبلغ عدد أفراده 49 أستاذا وأستاذة.و قد تم اختيار أفراد العينة بطريقة قصديه .و هي تتوزع وفق المواصفات التالية:

الجدول رقم (2):توزيع العينة حسب الجنس

الرتبة العلمية	ذكر		أنثى		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
أستاذ محاضر	06	60.00	04	40.00	10	33.33
أستاذ مساعد	12	60.00	08	40.00	20	66.67
المجموع	18	60.00	12	40.00	30	100.00

الجدول رقم (3): توزيع العينة حسب التخصص

الرتبة العلمية	علم النفس وعلوم التربية		علم الاجتماع		المجموع	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
أستاذ محاضر	04	01	3	3	06	04
أستاذ مساعد	06	04	6	3	12	08
المجموع	15		15		18	12
النسبة	50.00		50.00		60.00	40.00

الجدول رقم (4): توزيع العينة حسب الاقدمية

الرتبة العلمية	اقل من5		أكثر من 5		المجموع	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
أستاذ محاضر	0	2	6	2	06	04
أستاذ مساعد	6	3	6	5	12	08
المجموع	11		19		18	12
النسبة	36.66		63.34		60.00	40.00

4-أداة الدراسة :

ا- وصف الأداة: الأداة المستخدمة في قياس موضوع البحث المتعلق بمشكلات البحث العلمي هي عبارة عن استبيان من إعداد الباحث اعتمادا على أدب البحث والدراسات السابقة في الموضوع. والأداة متكونة من 20 فقرة .والإجابة على فقرات المقياس تكون وفق سلم رباعي الإجابة: بدرجة كبيرة (4)- بدرجة متوسطة (3) –بدرجة قليلة(2) –بدرجة منعدمة(1) .

وأجريت دراسة استطلاعية للتأكد من صلاحية الأداة على عينة متكونة من 18 أستاذا وأستاذة وكانت نتائج الصدق والثبات كالأتي:

ب - صدق الأداة:استخدم في قياس صدق الأداة أسلوبين صدق المحكمين، وصدق الارتباط الداخلي.حيث تم تحكيم الاستبيان من طرف مجموعة من أساتذة المختصين في علم النفس وعلوم التربية، وبناءا على ملاحظاتهم تم إعادة تصحيح وصياغة فقرات الأداة، وتم حذف، وتعديل بعضها، ودمج البعض الأخر، لتصبح في الأخير الأداة مكونة من 20 فقرة.

تم حساب صدق الارتباط الداخلي بين درجات الفقرات والدرجة الكلية للمقياس، وكانت درجات الارتباط مقبولة كما تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمقياس

رقم الفقرة	درجة الارتباط	رقم الفقرة	درجة الارتباط
1	0.48	11	0.58
2	0.48	12	0.68
3	0.35	13	0.61
4	0.65	14	0.67
5	0.62	15	0.57
6	0.59	16	0.58
7	0.64	17	0.57
8	0.61	18	0.07
9	0.52	19	0.57
10	0.63	20	0.59

ج- ثبات الأداة :تم حساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي بمعادلة ألفا كرونباخ وكانت الدرجة 0.90.و بطريقة التجزئة النصفية حيث حصلنا على معامل ثبات 0.90بعد التصحيح بمعادلة سبيرمان-براون. ونتائج حساب الثبات المتحصل باستخدام طريقتين من طرق حساب الثبات تؤشر على موثوقية و صلاحية الأداة للتطبيق .

د- التطبيق : بعد التأكد من صدق وثبات الأداة تم توزيع الأداة على عينة البحث من طرف الباحث،ثم جمعها و تفريغها وتحليلها.

5-الوسائل الإحصائية: تم تحليل النتائج بالبرنامج الإحصائي spss10 حيث اعتمدنا الأساليب التالية:

-التكرارات :لحساب مجموع الدرجات -المتوسط الحسابي: لحساب متوسط درجات الفقرات والأبعاد-الانحراف المعياري: لحساب انحراف درجات الفقرات عن المتوسط-اختبار "ت" :لحساب الفرق بين الجنسين ،و لقياس الفرق في الرتبة العلمية للأساتذة،وفي التخصص، و في الاقدمية.

6- **معيار التفسير** :اعتمدنا المتوسط كمعيار الحكم والمقارنة والتفسير حيث :المتوسط النظري للفقرة :2.50.المتوسط النظري لمقياس التقدير:50 درجة.مستويات القياس: المستوى المرتفع (أكثر من 2.85)،مستوى المتوسط (2.15-2.85)،المستوى غير مقبول (اقل من 2.15).

7- نتائج الدراسة:

- **أولا: الإجابة على الفرضية الأولى** : وجود مشكلات بدرجة مرتفعة في مجال لبحث العلمي من وجهة أساتذة معهد العلوم الاجتماعية بغليزان.للإجابة على هذا الفرضية عمدنا إلى وضع جدولين رقم (6) ورقم(7)الذي يوضح النتائج كالتالي:

الجدول رقم (6): استجابات أفراد عينة البحث على مفردات

مقياس مشكلات البحث العلمي:التكرارات –النسبة المئوية

الرقم	العبارة	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة قليلة+منعدمة	
1	عدم وجود إستراتيجية في مجال البحث العلمي	18	60.00	10	33.33	2	6.60
2	قلة الميزانية المخصصة للبحث العلمي	12	40.00	10	33.33	8	26.70
3	التركيز على التدريس كهدف رئيسي للجامعة وإهمال البحث العلمي	18	60.00	8	26.70	4	13.30
4	عدم وجود المناخ الجامعي المناسب للإبداع والابتكار	16	53.30	13	43.30	1	3.30
5	تردي الأوضاع المالية للباحثين (عدم ملائمة الرواتب لأعباء المعيشة)	17	56.70	10	33.30	3	10.00
6	نقص في الخدمات الاجتماعية والصحية الموجهة للأستاذ	21	70.00	7	23.30	2	6.60
7	ضعف التخطيط الجيد للبعثات العلمية والإيفاد إلى الخارج	19	63.30	9	30.00	2	6.60
8	عدم توافر معايير و مؤشرات موضوعية لتقييم نشاطات البحث	14	46.70	13	43.30	3	10.00
9	لا توجد خطة بحث على مستوى الجامعة	14	46.70	12	40.00	4	13.40
10	نقص وسائل و إمكانات نشر البحوث	19	63.30	10	33.30	1	3.30
11	عدم توفر الإمكانيات المادية اللازمة من ميزانية وأجهزة ومراجع	15	50.00	12	40.00	3	10.00
12	غياب التشجيع المادي والمعنوي للأساتذة في مجال البحث	18	60.00	10	33.30	2	6.6
13	سوء التسيير الإداري الجامعي سبب عزوف الباحثين عن البحث	17	56.70	6	20.00	7	23.30
14	عدم تشجيع الجامعة الأساتذة على المشاركة في الملتقيات العلمية	12	40.00	7	23.30	11	36.70
15	عدم التفرغ للبحث بسبب الأعباء التدريسية و الإدارية	10	33.30	13	43.30	7	23.30
16	عدم توافر برامج تدريبية وتجديدية لتنمية الأساتذة الباحثين	18	60.00	8	26.70	4	13.30

17	الإحساس بعدم جدوى البحوث إلا لغرض الترقية	18	60.00	4	13.30	8	26.70
18	ضعف الإعداد والتكوين العلمي في مجال البحث	2	6.7	8	26.70	20	66.70
19	غياب روح التآزر والتعاون بين الأساتذة في مجال البحث العلمي	16	53.30	9	30.00	5	16.70
20	نقص التنسيق بين الجامعات والمؤسسات الخارجية	19	63.30	6	20.00	5	16.7

التعليق على الجدول رقم 6:

يلاحظ من خلال النتائج المسجلة في الجدول أن 19 عبارة من 20 عبارة تمثل 20 مشكلة للبحث العلمي، حصلت على نسبة إجابة عالية في فئة موجودة بدرجة كبيرة، ثم موجودة بدرجة متوسطة، وفقط عبارة واحدة كانت نسبة الإجابة عالية في فئة موجودة بدرجة قليلة ومنعدمة ، والعبارة هي: ضعف الإعداد والتكوين العلمي في مجال البحث.

إذا مؤشر النسبة المئوية يثبت وجود مشكلات للبحث العلمي وبنسب مرتفعة وفي جل المشكلات التي تضمنها مقياس التقدير.بمعنى أن أفراد عينة البحث من أساتذة الجامعة يرون أن مشكلات البحث العلمية موجودة بدرجة كبيرة جدا عكستها استجاباتهم العالية على وجود 19 مشكلة للبحث العلمي من بين 20 مشكلة تضمنها مقياس التقدير.

الجدول رقم (7): استجابات أفراد عينة البحث على مفردات مقياس

مشكلات البحث العلمي: المتوسط الحسابي- الانحراف المعياري –مجموع الدرجات

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	المجموع	التقدير
1	عدم وجود إستراتيجية في مجال البحث العلمي	3.50	073	105	مرتفع
2	قلة الميزانية المخصصة للبحث العلمي	2.96	1.09	89	مرتفع
3	التركيز على التدريس كهدف رئيسي للجامعة وإهمال البحث العلمي	3.46	0.73	104	مرتفع
4	عدم وجود المناخ الجامعي المناسب للإبداع والابتكار	3.56	0.50	107	مرتفع
5	تردي الأوضاع المالية للباحثين (عدم ملائمة الرواتب لأعباء المعيشة)	3.43	0.77	103	مرتفع
6	نقص في الخدمات الاجتماعية والصحية الموجهة للأستاذ	3.60	0.72	108	مرتفع
7	ضعف التخطيط الجيد للبعثات العلمية والإيفاد إلى الخارج	3.60	0.62	107	مرتفع
8	عدم توافر معايير و مؤشرات موضوعية لتقييم نشاطات البحث	3.36	0.66	101	مرتفع
9	لا توجد خطة بحث على مستوى الجامعة	3.26	0.86	98	مرتفع
10	نقص وسائل و إمكانات نشر البحوث	3.56	0.67	107	مرتفع
11	عدم توفر الإمكانيات المادية اللازمة من ميزانية وأجهزة ومراجع	3.36	0.76	101	مرتفع

12	غياب التشجيع المادي والمعنوي للأساتذة في مجال البحث	3.53	0.62	106	مرتفع
13	سوء التسيير الإداري الجامعي سبب عزوف الباحثين عن البحث	3.16	1.14	95	مرتفع
14	عدم تشجيع الجامعة الأساتذة على المشاركة في الملتقيات العلمية	2.96	1.03	89	مرتفع
15	عدم التفرغ للبحث بسبب الأعباء التدريسية و الإدارية	3.13	0.81	64	مرتفع
16	عدم توافر برامج تدريبية وتجديدية لتنمية الأساتذة الباحثين	3.36	0.96	101	مرتفع
17	الإحساس بعدم جدوى البحوث إلا لغرض الترقية	3.23	1.07	97	مرتفع
18	ضعف الإعداد والتكوين العلمي في مجال البحث	2.23	0.81	67	متوسط
19	غياب روح التآزر والتعاون بين الأساتذة في مجال البحث العلمي	3.26	0.94	98	مرتفع
20	نقص التنسيق بين الجامعات والمؤسسات الخارجية	3.46	0.73	104	مرتفع
المجموع		66.03	8.60	1981	مرتفع

التعليق على الجدول رقم 7:

نتائج الجدول 7 تؤكد نتائج الجدول 6 حيث حصلت 19 عبارة تمثل 19 مشكلة للبحث العلمي على متوسطات مرتفعة عن حد المتوسط ، وفقط عبارة واحدة هي رقم 18 التي تمثل مشكل واحد حصلت على درجة متوسطة.

وبالتالي استخدام مؤشر المتوسط الحسابي للعبارات يؤكد وجود مشكلات للبحث العلمي بدرجة مرتفعة وفي جل المشكلات التي تضمنتها 20 عبارة في المقياس.بمعنى أن أفراد العينة من أساتذة الجامعة يرون وجود مشكلات للبحث العلمي وبدرجة مرتفعة عن حد المتوسط وفي جل المشكلات والمعوقات التي تضمنها المقياس.

ثانيا : الإجابة على الفرضية الثانية : يوجد فرق بين الذكور والإناث من أفراد العينة في إدراكهم للمشكلات البحث العلمي.للإجابة على هذا الفرضية عمدنا إلى استخدام اختبار "ت" الذي اظهر التالي:

جدول رقم (8): اختبار "ت" لتوضيح دلالة الفروق بين الذكور والإناث على أبعاد المقياس.

الأبعاد	الذكور:18		الإناث:12		درجة الحرية	قيمة "ت"	الدلالة المعنوية
	م1	ع1	م2	ع2			
الدرجة الكلية	66.91	7.45	65.44	9.46	28	0.47	غير دالة

التعليق على الجدول8:

تبين نتائج تطبيق اختبار "ت" انه لا يوجد فرق دال إحصائيا بين الذكور والإناث في إدراكهم لمشكلات البحث العلمي وذلك عند مستوى دلالة (0.05) وعند درجة حرية 28 .والنتيجة المستخلصة:انه لا يوجد فرق بين الذكور والإناث في إدراك مشكلات البحث العلمي.

ثالثا: الإجابة على الفرضية الثالثة: يوجد فرق بين الأساتذة المحاضرين والأساتذة المساعدين من أفراد العينة في نظرتهم للمشكلات البحث العلمي.للإجابة على هذا الفرضية عمدنا إلى استخدام اختبار "ت" الذي اظهر التالي:

الجدول(9): اختبار "ت" لتوضيح دلالة الفروق في الرتبة العلمية على أبعاد الاستبيان .

الأبعاد	محاضرين : 10		مساعدين:20		درجة الحرية	قيمة "ت"	الدلالة المعنوية
	م1	ع1	م2	ع2			
الدرجة الكلية	63.10	11.56	67.50	6.55	28	-1.33	غير دالة

التعليق على الجدول رقم 9:

تبين نتائج تطبيق اختبار "ت" انه لا يوجد فرق دال إحصائيا بين الأساتذة المحاضرين والأساتذة المساعدين وذلك عند مستوى دلالة (0.05) وعند درجة حرية 28 .والنتيجة المستخلصة:انه لا يوجد فرق بين الأساتذة المحاضرين والمساعدين في إدراكهم لمشكلات البحث العلمي.

رابعا: الإجابة على الفرضية الرابعة: يوجد فروق تعزى لتخصص الأساتذة من أفراد العينة في إدراكهم لمعوقات البحث العلمي.للإجابة على هذا الفرضية عمدنا إلى استخدام اختبار "ت" الذي اظهر التالي:

الجدول(10): اختبار "ت" لتوضيح دلالة الفروق في التخصص على أبعاد المقياس .

الأبعاد	علم النفس وعلوم التربية :15		علم الاجتماع:15		درجة الحرية	قيمة "ت"	الدلالة المعنوية
	م1	ع1	م2	ع2			
الدرجة الكلية	66.93	6.81	65.13	10.26	28	0.56	غير دالة

التعليق على الجدول 10: تبين نتائج تطبيق اختبار "ت" انه لا يوجد فرق دال إحصائيا بين الأساتذة يرجع إلى تخصصاتهم الأكاديمية وذلك عند مستوى دلالة (0.05) وعند درجة حرية 28 .النتيجة المستخلصة:انه لا يوجد فرق بين أساتذة علم النفس وعلوم التربية من جهة وأساتذة علم الاجتماع من جهة أخرى في إدراكهم لمشكلات البحث العلمي.

خامسا : الإجابة على الفرضية الخامسة : يوجد فروق تعزى لاقدمية الأساتذة في إدراكهم لمشكلات البحث العلمي.للإجابة على هذا الفرضية عمدنا إلى استخدام اختبار "ت" الذي اظهر التالي:

الجدول(11): اختبار "ت" لتوضيح دلالة الفروق في الاقدمية على أبعاد المقياس .

الأبعاد	اقل من 5 :11		5 و أكثر:19		درجة الحرية	قيمة "ت"	الدلالة المعنوية
	م1	ع1	م2	ع2			
الدرجة الكلية	66.63	4.54	65.68	10.37	28	0.34	غير دالة

التعليق على الجدول 11:

تبين نتائج تطبيق اختبار "ت" انه لا يوجد فرق دال إحصائيا بين الأساتذة يرجع إلى متغير الاقدمية وذلك عند مستوى دلالة (0.05) وعند درجة حرية 28 . النتيجة المستخلصة:انه لا يوجد فرق بين الأساتذة الذين لديهم اقدمية اقل من 5 سنوات، والذين لديهم اقدمية تفوق 5 سنوات، في إدراكهم لمعوقات البحث العلمي.

نتائج الدراسة :

لقد توصلنا من إجراء الدراسة إلى النتائج التالية:

1- وجود درجة مرتفعة من مشكلات البحث العلمي بالجامعة الجزائرية.

2- لا يوجد فرق دال إحصائيا في تقديرات الأساتذة لمشكلات البحث العلمي يعزى لمتغير الجنس.

3-لا يوجد فرق دال إحصائيا في تقديرات الأساتذة لمشكلات البحث العلمي يعزى لمتغير الرتبة العلمية.

4- لا يوجد فرق دال إحصائيا في تقديرات الأساتذة لمشكلات البحث العلمي يعزى لمتغير التخصص.

5- لا يوجد فرق دال إحصائيا في تقديرات الأساتذة لمشكلات البحث العلمي يعزى لمتغير الاقدمية.

مناقشة وخاتمة:

لقد كانت الدراسة الحالية محاولة للتعرف على المشكلات التي تواجه البحث العلمي بالجامعة الجزائرية وتحديد درجة ومستوى المشكلات، واتبعنا المنهج العلمي، وطبقنا مقياس للتقدير تضمن 20 مشكلة، أجاب عنها 30 أستاذا وأستاذة من أساتذة العلوم الاجتماعية، وبعد تفريغ النتائج وتحليلها توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا:وجود درجة مرتفعة من المشكلات تواجه البحث العلمي حيث 19 مشكلة من 20 مشكلة تضمنتها عبارات المقياس حصلت على درجات اعلي من المتوسط النظري والافتراضي، كما بينت المؤشرات الإحصائية المستخدمة النسبة المئوية والمتوسط الحسابي، مما يكشف عن وجود مشكلات كبيرة وكثيرة تواجه البحث العلمي.ونتيجة هذه الدراسة توافق تماما نتائج دراسات أخرى ،دراسة خلود بنت عثمان بن صالح الصوينع.(2010)، دراسة مطانيوس ميخائيل.(2006) ،دراسة عماد احمد ألبرغوثي، محمود احمد أبو سمرة.(2007)،دراسة بشير معمرية.(2007).دراسة منتهى عبد الزهرة محسن.(2012). دراسة طعميةو البندري، دراسة محمد سليمان.(2004). دراسة المجيدل و شماس.(2010).التي توصلت إلى وجود مشكلات إدارية ومادية ومالية وشخصية وتنظيمية ومشاكل أخرى تواجه البحث العلمي وتعيق مسيرته.

ثانيا: توصلت دراستنا إلى انعدام وجود فروق دالة إحصائيا تعزى إلى الجنس والرتبة العلمية والتخصص والخبرة أو الاقدمية وهذه النتيجة توافق ما توصلت إليه دراسة عبد الله المجيدل و سالم مستهيل شماس.(2010)التي توصلت انه لا يوجد فروق في الجنس والرتبة العلمية،ومع نتائج دراسة منتهى عبد الزهرة محسن.(2012)التي توصلت إلى عدم وجود في فرق في الجنس والتخصص.

وفي النهاية النتائج المتوصل إليها تعكس واقع البحث العلمي ، وما علينا إلى اخذ مثل هذه النتائج في الحسبان ،والانطلاق منها في تصحيح الوضع، وخاصة أن المشكلات المدروسة حققت إجماعا بين الأساتذة على اختلاف جنسهم ورتبهم العلمية وتخصصاتهم وخبرتهم. ومن المهم هنا إلى أردنا تطوير البحث العلمي وتحسين جودته الإشارة إلى الآليات التي اقترحها مصطفى عبد العظيم الطبيب (2013)من اجل جودة البحث العلمي والتي كانت بعد دراسة ميدانية قام بها ، حيث توصل إلى الآليات التي تساهم في تجويد البحث العلمي وهي:التركيز على الباحث العربي والمؤسسة البحثية.التركيز على التمويل أو الإنفاق لضمان جودة البحث العلمي.التركيز على الاستقرار السياسي للدول العربية .

مقترحات :

1- العمل على حل ومعالجة مختلف المشكلات مهما كان نوعها التي تعيق مسار البحث العلمي.
2- استغلال المخابر ووحدات البحث في تشخيص واقع البحث العلمي وتحديد مشكلاتها ، وفي وضع الإجراءات للنهوض بالبحث العلمي.
3- إعادة النظر في وحدات ومخابر البحث، وفرق البحث، و إجراء دراسة معمقة لنتائج نشاطاتها وفائدتها.
4- إعطاء الأولية في تطوير البحث العلمي، للباحث ، ولإمكانيات البحث ومناخه ، وللإنفاق ، والتحفيز على البحث.
5- إعادة النظر في منح تحسين المستوى بالخارج،إعطاء المنح للمشاركة في التظاهرات والمبادرات العلمية ذات الأهمية.

المرجع :

1- بدر احمد. 1986.أصول البحث العلمي ومناهجه .الطبعة الثامنة وكالة المطبوعات، الكويت.
2- بنت عثمان بن صالح الصوينع خلود.(2010). معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. بحث تكميلي لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التربية "تخصص الإدارة والتخطيط التربوي مقدم إلى قسم التربية " كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. المملكة العربية السعودية.
3- بوحوش عمار (2010) . محاضرة بعنوان إشكالية البحث العلمي في الجزائر ألقاها يوم 1 ماي 2010 بجمعية ملاق المعرفة والبحث العلمي بالجلفة/www.djazairess.com/djelfa
4- بوعشة محمد.(2000).أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي بين الضياع وأمل المستقبل.بيروت .دار الجيل .ط1.
5- تركي رابح .(1984).مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس.المؤسسة الوطنية للكتاب .الجزائر.
6- حسين الطائي محمد عبد.(2012).نحو إستراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي بالوطن العربي.المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي. المجلد الخامس-العدد 10-2012.
7- خضر جميل أحمد (2013).أنواع البحث العلمي: تسويق الشراكة لدعم البحث والابتكار.أشغال المؤتمر الدولي الثاني : تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، عمان ، 13-16 ماي 2013 .

8- الدورة التدريبية حول مناهج وأساليب البحث العلمي.البحث العلمي –ماهيته وخصائصه، طرقه ومراحل إعداده ومصادره.www.pitt.edu/~super1/ResearchMethods

9- شحاتة حسن.(2001).البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق .مكتبة الدار العربية للكتاب،ط1 ، مدينة نصر القاهرة.مصر.

10- طعمية احمد رشدي و البندري، محمد سليمان.(2004).التعليم الجامعي بين الواقع ورؤى التطوير.القاهرة .دار الفكر العربي.ط1.

11- عبد العظيم الطبيب مصطفى. (2013) .ضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي.المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي.المجلد السادس، العدد 13-2013.

12- عزيز سامية و باية بوزغاية .المشكلات التي توجه البحث العلمي في الوطن العربي.جامعة ورقلة./-manifest.univ ouargla.dz.

13- عفيفي حمودة محمد.(1983).البحث العلمي – أصول وقواعد البحث وكتابة التقارير والبحوث.الطبعة الثانية .مكتبة عين شمس.القاهرة.مصر.

14- عماد احمد عبد الله ، أبو سمرة محمود احمد.(2007).مشكلات البحث العلمي في الوطن العربي.مجلة الجامعة الإسلامي،سلسلة الدراسات الإنسانية،المجلد الخامس عشر ، العدد الثاني، ص1133-1155، يونيه 2007.

15- ما هي المشكلات التي تواجه البحث العلمي المدينة للاستشارات.https://www.madinatheses.com

16- المجيدل عبد الله و سالم مستهيل شماس.(2010).معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية .مجلة العلوم التربوية والنفسية ، جامعة دمشق العدد الأول والثاني 2010.

17- مطانيوس ميخائيل.(2006) .مشكلات البحث التربوي كما يراها أعضاء هيئة التدريس في الكليات التربوية في سورية.مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس.المجلد الرابع-العدد الأول -2006.

18- معمرية بشير.(2007).بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس،الجزء الثاني، منشورات الحبر.الجزائر.

19- منتهى عبد الزهرة محسن.(2012). الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد من وجهة نظر التدريسيين. مجلة البحوث التربوية والنفسية.العدد 32 .جامعة بغداد العراق. ص ص:257-283

20- موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائر. .https://www.mesrs.dz .

21- الندوي محسن .(2013).أزمة البحث العلمي في العالم العربي : الواقع والتحديات.مركز الشرق العربي-للدراسات الحضارية والإستراتيجية-لندن.http://www.asharqalarabi.org.uk .

جريمة السرقة العلمية و آليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933

د. طالب ياسين ، أستاذ محاضر- جامعة الجزائر3

Résumé :

Le Plagiat est une forme de transfert illégal dans les publications, les recherches scientifiques et les mémoires universitaires, ce crime a été défini par l'arrêté ministériel n ° 933 publié le 28/07/2016 par le ministère algérien de l'Enseignement supérieur comme suit : «... tout travail établi par l'étudiant, enseignant chercheur, enseignant chercheur hospitalo-universitaire, le chercheur permanent ou qui conque participe à un acte de falsification de résultat ou de fraude revendiqués dans les travaux scientifiques ou dans n'importe quelle autre publication scientifique ou pédagogique».

Cette résolution comporte une série de mesures pour faire face à ce crime et le contrôle par l'adoption d'un ensemble de mesures préventives et punitives, préventive comme la sensibilisation et le renforcement des mesures de contrôle en établissant une base de données numérique ... etc. et punitives à travers l'émission de sanctions punitives contre l'étudiant ou l'enseignant, comme l'annulation de la soutenance de mémoires de magister et les thèses de doctorat, et autres publications scientifiques ou pédagogiques, et aussi le retrait du titre acquis par l'étudiant ou l'enseignant ou le chercheur qui commet le crime de Plagiat.

الملخص :

السرقة العلمية هي كل شكل من أشكال النقل غير القانوني في المنشورات و البحوث العلمية و المذكرات الجامعية، و قد عرفها القرار الوزاري رقم 933 الصادر بتاريخ 2016/07/28 عن وزارة التعليم العالي الجزائرية بقوله " ... كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يُشارك في عمل ثابت للإنتحال و تزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أية منشورات علمية او بيداغوجية أخرى".

و قد نص هذا القرار في طياته على مجموعة من التدابير في سبيل التصدي لهذه الجريمة و مكافحتها من خلال إقرار مجموعة من التدابير الوقائية منها و العقابية، الوقائية مثل التحسيس و التوعية و تعزيز تدابير الرقابة من خلال تأسيس

قاعدة بيانات رقمية ... إلخ، و عقابية من خلال إصدار عقوبات في حق الطالب أو الأستاذ أو الباحث المرتكب لهذه الجريمة، منها إبطال مناقشة الرسائل و المذكرات الجامعية، و إبطال المنشورات محل السرقة من عملية التقييم، و سحبها من النشر، مع سحب اللقب الحائز عليه مُرتكب جريمة السرقة العلمية.

مقدمة

تُعدُّ السرقة العلمية أو " البلاجيا" جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية، إذ يتجرَّد الطالب أو الباحث أو الأستاذ من أخلاقه و يسطو على مجهودات غيرهِ دون شعورٍ بالخجل أو تأنيب الضمير، و هو ما يُؤدي في النهاية إلى انتهاك مبدأ الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية، التي يجب أن يتحلَّى بها كل طالب أو أستاذ في بحوثه العلمية.

إن السرقة العلمية، باعتبارها جريمة علمية، تتنافى مع مبدأ الأصالة و الأمانة العلمية الذي يجب أن تتسم به البحوث العلمية و الرسائل و الأطروحات الأكاديمية، ذلك أن الأصالة و الأمانة العلمية هما أساس جودة التعليم العالي و البحث العلمي.

و لعل من أبرز أسباب اللجوء إلى السرقة العلمية في مجال البحث العلمي و النشر الأكاديمي هو غياب الوازع الأخلاقي و قبله الوازع الديني، عدم كفاية الوقت الممنوح للباحث و صعوبة بحثه، عدم الإلمام بالمناهج الصحيحة في إنجاز البحوث العلمية، السعي نحو الحصول على الترقيات و تحسين الوضع المالي، غياب ثقافة العقاب و بروز ثقافة التسامح ... إلخ.

و للسرقة العلمية حالات متعدِّدة، فقد تكون سرقة جزئية و قد تكون سرقة كلية، و قد تكون بموافقة الباحث الأصلي أو بدون موافقته.

و الحقيقة أن تطور و سائل الإتصال و ابتكار الكثير من البرامج المعلوماتية أدى إلى تسهيل و تسريع الوصول إلى محتوى مختلف المؤلفات و المنشورات و الرسائل لاستغلالها في الدراسات و البحوث العلمية، و بالمقابل أصبح الأمر أكثر سهولة في اكتشاف أساليب الإنتحال الأكاديمي و السرقة العلمية عن طريق الإستعانة بتلك البرامج و محركات البحث الإلكترونية.

إن استغلال هذه البرمجيات و محركات البحث بصورة غير صحيحة يُوقِعنا حتمًا في فخ السرقة العلمية التي تُعدُّ واحدة من أخطر الجرائم التي تضرب في الصميم التعليم العالي و البحث العلمي في الجامعات، و تؤثر سلبا على جودته و أصالته، كما أن ارتكاب هذه الجريمة خرق واضحٌ لمبدأ حماية حقوق الملكية الفكرية.

لقد تفاقمت ظاهرة السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية بشكلٍ ملحوظٍ في السنوات الأخيرة، لاسيما في ما يخص مذكرات التخرج لطلبة السنوات النهائية لمختلف الأطوار الجامعية، حيث أن الكثير من الطلبة أصبح يلجأ إلى آلية "نسخ-لصق" دون مراعاةٍ لطرق و مناهج البحث العلمي الصحيحة.

و في سبيل الحدِّ من تداعيات هذه الظاهرة و تأثيرها السلبي على الجامعة الجزائرية، لاسيما في ما يخص جودة التعليم و أصالة البحث العلمي، أصدرت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي القرار الوزاري 933 (2016) الذي حاول الإحاطة بالعديد من جوانب هذه الظاهرة من خلال إقرار مجموعة من الإجراءات للحد منها و قبل ذلك تعريفها، أنه من الصعب مكافحة ظاهرة أو التصدي لجريمة دون إعطاء تعريف واضح لها. **فما مضمون هذا القرار؟؟ و ما هي الآليات القانونية و الإدارية التي أقرها لمكافحة جريمة السرقة العلمية؟؟**. كل هذه التساؤلات و غيرها سنحاول الإجابة عنها على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم السرقة العلمية

السرقة العلمية هي كل شكل من أشكال النقل غير القانوني في المنشورات و البحوث العلمية و المذكرات الجامعية، حيث تناولها القرار الوزاري 933 (2016) في المادة الثالثة منه. فما المقصود بجريمة السرقة العلمية في نظر القرار السالف الذكر؟ ما هي الأسباب المؤدية إلى ارتكابها؟ و ما هي الحالات التي تدخل ضمن نطاقها؟.كل هذه التساؤلات و غيرها سنحاول الإجابة عليها على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف السرقة العلمية و أسبابها

الإنتحال الأكاديمي، السرقة الفكرية، الغش الأكاديمي... ، كل هذه التسميات مترادفات و أوجه لعملة واحدة هي السرقة العلمية، و التي تعني قيام الطالب أو الباحث أو الأستاذ بالإستيلاء و السطو على مجهودات غيره دون مراعاةٍ لقواعد و أساسيات البحث العلمي.

و لعل من الأسباب التي تجعل الطالب أو الباحث أو الأستاذ يلجأ إلى ارتكاب هذه الجريمة هو غياب الوازع الأخلاقي و الضمير المهني، و السعي نحو كسب المال من خلال كثرة المؤلفات و الحصول على الترقيات و الدرجات العلمية الأعلى، و غياب إرادة حقيقية في توقيع العقاب على مرتكبي هذه الجريمة.

الفرع الأول: تعريف السرقة العلمية

السرقة العلمية هي كل شكل من أشكال النقل غير القانوني في المنشورات و البحوث العلمية و الرسائل والمذكرات الجامعية. كما يُمكن تعريفها أيضًا بأنها" إعادة عمل الآخرين دون إشارة للمنشأ" [1]، أي إعادة مصطلحات أو أفكار الآخرين و السطو على مجهوداتهم و استغلال إنتاجهم الفكري دون إشارة إلى صاحبها الأصلي، و ذلك باستخدام أساليب متنوعة منها آلية " نسخ-لصق"، حيث أن هذه الآلية هي " شكلٌ صريحٌ من أشكال السرقة العلمية أو الإنتحال الأكاديمي، خاصة في مجال العلوم الإنسانية ..." [2].

و قد عرفها القرار الوزاري رقم 933 [3] الصادر عن وزارة التعليم العالي الجزائرية، في المادة الثالثة منه، بقوله " تُعتبرُ سرقة علمية بمفهوم هذا القرار كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يُشارك في عمل ثابت للإنتحال و تزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى".

---

[1] - Jean-Noël Darde, **La tolérance au plagiat et la protection des plagiaires, parmi les causes principales du plagiat universitaire, In : www.** archeologie-copier-coller.com/?p=13295

[2] - Ibid.

[3] – القرار رقم 933، **المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها**، و الصادر عن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بتاريخ 28 جويلية 2016، ص 03.

الفرع الثاني: أسباب السرقة العلمية

إن السرقة العلمية هي واحدة من المشاكل و الجرائم التي تعرفها الجامعات العالمية عموما و الجامعات الجزائرية على وجه الخصوص، حيث يؤدي ارتكابها إلى انتهاك حقوق الملكية الفكرية و التأثير على جودة البحث العلمي. و لعل لجوء الطالب أو الأستاذ أو الباحث إلى السرقة العلمية مردُّه مجموعة من الأسباب يُمكن ذكر البعض منها بإيجاز على النحو التالي:

أولا: غياب الوازع الأخلاقي: تقول الأستاذة Geneviève KOUBI " السرقة العلمية تتعارض مع علم الأخلاق" [1]، أي أن مرتكب جريمة السرقة العلمية طالبا كان أو باحثا أو أستاذاً لا أخلاق له، لأن الأخلاق ببساطة تتنافى مع الجريمة، فمن لا يملك ملكة البحث العلمي و لا يبذل مجهودًا في مجال النشر الأكاديمي ليس له أن يسطو على الإنتاج العلمي لغيره. و لهذا فالسرقة العلمية هي جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية.

ثانيًا: قِصر الوقت و صعوبة البحث: من الأسباب المؤدية إلى السرقة العلمية هو الضغط الذي يعيشه الطالب أو الباحث أو الأستاذ لاستكمال بحثه مع ضيق و عدم كفاية الوقت، و كذا التسهيلات التي يوفرها العصر الرقمي...إلخ [2]. كما أن لصعوبة البحث دافعٌ أساسي في اتجاه " المنتحِل " إلى السطو على أبحاث غيره و مجهوداتهم الفكرية، لتجاوز تلك الصعوبات و التقدم السريع في إنجاز بحثه أو رسالته.

ثالثا: عدم إلمام الطالب أو الباحث بالأساليب الصحيحة للبحث العلمي: أي عدم معرفة الطالب بالطرق والمناهج الصحيحة لإنجاز البحوث العلمية وفقا لقواعد النزاهة الأكاديمية و الأمانة العلمية، التي تُجنبه من ارتكاب جريمة السرقة العلمية، و نتيجة جهله بتلك الطرق و المناهج يقع عن غير قصد في فخّ السرقة العلمية.

رابعًا: السعي نحو الحصول على الترقيات و الدرجات العلمية الأعلى: إن غياب الإرادة في البحث العلمي يُشكِّلُ دافعًا قويًّا نحو ارتكاب جريمة السرقة العلمية، حيث يسعى بعض الطلبة و الباحثين و الأساتذة إلى القيام بإنجاز المذكرات و البحوث العلمية و المقالات ليس حبًّا في التأليف و القيام بالبحث العلمي، و إنما لكسب المال و الحصول على الترقية في الرتبة بالنسبة للأساتذة، أو الحصول على مستوى علمي و شهادة علمية أعلى بالنسبة للطلبة.

خامسًا: غياب ثقافة العقاب و بروز ثقافة التسامح: من الأسباب الرئيسية للسرقة العلمية في الجامعات هو التسامح مع مرتكبي هذه الجريمة، و في بعض الأحيان يكون هذا التسامح منظَّمًا، حيث يتمتع به بعض "المُنتحلين Les plagiarists " من قِبل سُلطات الجامعة و إدارتها (رئاسة الجامعة، المجالس العلمية، لجان البحث على مستوى الجامعة ... إلخ) من خلال توفير حماية قوية لهم [3] من أي محاولات متابعة إدارية أو قانونية.

و الحقيقة أن التسامح "المُنظَّم" و سياسة اللاعقاب لا يستفيد منها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والباحثين فقط، و إنما يشمل الطلبة في بعض الأحيان أيضا.

---

[1] - Geneviève KOUBI, **S'interroger sur le plagiat dans les recherches universitaires et scientifiques**, Le plagiat de la recherche scientifique, ouvrage collectif sous la direction de Gilles J. Guglielmi et Geneviève Koubi avec la collaboration de Jean-Noël Darde, Hélène Maurel-Indart et Mathieu Touzeil-Divina, éditions L.G.D.J, 2011, p 02.

[2] - Jean-Noël Darde, op.cit.

[3] - Ibid.

المطلب الثاني: حالات السرقة العلمية

نص القرار الوزاري 933 (2016) الصادر عن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي على الحالات التي يُمكن إدراجها ضمن نطاق السرقة العلمية، حيث جاء في المادة الثالثة منه تِعدادٌ لهذه الحالات و هي:

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين.

- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين و دون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين.

- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها و أصحابها الأصليين.

- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره و أصحابه الأصليين.

- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أُنجِزَ من قِبل هيئة أو مؤسسة و اعتباره عملاً شخصيًّا.

- استعمال إنتاج فني معيَّن أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها و أصحابها الأصليين.

- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم و المصدر.

- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج إسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.

- قيام الباحث الرئيسي بإدراج إسم باحث آخر لم يُشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادًا لسمعته العلمية.

- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.

- استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة و مذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية و الدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات و الدوريات.

- إدراج أسماء خبراء و محكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات و الدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم و موافقة و تعهد كتابي من قِبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها.

المبحث الثاني: آليات و تدابير مكافحة جريمة السرقة العلمية في ضوء القرار الوزاري 933 (2016)

لقد نص القرار الوزاري 933 (2016) في طياته على مجموعة من التدابير في سبيل التصدي لهذه الجريمة ومكافحتها من خلال إقرار مجموعة من التدابير الوقائية منها و العقابية.

التدابير الوقائية مثل التحسيس و التوعية و تعزيز تدابير الرقابة من خلال تأسيس قاعدة بيانات رقمية ... إلخ، أما التدابير العقابية فتتمثل في إصدار عقوبات في حق الطالب أو الأستاذ أو الباحث المرتكب لهذه الجريمة، منها إبطال مناقشة

الرسائل و المذكرات الجامعية، و إبطال المنشورات محل السرقة من عملية التقييم، و سحبها من النشر، مع سحب اللقب الحائز عليه مُرتكب جريمة السرقة العلمية.

إن السرقة العلمية- ببساطة- تُقوِّضُ السمعة الدولية للمؤسسات الجامعية [1]، في حال تغاضي هذه المؤسسات عن التجازوات الخطيرة لقواعد العلمي و مبادئ الأمانة العلمية و النزاهة الأكاديمية، و عدم توقيع العقاب اللازم على المنتحلين.

المطلب الأول: الآليات و التدابير الوقائية

جاء النص على الآليات و التدابير الوقائية في المواد 04- 07 من القرار الوزاري 933 (2016) و أهمها التحسيس و التوعية، و كذا تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في مجال تنظيم التأطير و الرقابة للحد من جريمة السرقة العلمية، و بالتبعية الحفاظ على جودة التعليم و البحث. و فيما يلي نتطرق إلى هذه الآليات على النحو التالي:

الفرع الأول: التحسيس و التوعية بخطورة جريمة السرقة العلمية

يُعَدُّ التحسيس و التوعية بخطورة جريمة السرقة العلمية على جودة التعليم من أهم التدابير المقرَّرة قانونًا بموجب القرار الوزاري 933 (2016)، حيث يكون ذلك بتنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة و الأساتذة و الباحثين – لاسيما أولئك الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه- حول القواعد الصحيحة لإجراء البحوث العلمية، و إعداد أدلة إعلامية حول مناهج التوثيق العلمي [2] عقب الدورات التكوينية و الأيام الدراسية و الندوات و الملتقيات العلمية، لتجنب الوقوع في فخ السرقة العلمية.

كما تكون التوعية بخطورة جريمة السرقة العلمية أيضًا بإدراج أخلاقيات البحث العلمي كمقياس يُدرَّس للطلبة طوال مسارهم الدراسي في مؤسسات التعليم العالي [3]، و ذلك لترسيخ هذه الأفكار و المعلومات و المكتسبات في ذهن الطالب، و تحضيره من كل الجوانب للقيام بعملية التأليف (مذكرات جامعية، مطبوعات، مقالات، مداخلات، بحوث علمية ... إلخ).

كما يُمكن إدراج عبارة التعهد بالإلتزام بقواعد النزاهة [4] الأكاديمية و الأمانة العلمية في إنجاز البحوث الجامعية في بطاقة الطالب- بالنسبة للطلبة- طوال مسارهم الجامعي، مع التذكير بالإجراءات العقابية التي تُتَّخذُ ضدَّهم في حالة ثبوت جريمة السرقة العلمية في حقهم. لأن السرقة العلمية تُفجِّرُ مصداقية المؤسسات الجامعية [5].

كما يتعيَّنُ على كل طالب أو أستاذ باحث أو أستاذ باحث إستشفائي جامعي أو باحث دائم عند تسجيل موضوع بحث أو مذكرة أو أطروحة إمضاء التزام بالنزاهة العلمية، يودع لدى المصالح الإدارية المختصة لوحدة التعليم و البحث [6] في المؤسسة

---

[1] - Jean-Noël Darde, **À propos de l'enquête sur la fraude scientifique**, In : www. archeologie-copier-coller.com/?p=12449
- « Le plagiat remet en cause la réputation internationale des établissements universitaires… ».

[2]– راجع نص المادة 01/04، 02، 04 من القرار الوزاري 933.

[3]– راجع نص المادة 03/04 من القرار الوزاري 933.

[4]– راجع نص المادة 05/04 من القرار الوزاري 933.

[5] - Jean-Noël Darde, À propos de l'enquête sur la fraude scientifique, op.cit.
- « Il (Le plagiat) mine la crédibilité de l'institution universitaire … ».

[6]– راجع نص المادة 07 من القرار الوزاري 933.

الجامعية المسجَّل بها، و في حالة مخالفة هذا الإلتزام تُوقَّعُ عليه العقوبات المقررة قانونا. لأن السرقة العلمية تحدٍّ للأسرة الجامعية في صميم عملها (و هو البحث العلمي) و انتهاك حقيقي لـ "ميثاق شرف" الجامعة [1].

الفرع الثاني: تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في مجال تنظيم التأطير و الرقابة

يُعدُّ كل من تنظيم التأطير و الرقابة على المنشورات و الأعمال البحثية من أهم التدابير الوقائية التي نص عليها القرار الوزاري 933 للحَدِّ من حدوث السرقات العلمية في الجامعات الجزائرية، و من هذه التدابير نذكر ما يلي:

أولا: تفعيل دور المجالس العلمية للمؤسسات الجامعية: من الواضح جدًّا أن المجالس العلمية لها دورٌ كبيرٌ في تسيير، ضبط و تنظيم التأطير في الجامعة الجزائرية، حيث تتمتع هذه المجالس بصلاحيات واسعة في مجال الرقابة على المذكرات و الرسائل و البحوث العلمية.

لكن هذه الأدوار و الصلاحيات المُسندة للمجالس العلمية لم تكن مفعَّلة بشكل كامل إلى غاية صدور القرار الوزاري 933 (2016)، الذي أعاد تفعيل دورها في مجال تنظيم التأطير و الرقابة لتفادي الغش الأكاديمي و السرقة العلمية، و ذلك من خلال [2]:

- تحديد عدد الرسائل و الأطروحات التي يُمكن أن يُشرف عليها كل أستاذ بستة (06) في مجال العلوم و التكنولوجية، و تِسعة (09) في ميدان العلوم الإنسانية، و هذا حتى يستطيع المشرف متابعة كل مراحل إعداد و كتابة الأطروحة أو المذكرة، و بالتالي منع الطالب من الوقوع في فخ السرقة العلمية.

- احترام تخصص الأستاذ في مجال الإشراف على نشاطات البحث، و كذا في مجال التعيين في لجان الخبرة و المناقشة، لأن ذلك من شأنه أن يعمل على اكتشاف الغش الأكاديمي في حالة ارتكابه من قِبل الطالب.

- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بعناوين الأطروحات و المذكرات و موضوعاتها، بحيث يستند عليها الطالب في اختيار موضوع لم يسبق تناوله من قبل، و ذلك من أجل تجنُّب عملية النقل و السرقة العلمية، و إلزامه بالإمضاء على ميثاق الأطروحة، و كذا تقديم تقرير سنوي- من قبل الطالب أو الأستاذ أو الباحث- عن حالة تقدُّم أعمال بحثه أمام الهيئات العلمية المختصة من أجل متابعته و تقييمه، مع إجباره على بذل جهدٍ أكبر في رفع النسبة المئوية للتقدم في البحث.

هذه إذن بعض الإجراءات التي وردت في طيات القرار الوزاري 933 (2016) و التي بتطبيقها يتم الرقي بالبحث العلمي في الجامعة الجزائرية إلى أفضل المستويات، و نبذ كل أعمال الغش الأكاديمي و السرقة العلمية، لأن هذه الأخيرة تُؤثِّرُ سلبًا على جودة التعليم و البحث العلمي.

---

[1] - Jean-Noël Darde, À propos de l'enquête sur la fraude scientifique, op.cit.
- « … Le plagiat interpelle la communauté universitaire dans l'essence même de son métier... [il est] une véritable atteinte au « code d'honneur » de l'université ».

[2]- راجع نص المادة 05 من القرار الوزاري 933 (2016).

ثانيًا: التزام مؤسسات التعليم العالي باتخاذ تدابير رقابية فعالة: بالإضافة إلى تفعيل دور المجالس العلمية بالمؤسسات الجامعية للحدِّ من السرقة العلمية و مكافحتها، يجب على مؤسسات التعليم العالي اتخاذ تدابير و إجراءات رقابية مكملة جاء النص عليها في طيات القرار الوزاري 933 (2016) و منها [1]:

- تأسيس قاعدة بيانات رقمية، على مستوى كل مؤسسة جامعية، تتضمن كل الأعمال المنجزة من قِبل الطلبة و الأساتذة والباحثين، حيث تعمل قاعدة البيانات هذه على كشف كل تكرار للموضوعات أو حدوث سرقات علمية.

- تأسيس قاعدة بيانات رقمية للأساتذة و الباحثين تشمل سيرهم الذاتية، منشوراتهم، مجالات اهتماماتهم العلمية و تخصصاتهم، للإستعانة بهم في مجال تقييم أنشطة البحث العلمي ذات الصلة بتخصصاتهم، لتحسين الجودة في مجال البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

- الإستعانة ببرامج كشف الإنتحال الأكاديمي و السرقة العلمية [2] من خلال شراء حقوق استعمال هذه البرامج أو استغلال تلك البرامج المجانية المتوفرة على الشبكة العنكبوتية، مع العلم أن البرامج المجانية أكثر فعالية من البرامج المشفَّرة، أو إنشاء برنامج معلوماتي جزائري كاشف للسرقة العلمية و الغش الأكاديمي باللغة العربية و اللغات الأجنبية الأخرى الأكثر استعمالاً كالفرنسية و الإنجليزية.

ما تجدر الإشارة إليه أخيرًا هو ضرورة ربط قواعد البيانات الرقمية الخاصة بكل مؤسسة جامعية بباقي المؤسسات الجامعية الأخرى- عن طريق شبكة اتصالات داخلية- بشكلٍ يُؤدي إلى إنشاء قاعدة بيانات و معطيات رقمية وطنية يتعذر معها القيام بعمليات السرقة العلمية و الإنتحال الأكاديمي.

المطلب الثاني: الآليات و التدابير العقابية

لمَّا كانت الآليات الوقائية غير كافية للحدِّ من جريمة السرقة العلمية كان لابد من إقرانها بآليات عقابية، لإعطائها قوة ردعٍ أكبر، و أهم هذه الآليات إنشاء مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية على مستوى كل مؤسسة جامعية، حيث يقوم هذا المجلس بمباشرة إجراءات النظر في الإخطارات عن السرقات العلمية و توقيع العقوبات على مرتكبيها. و فيما يلي تفصيل كل هذا على النحو التالي:

الفرع الأول: نظرة حول مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية

نص القرار الوزاري 933 (2016) على ضرورة إنشاء مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية [3] على مستوى كل المؤسسات الجامعية و مؤسسات البحث الجزائرية، فما هو هذا المجلس؟ و ما هي مهامه؟.

أولا: تعريفه: مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية هو هيئة تتكون من عشرة (10) أعضاء من مختلف التخصصات، يتم اختيارهم من بين الأساتذة الدائمين و الأساتذة الباحثين الناشطين على مستوى المؤسسة الجامعية، لعهدة من أربع (04)

---

[1]- راجع نص المادة 06 من القرار الوزاري 933 (2016).

[2]- لمزيد من التوسع حول برامج كشف السرقات العلمية أنظر:

- هيفاء مشعل الحربي، ميساء التشمي الحربي، **برمجيات كشف السرقة العلمية (دراسة وصفية تحليلية)**، دراسة تحت إشراف الدكتورة بدوية البسيوني، جامعة طيبة، 2014-2015، ص ص 01-45.

[3]- راجع المواد من 08- 12 من القرار الوزاري 933 (2016).

سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، و يرأسه شخصية علمية ذي سمعة مؤكدة و من ذوي الرتب العلمية الأعلى في المؤسسة الجامعية، ويُقدِّمُ المجلس حصيلة سنوية عن نشاطاته لمسؤول المؤسسة الجامعية.

ثانيًا: مهامه: نص القرار الوزاري 933 (2016) على المهام الموكلة لمجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية و هي[1] :

- إجراء التحقيقات و التحريات بشأن كل إخطار عن وجود سرقة علمية، و تقدير درجة عدم الإلتزام بمبادئ البحث العلمي.

- إحالة كل حالة تتعلق بالسرقة العلمية على الجهات الإدارية المختصة في المؤسسة، و تقدير درجة الضرر اللاحق بهذه الأخيرة و هيئاتها العلمية.

الفرع الثاني: مباشرة إجراءات النظر في الإخطار عن السرقة العلمية

سبق القول أن مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية بالمؤسسة الجامعية يقوم بدراسة كل إخطار بشأن السرقة العلمية، و إجراء التحقيقات اللازمة حول ذلك (م 13)، فما مضمون هذه الإجراءات بالنسبة للطالب أولاً، و بالنسبة للأستاذ ثانيًا؟.

أولاً: إجراءات النظر في الإخطار عن السرقة العلمية بالنسبة للطالب: نص القرار الوزاري 933 (2016) عن إجراءات النظر في الإخطار بالنسبة للطالب الجامعي [2]، حيث يُمكن لأيِّ شخصٍ أن يُبلِّغ بوقوع سرقة علمية من قِبل طالبٍ ما، و يتمُّ ذلك بتقرير كتابي مفصَّل و مرفق بكل الوثائق و الأدلة المادية حول السرقة العلمية يُقدَّم إلى مسؤول وحدة التعليم و البحث، هذا الأخير يقوم بإحالة الملف فورا إلى مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية لدراسته و إجراء التحقيقات و التحريات اللازمة بشأنه وفقا للإجراءات المنصوص عليها قانونًا.

بعد دراسة ملف الطالب المتهم بالسرقة العلمية يقوم مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية بتقديم تقريره النهائي إلى مسؤول وحدة التعليم و البحث للمؤسسة الجامعية، في أجلٍ لا يتعدَّى 15 يومًا من تاريخ الإخطار بالواقعة.

فإذا تضمن التقرير، المقدَّم من قبل مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية، ثبوت السرقة العلمية يُحال الطالب على مجلس تأديب الوحدة بعد إعلامه كتابيا، من قِبل مسؤول وحدة التعليم، بالوقائع المنسوبة إليه و الأدلة المادية الثبوتية ذات الصلة بالسرقة العلمية.

يجتمع مجلس تأديب وحدة التعليم و البحث في الآجال المقررة قانونا للفصل في الوقائع المعروضة أمامه، حيث يقوم أحد أعضاء مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية بتقديم تقريره، الذي يجب أن يتضمن كافة الوقائع المنسوبة للطالب و كذا الأدلة الدامغة التي تُدينه و تُثبت وقوع جريمة السرقة العلمية.

بعد انتهاء عضو مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية تُحال الكلمة للطالب المتهم بارتكاب جريمة السرقة العلمية للدفاع عن نفسه، حيث يجب أن يمثُل شخصيًّا أمام مجلس التأديب، كما يُمكنه إحضار شخص لمرافقته في الدفاع عن نفسه، على أن يتم إخطار مسؤول وحدة التعليم و البحث كتابيًّا قبل انعقاد مجلس التأديب بثلاثة (03) أيام على الأقل وإن تعذَّر عليه الحضور لأسباب مبرَّرة يُمكن تمثيله من قبل مدافعه، على أن يقوم بتقديم ملاحظاته و دفوعه كتابيًّا قبل انعقاد مجلس التأديب بثلاثة (03) أيام على الأقل.

---

[1]- راجع نص المادة 13 من القرار الوزاري 933 (2016).

[2]- راجع نص المواد 16- 25 من القرار الوزاري 933 (2016).

بعد الإستماع إلى تقرير مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية و دفوع الطالب المتهم و ملاحظاته يتم تسجيل الوقائع في محضر يُحول إلى مجلس تأديب وحدة التعليم و البحث للفصل في وقوع السرقة العلمية في الآجال المقرَّرة قانونا.

بعد صدور العقوبات من قِبل مجلس تأديب الوحدة، يُمكن للطالب الطعن في القرار الصادر في حقه أمام مجلس تأديب المؤسسة، وفقا للإجراءات المنصوص عليها قانونًا.

ثانيًا: إجراءات النظر في الإخطار عن السرقة العلمية بالنسبة للأستاذ: نص القرار الوزاري 933 (2016) عن إجراءات النظر في الإخطار بالنسبة للأستاذ [1]، حيث يُمكن لأي شخصٍ أن يُبلغ عن وجود سرقة علمية، و يتمُّ ذلك بتقرير كتابي مفصَّل و مرفق بكل الوثائق و الأدلة حول السرقة العلمية مقدَّم إلى مسؤول وحدة التعليم و البحث، هذا الأخير يقوم بإحالة الملف فورًا إلى مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية لدراسته وفقا للإجراءات المنصوص عليها قانونًا.

بعد دراسة ملف الأستاذ المتهم بالسرقة العلمية و إجراء التحقيقات و التحريات اللازمة يقوم مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية بتقديم تقريره النهائي إلى مسؤول وحدة التعليم و البحث للمؤسسة الجامعية، في أجلٍ لا يتعدَّى 15 يومًا من تاريخ الإخطار بالواقعة.

في حالة ما إذا تضمن التقرير النهائي لمجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة ثبوت وقوع السرقة العلمية، يتولى مدير المؤسسة إخطار اللجنة المتساوية الأعضاء في الآجال المحدَّدة قانونًا، و التي نصت عليها المادة 166 من الأمر 03/06 ، و إبلاغ الأستاذ كتابيًّا بالأخطاء المنسوبة إليه، مع حقه في الإطلاع على محتويات ملفه التأديبي بالكامل.

بعد تبليغه، بالبريد الموصى عليه مع وصل استلام، يمثُل الأستاذ المتهم بالسرقة العلمية أمام اللجنة المتساوية الأعضاء في أجل 15 يوما من تاريخ تحريك الدعوى التأديبية ضده.

تستمعُ اللجنة المتساوية الأعضاء إلى التقرير الذي يقدمه أحد أعضاء مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة، و الذي يجب أن يتضمَّن كافة الوقائع المنسوبة و الأدلة المادية التي سمحت بالتأكد من صحة وقوع السرقة العلمية. ثم يتمُّ بعدها الإستماع إلى الأستاذ المتهم للدفاع عن نفسه بشأن الوقائع المنسوبة إليه.

يجب أن يمثُل الأستاذ المتهم أمام اللجنة المتساوية الأعضاء، مع إمكانية تقديم ملاحظاته كتابيا أو شفويا، و في حالة تعذُّر عليه ذلك له أن يستعين، بعد تقديمه التماسا من اللجنة المتساوية الأعضاء المختصة، بمدافع أو بموظف يختاره بنفسه للدفاع عنه، مع تقديم مبرَّر كافي و مقبول لغيابه قبل ثلاثة أيام (03) من انعقاد اللجنة.

كما يجب على الأستاذ المتهم، في حالة غيابه لقوة قاهرة، أن يُخطِرَ كتابيا اللجنة المتساوية الأعضاء بأسماء الأشخاص الذين يختارهم للدفاع عنه أو تمثيله قبل انعقادها بثلاثة (03) أيام.

تقوم اللجنة عند انعقادها بتسجيل الوقائع المنسوبة للأستاذ المتهم، كما وردت في تقرير مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية، إضافة إلى دفوع الأستاذ المتهم و ملاحظاته في محضر استماع.

[1]- راجع نص المواد 26- 34 من القرار الوزاري 933 (2016).

بعد صدور العقوبة التأديبية في حق الأستاذ المنتحل يتم تبليغه بالقرار المتَّخذ ضده في أجل 08 أيام من اتخاذ القرار، و يُحفَظُ في ملفه الإداري، على أنه يُمكن للأستاذ الطعن في القرار الصادر ضده أمام لجنة الطعن المختصة، وفقًا للشروط و الآجال المنصوص عليها قانونًا.

الفرع الثاني: توقيع العقوبات على مرتكبي جريمة السرقة العلمية

في سبيل الحد من جريمة السرقة العلمية و تأثيراتها السلبية على جودة التعليم و البحث و كذا سُمعة الجامعة الجزائرية ككل، تمَّ النص في طيات القرار 933 (2016) على العقوبات المقررة في حق الطالب أو الأستاذ المرتكب لجريمة السرقة العلمية، الواردة حالاتها في نص المادة 03 من القرار السالف الذكر. فما مضمون هذه العقوبات؟؟.

أولاً: العقوبات المقررة في حق الطلبة مرتكبي جريمة السرقة العلمية: بالإضافة إلى العقوبات المقررة في التشريعات ذات الصلة بالجانب التأديبي للطلبة، لاسيما القرار الوزاري رقم 371 (2014)[1]، فإن الطالب المُرتكب لجريمة السرقة العلمية يتعرض لعقوبات تأديبية إذا ما ارتكب إحدى الحالات الواردة في نص المادة 03 من القرار الوزاري 933 (2016)، و التي تُشكِّل سرقة علمية، حيث يتمُّ إبطال مناقشة الطالب لمذكرة الليسانس أو الماستر أو الماجستير أو الدكتوراه، و سحب اللقب الحائز عليه من وراء مناقشته إحدى رسائل التخرج السالفة الذكر (م 35).

ثانيًا: العقوبات المقررة في حق الأساتذة مرتكبي جريمة السرقة العلمية: بالإضافة إلى العقوبات المقررة في حق الأستاذ بموجب الأمر 03/06 [2]، باعتباره موظفا عموميًا، فإن القرار الوزاري 933 (2016) نص على العقوبات المكملة التي تُسلَّط على الأستاذ الجامعي الذي يرتكب إحدى الحالات الواردة في المادة 03 من القرار السالف الذكر، و التي تُشكل سرقة علمية ذات صلة بإعداد مذكرات الماجستير أو الدكتوراه أو مختلف النشاطات العلمية و البيداغوجية أو أعمال التأهيل الجامعي أو أية منشورات علمية ... إلخ، قلنا تُسلَّطُ عليه عقوبات قانونية و إدارية منها إبطال المناقشة و سحب اللقب الحائز عليه، أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر (م 36).

خاتمة:

نخلص من كل ما تقدَّم إلى القول أن السرقة العلمية جريمة تتنافى مع مبدأ حماية حقوق المؤلف المقررة قانونا و دستورا، و من ثمة ارتكاب هذه الجريمة هو خرق، في الصميم، لحقوق الملكية الفكرية المصونة بتشريعات داخلية و دولية.

و انطلاقا من كل هذا يجب توقيع عقوبات قانونية و إدارية، ولما لا عقوبات قضائية صارمة على مُرتكبي هذه الجريمة، لأن ارتكابها يضرب بعمق المنظومة الجامعية، و يمُسُّ بمصداقية و سمعة الجامعة الجزائرية، و بالتالي التأثير سلبًا على جودة التعليم العالي و أصالة البحث العلمي.

و في سبيل مكافحة هذه الجريمة و تطويق أسباب وقوعها نُقدِّمُ بعض المقترحات و التوصيات:

---

[1]- راجع القرار الوزاري 371 المتضمن إحداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي، و المؤرخ في 11 جوان 2014م.

[2]- راجع نص المواد من 168 إلى 172 من الأمر 03/06، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، و المؤرخ في 15 جويلية 2006، الصادر في الجريدة الرسمية 46، بتاريخ 16 جويلية 2006.

- تأسيس هيئة وطنية متخصصة لمحاربة ظاهرة السرقات العلمية في الجزائر، تعمل على مسح البحوث العلمية و الرسائل الجامعية إلكترونيًّا و ورقيًّا لاكتشاف الإنتحال الأكاديمي، و إجراء تقارير خبرة حول مختلف المنشورات العلمية و الرسائل الجامعية.

- التخلي عن ثقافة التسامح في الجامعة الجزائرية مع مُرتكبي جرائم السرقة العلمية، و إحلال العقاب الإداري و القانوني محلها، حتى يرتدع كلُّ من تُسوِّل له نفسه ارتكاب هذه الجريمة، و السطو على حقوق و مجهودات الآخرين.

- تفعيل دور اللجان العلمية و المجالس العلمية للكليات و الجامعات، و ذلك بإلزام كل باحث أو أستاذ أو طالب بتقديم تقرير مفصَّل عن كلِّ تقدُّم في مجال تحرير الرسائل و المؤلفات، و اعتماد الأساليب العلمية في التعامل مع أفكار الآخرين، و إنجاز البحوث العلمية بطرق صحيحة.

- تخصيص جائزة سنوية لكل بحثٍ أو دراسة أصيلة، تخلو من السرقة العلمية و الإنتحال الأكاديمي، و تُساعد في تقديم الإضافة للمكتبة الجامعية الجزائرية.

- اعتماد برامج إلكترونية في كل الجامعات الوطنية لمسح كل البحوث و الرسائل الجامعية قبل عرضها للنشر و المناقشة، للتأكد من مدى مطابقتها لقواعد النزاهة الأكاديمية و الأمانة العلمية.

قائمة المراجع

- أولا: باللغة العربية:

- هيفاء مشعل الحربي، ميساء التشي الحربي، **برمجيات كشف السرقة العلمية (دراسة وصفية تحليلية)**، دراسة تحت إشراف الدكتورة بدوية البسيوني، جامعة طيبة، 2014-2015.

- الأمر 03/06، **المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية**، و المؤرخ في 15 جويلية 2006، الصادر في الجريدة الرسمية 46، بتاريخ 16 جويلية 2006.

- القرار رقم 933، **المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها**، و الصادر عن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بتاريخ 28 جويلية 2016.

- القرار الوزاري 371، **المتضمن إحداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي**، و المؤرخ في 11 جوان 2014م.

- ثانيًا: باللغة الفرنسية:

- Geneviève KOUBI, **S'interroger sur le plagiat dans les recherches universitaires et scientifiques**, Le plagiat de la recherche scientifique, ouvrage collectif sous la direction de Gilles J. Guglielmi et Geneviève Koubi avec la collaboration de Jean-Noël Darde, Hélène Maurel-Indart et Mathieu Touzeil-Divina, éditions L.G.D.J, 2011.

- Jean-Noël Darde, **La tolérance au plagiat et la protection des plagiaires, parmi les causes principales du plagiat universitaire, In : www.** archeologie-copier-coller.com/?p=13295

- Jean-Noël Darde, **À propos de l'enquête sur la fraude scientifique**, In : www. archeologie-copier-coller.com/?p=12449

التصور الإسلامي لعلاج معضلة السرقات العلمية

د. سمير أبيش جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل

Résumé :

Les recherches scientifiques l'un des plus importants devoir de l'université dont les classes et les centre de recherches et les laboratoires spécialisés et ça pour la formation des cadres qui pouvont donner et développer la société et arriver à attendre des demande et aux besoins des politiques tracés .et cela demonde a préparer des chercheurs compétants et des capacités au niveau à réaliser ces recherches scientifique.

Sauf que ses efforts fournis à réaliser ce profit recontre des obstacles qui détruisent la recherche scientifique et l'université eu générale travaille a activer et animer les chercheurs et leurs ruettre en sucpince et au reflet ... c'est le vol scientifique qui se développe largement d'un jour à l'autre au niveau des universitaires démolisant la vie et le dont et la conquérance entre les chercheurs à ce moment , il faut trouver des solutions rapides pour mettre fui à ce problème .

Quelques résolution à ce dernier...trouvons la visions islamique avec ses stratégies nettes et absolues envers le changement interne et l'aouta construction de l'humain s'impose comme l'un des solution qui s'introduit comme prévention des vols scientifique ce que nous velons le montrer dens cette rencontre.

ملخص:

يعد البحث العلمي من أهم الواجبات الملقاة على عاتق الجامعات من خلال الأقسام العلمية والمراكز البحثية والمختبرات التخصصية فيها، وذلك من أجل القيام بتأهيل الكوادر العلمية القادرة على النهوض بالمجتمع وتحقيق متطلبات واحتياجات التنمية والسياسات المنشودة، وهو ما يتطلب إعداد باحثين ذوي كفاءات وقدرات تؤهلهم للقيام بهذه البحوث العلمية.

غير أن هذه الجهود المبذولة من أجل تطوير أداء البحث العلمي كثيرا ما تصطدم بإحدى أكثر العقبات التي تنخر جسم البحث العلمي والجامعة عموما وتعمل على تثبيط الباحثين وتزرع لديهم الحيرة والشك ألا وهي ظاهرة السرقات العلمية التي أصبحت تنتشر بشكل كبير ويزداد نموها من يوم لآخر داخل الأوساط الجامعية متسببة في قتل الروح والإبداع والتنافس بين الباحثين وإصابتهم باليأس، وهو الأمر الذي يستلزم إيجاد حلول سريعة من شأنها الحد من الظاهرة ومواجهة انعكاساتها السلبية على البحث العلمي والمشتغلين به.

ومن بين أهم هذه الحلول نجد أن التصور الإسلامي بما يتميز به من منهجية متكاملة في التغيير ترتكز على التغيير الداخلي والبناء الذاتي للإنسان يقدّم نفسه كأحد الحلول التي من شأنها المساهمة في الوقاية من مخاطر السرقات العلمية، وهو ما حاولنا أن نبرزه من خلال هذه المداخلة وذلك بالإجابة على التساؤل: ما هي الحلول الناجعة التي قدمها الإسلام كرسالة سماوية خاتمة للشرائع السابقة لمعالجة مشكلة السرقات العلمية؟ وكيف يمكن أن نستفيد من هذه الحلول في مواجهة معضلة السرقات العلمية التي تعرفها الحياة العلمية في ظل الانفتاح على العالم الرقمي؟

مقدمة:

إن الدور الكبير الذي باتت تلعبه المعرفة العلمية النوعية الناتجة عن تلك الأبحاث الجادة والرصينة في مختلف المجالات العلمية في السيطرة على حياة الإنسان والتخطيط لها بأكبر قدر ممكن، جعل مختلف الدول والحكومات تعمل على مضاعفة حجم إنفاقها على التعليم وتمويل الأبحاث العلمية بما يسمح لها من توظيف نواتج هذه الأبحاث في التخطيط لسياساتها وخططها التنموية.

إن هذا الاهتمام المتزايد الذي يشهده البحث العلمي والمنشغلين به اجتماعيا واقتصاديا أدّى إلى تسلل بعض الأفراد الباحثين لهم عن تحقيق مكاسب من وراء ذلك، وهو ما سمح بظهور العديد من الممارسات والسلوكيات الغريبة عن أخلاق الممارسة العلمية أبرزها معضلة السرقات والانتحالات العلمية لأعمال وأفكار باحثين آخرين، ممّا جعل الشك والحيرة تنتاب الكثير من أولئك الباحثين الجادّين إزاء هذا الوضع الذي بات يطعن في مصداقية الجامعة ومنتجاتها، وهو ما صعّد من حدّة الدعوات داخل الحقل المعرفي بضرورة إعادة التأسيس لفعل أخلاقي يحكم وينظم الممارسة العلمية عموما والممارسة البحثية خصوصا، وذلك بغية مواجهة هذه الظاهرة التي تشهد لها استفحالا كبيرا خلال السنوات الأخيرة خاصة مع الانفتاح الكبير الذي يشهده العالم على الواقع الافتراضي والرقمي وسهولة الوصول إلى المعلومة وتعدد مصادرها وأشكالها وذلك كله في ظل غياب الوازع الأخلاقي الذي من شأنه الحيلولة أمام هذا الاستغلال السلبي لنواتج التكنولوجيا الحديثة.

ويقدم التصور الإسلامي اليوم نفسه كأحد الآليات العلاجية والوقائية التي من شأنها المساهمة في التخفيف من حدّة انتشار الظاهرة ومظاهرها، من خلال منهج ينطلق في تصوره من خصائص الشريعة الإسلامية ويرتكز على التغيير الداخلي في تعديل سلوك الفرد وتوجيهه وجعل هذا الفرد يعيش تحت تأثير المراقبة الذاتية لأفعاله وسلوكياته.

أولا- البحث العلمي، المفهوم والأهمية.

1- مفهوم البحث:

هو طريقة في التفكير وأسلوب للنظر إلى الوقائع، يصبح معها معنى المعطيات التي يتم جمعها واضحا في ذهن الباحث، وهي الخطة العامة للنشاطات التي ينشغل بها العلماء من أجل الحصول على المعرفة التي تبدأ بتصور الواقع ثم اختباره تجريبيا [1]

2- مفهوم البحث العلمي:

[1]– على معمر عبد المومن، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة السابع أبريل، ليبيا، 2008، ص74.

- يعرفه (وتني) بأنه استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها.

- ويعرفه (بولنسكي) بأنه استقصاء منظم يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي.

- أما أحمد بدر فيرى أن البحث العلمي هو الوسيلة الدراسية التي يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصّي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة.

- في حين يرى(باكلي) بأنه البحث المنظم عن الحقيقة أو أنه البحث المنظم نحو زيادة وتنمية المعرفة.

- وأما (روميل) فيعرفه بأنه عملية فحص دقيق للكشف عن معلومات أو علامات أو علاقات جديدة لزيادة المعرفة المتاحة للناس أو التحقق منها.[1]

3- المعرفة العلمية:

إن الغرض الأساسي من البحث العلمي هو (الوصول إلى بناء المعرفة العلمية التي تشير إلى مجموعة عامة من القوانين والنظريات التي تعمل على توضيح الظواهر أو السلوكيات الهامة التي يتم الحصول عليها باستخدام الطرق العلمية).[2]

ويعرف عبد الباسط محمد الحسن المعرفة العلمية بأنها (عبارة عن مجموعة المعاني والتصورات والآراء والمعتقدات والحقائق التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به، وأنها بهذا المعنى لا تقتصر على ظواهر من لون معين وإنما تتناول جميع ما يحيط بالإنسان وكل ما يتصل به).[3]

4- أهمية البحث العلمي: لم يعد ممكنا خلال هذا العصر الذي يشهد تطورا وتقدما كبيرا في مختلف ضروب المعرفة وتوسعها وانتشارها التفكير خارج سياقات المعرفة والبحث العلمي وذلك بما يمنحه هذا العلم للباحث في مشروعه العلمي أو بما يقدّمه للمجتمع والإنسانية من منتجات حضارية:

1/ أهمية البحث العلمي بالنسبة للباحث:

1- يتيح البحث العلمي للباحث الاعتماد على نفسه في اكتساب المعلومة.
2- يسمح للباحث بالإطلاع على مختلف المناهج واختيار الأفضل منه.
3- يساعد الباحث على التعمق في الاختصاص.
4- يجعل من الباحث شخصية مختلفة من حيث التفكير والسلوك والانضباط.
5- التعود على معالجة المواضيع بموضوعية ونزاهة ونظام في العمل.
6- لتعود على أخلاقيات العلم والبحث العلمي.[4]

---

[1]- نفس المرجع، 76.

[2]- باتشيرجي أنول، **بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات**، ترجمة خالد بن ناصر آل حيّان، ط2، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 17.

[3]- عبد الباسط محمد الحسن، **أصول البحث الاجتماعي**، ط11، مكتبة وهبة، القاهرة، 1990، ص 18.

[4]- ممدوح عبد المومن صوفان، **دليل أخلاقيات البحث العلمي**، جامعة المنصورة، مصر، 2012، ص6.

2 /أهمية البحث العلمي بالنسبة للمجتمع:

1- المساعدة على فهم العالم الطبيعي: حيث يقول الدكتور محمد قاسم أن المسعى الإنساني من البحث العلمي هو (تفسير ما يحدث حولنا من ظواهر لفهم العالم الطبيعي)[1]، والتنبؤ بظواهره وتعديل المعلومات حولها وذلك كله قصد التحكم والسيطرة على الطبيعة وقوانينها التي سخرها الله لخدمة الإنسان ومن أجل التقليل من الكوارث التي تنجم عن الجهل بها.

2- التحكم في مصادر القوة: يقول فرنسيس بيكون إن المعرفة قوة والبحث العلمي أحد أهم لوازم امتلاك هذه القوة، ولا أدلّ على ذلك من الشواهد الواقعية لهذا العصر، وكيف أن الدول التي استطاعت أن تمتلك ناصية المعرفة والبحث العلمي لصالح برامجها التنموية والاقتصادية، جعلها ذلك تتجنب إملاءات وتدخلات الدول الأخرى في اقتصادها ومناهجها التربوية عكس الدول الفقيرة من المعرفة العلمية التي وجدت نفسها في ظل الوظيفة الجديدة للمدرسة التي سطّرتها لها النظام العالمي الجديد لا تعدوا أن تكون عبارة عن أسواق استهلاكية لمنتجات الدول القوية وميادين لتجارب أبحاثها الطبية والعسكرية.

3- الوصول إلى الحقائق وتحسين أسلوب الحياة: حيث أن الثقة بالعلم والبحث العلمي هي الوسيلة الحقيقية لوصول الفرد الإنساني إلى الحقائق وتحسين أسلوب الحياة وذلك من خلال إيمان الباحث بأهمية العلم في إيجاد حلول مناسبة للمشكلات التي تواجهه.

4- حل المشكلات الاقتصادية والبيئية والصحية والتعليمية والاجتماعية والسياسية.

5- التخطيط لمواجهة الصعوبات التي تواجه المجتمع.[2]

ثانيا- مؤسسة الجامعة وأخلاقيات البحث العلمي

أ- لماذا الاهتمام بالأخلاق في الجامعة ؟

في كلامه عن أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية يقول الدكتور على البارودي (إن العلاقة بين الأخلاق والبحث العلمي علاقة قديمة ووثيقة فكما أن الإنسان بطبعه يبحث عن الحقيقة فهو بفطرته كائن أخلاقي)[3]، وبالتالي يمكن القول إن الإنسان باحث أخلاقي، والجامعة بوصفها منظمة أخلاقية فهي تعنى بالبناء العلمي والأخلاقي للطلاب ومن غير المعقول أن تنجح الجامعة في تخريج الكوادر وإجراء البحوث من غير أن يكون سلوك أساتذتها وطلابها يتجه إلى السلوكيات الأخلاقية الحميدة والإيجابية لذلك نجد أن الاهتمام بالأخلاق داخل الحرم الجامعي يسهم في:

1- تحسين العلاقة بين أفراد المجتمع الجامعي من خلال بناء هذه العلاقات على الشعور بالثقة.

2- شيوع الشعور بالرضا الاجتماعي نحو الجامعة ومخرجاتها.

---

[1]- محمد محمد قاسم، **المدخل إلى مناهج البحث العلمي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص 13.

[2] - على معمر عبد المومن، مرجع سابق، ص 78

[2]- رشا على البارودي، **أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، مجلة جامعة الخرطوم، 2004، ص1.

3- أخلاقيات العمل بكفاءة تشعر الطلاب والأساتذة بالثقة بالنفس وهو ما يؤكّد عليه أكبر الباحثين كشارلين بير وباترشيا ليفي في (أن الاستقامة الخلقية للباحث تعدّ أمرا على جانب كبير من الأهمية، إذ تضمن أن تكون عملية البحث والنتائج التي يصل إليها الباحث جديرة بالثقة وصادقة في الآن معا).[1]

4- الالتزام الأخلاقي بالجامعة يؤمنها ضد المخاطر بدرجة كبيرة.

5- الالتزام بأخلاقيات العمل يدعم عدداً من البرامج الأخرى مثل(برامج الجودة الشاملة، برامج التخطيط الاستراتيجي، برنامج التنمية البشرية) وهي من بين أكثر البرامج التي تشدد عليها الجامعات اليوم والتي منها الجامعات الجزائرية.

6- الالتزام بمواثيق أخلاقية صارمة يدفع المتعاملين إلى اللجوء في تعاملاتهم إلى الجهات الملتزمة أخلاقياً، فالممارسة الجيدة تطرد الممارسة السيئة من ساحة العمل.

7- التمسك بالأخلاقيات في الجامعة يخلق بيئة مناسبة للعمل بروح الفريق مما يؤدى إلى زيادة الدافعية للتقدم والرقي في مجال البحث العلمي.

8- حرص الكليات على وجود ميثاق أخلاقي بها هو دليل يسترشد به الجميع عند ظهور خلافات حول سلوك معين.[2]

ب- معضلة السرقات العلمية داخل البناء الجامعي:

بالرغم من التأكيد الشديد على المكانة الاجتماعية للجامعة والمشتغلين بالبحث العلمي داخل وخارج المحيط الجامعي، وهو ما يستوجب على الباحث امتلاك الخصائص والصفات التي تعبّر على هذه المكانة من خلال الاتصاف بالأمانة العلمية والموضوعية والكفاءة وغيرها، تجد الجامعة والبحث العلمي خصوصا اليوم نفسها في مواجهة مجموعة من المعضلات التي تعرقل المسار الحقيقي لوظيفة الجامعة وترهن مكانتها الاجتماعية، وتأتي في مقدمة هذه المعوقات معضلة السرقات العلمية.

1- مفهوم السرقة العلمية:

هي مصطلح يستخدم لوصف الباحث أو الطالب الذي يغش بانتحاله لأفكار أو معلومات من أناس آخرين ويزعم أنها من جهده الخاص.

وتتمثل السرقة العلمية حسب ما يذكره محمود عودة في (عملية تحوير الأفكار أو تعديل السياق أو التغيير في بعض المصطلحات اللغوية، ببساطة هي عملية غسيل للأبحاث).[3]

2- أنواع السرقات العلمية: لمعضلة السرقات العلمية داخل الأوساط الجامعية أنواع وأشكال كثيرة ولعل أكثرها شيوعا الأمثلة التالية:

- نقل معلومات من الانترنت ونشرها في مكان آخر دون تحري الاستشهاد السليم.

1- شارلين هس بير وباترشيا ليفي، **البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية**، ترجمة هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص163.

2- محمد سالم بن جمعان، **أخلاقيات البحث العلمي**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ص 4 تاريخ الزيارة 2017/06/30 الساعة 23:04 http://hust.edu.oak.arvixe.com/media/

3- محمود عودة، **البحث الاجتماعي في سياق الخصخصة والتكيف الهيكلي**، ضمن كتاب مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، 16-10/18 1995، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص138

- استخدام صياغة من مواد منشورة(بما في ذلك المواد المنشورة على شبكة الانترنت) دون استخدام علامات الاقتباس أو ذكر المصدر.

- تسليم مقال قد تم نقله بأكمله أو جزء منه.

- إعادة صياغة أفكار أو معلومات من مواد منشورة أو مسموعة دون ذكر المصدر.

- نقل نفس الكلمة من نص كتبه شخص آخر.

- استخدام صورة أو رسم أو فكرة أو شكل أو صوت لشخص آخر دون استشهاد مناسب.

- شراء نص من شخص واستخدامه على أنه جهد شخصي.

- تقديم أفكار في نفس الشكل والترتيب كما هي معروضة في المصدر دون اقتباس.

- جعل شخص آخر يكتب بحثا من أجلك(طالب أو أستاذ) ثم تقديمه على أنه بحثك.[1]

أمّا القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في: 20 جويلية 2016 الصادر عن وزارة التعليم والبحث العلمي فيعتبر السرقة العلمية جميع الأشكال التالية:

- إقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها أو أصحابها الأصليين.

- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.

- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.

- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره أو أصحابه الأصليين.

- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا.

- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين.

- الترجمة من إحدى اللغات بصفة كلية دون ذكر المترجم والمصدر.

- قيام الأستاذ من أي درجة بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل دون المشاركة في إعداده.

- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في انجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية.

- قيام الأستاذ من أي درجة بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحثي أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.

---

[1]– عمادة التقويم والجودة، **سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، السرقات العلمية ما هي ؟ وكيف أتجنبها؟**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1443هـ، ص10.

- استعمال الأستاذ الباحث أو غيره أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الدولية والوطنية أو لنشر مقالات علمية بمجلات أو دوريات.

- إدراج أسماء خبراء ومحكّمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية والدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها.

ج- عوامل انتشار السرقات العلمية:

لقد كان لظهور وانتشار هذه الممارسات غير العلمية وغير الأخلاقية بين صفوف الطلبة والباحثين وعلى صفحات المجلات والدوريات وداخل المذكرات والرسائل الجامعية عوامل عديدة أهمها:

1- عدم الإلمام الكافي بأساليب البحث العلمي السليمة وطرق جمع البيانات من طرف الطلبة وحتّى بعض الأساتذة ممّا يجعلهم عرضة للوقوع في مزالق السرقات العلمية.

2- نتيجة لعدم إلمام الطلاب والباحثين بمصادر المعلومات الأصلية لمواضيع بحوثهم وفهارس المكتبات والمراجع والأبحاث والدراسات التي تناولت مواضيع هذه البحوث من قبل ممّا قد يضطرهم إلى الحصول عليها بطرق غير سوية.

3- الصعوبات التي تواجه بعض الباحثين والطلاب في مرحلة التدرج خاصة أثناء قيامهم بأبحاثهم، فإضافة إلى الصعوبات التي تتعلق بالمصادر اللاّزمة للبحث، يجد بعض الباحثين صعوبات تتعلق باختيار الميدان اللازم لإجراء الدراسة وصعوبات أخرى تتعلق باختيار أو بناء أدوات جمع البيانات، وصعوبات في تطبيق هذه الأدوات أثناء جمع البيانات، ليضاف إلى ذلك كله مشاكل الإشراف والتوجيه التي قد يعانيها بعض الطلبة[1]، خاصة إذا كان المشرف أستاذا جديدا وغير متمرس بعد في البحث العلمي، وهو ما قد يجعل من هؤلاء الطلاب والباحثين يواجهون هذه الصعوبات بالعمل على تبنى أعمال غيرهم ونسبتها لهم خاصة إذا كانوا بصدد التحضير لنيل شهادة معينة بآجال محددة.

4- مشكلة الزمن: إن البحث العلمي عملية شاقة تحتاج إلى إعمال مختلف عمليات العقل من تحليل وتركيب كما تحتاج إلى قراءة واسعة وجيدة خاصة حول موضوع البحث وهو ما يتطلب الحصول على وقت مناسب للقيام بعمل يكون عملا علميا مقبولا، فالأعمال العلمية الخالدة في تاريخ العلم كلها أعمال مكث فيها أصحابها مدة زمنية طويلة، فالذين يتكلمون مثلا عن أبرز جهد بشري بعد القرآن الكريم داخل الدراسات الإسلامية يتحدّثون عن صحيح البخاري الذي مكث فيه صاحبه أربعون عاما في جمعه وتنقيحه ومراجعته وستة عشرة عاما في كتابة شكله النهائي، ونفس الشيء بالنسبة لابن خلدون الذي مكث سنين وهو يؤلف مقدمته، غير أن الباحثين اليوم وخاصة خلال مراحل الدراسة هم ملزمون باحترام الآجال الزمنية التي تحددها لهم المؤسسة الجامعية ما يجعلهم في كثير من الأحيان يصارعون من أجل التغلب على مشكل الزمن حتّى يتمكنوا من تقديم أعمالهم في آجالها المحددة، وهو ما يجعل البعض من الطلاب يعمدون إلى استنساخ مذكرات بأكملها من جامعات أخرى أو من الانترنت كما أن البعض الآخر وهي الظاهرة الأكثر انتشارا خاصة في أقسام العلوم الاجتماعية يخترون لدراستهم متغيرين اثنين ثم يقومون باستنساخ المتغير الأول من مذكرة أو رسالة والآخر من رسالة أخرى وتقديمها على أنها أعمالهم، مستغلين في ذلك الضعف الموجود في برامج الكشف عن السرقات العلمية، ولا يختلف شأن الطلبة عن الأساتذة والباحثين الذين تظهروا عند بعضهم هذه الظاهرة خاصة في الأوراق التي يشاركون بها في الملتقيات والمؤتمرات ومختلف التظاهرات العلمية، والتي غالبا

[1]- سعيد جاسم الأسدي، **أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية**، ط2، مؤسسة وارث الثقافية، العراق، 2008، ص 18.

ما تكون محددة بآجال وتواريخ زمنية قصيرة مما يضطر الباحث في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى أساليب أخرى أشهرها انتحال أعمال الغير دون الإشارة إلى مصادرها.

5- التصورات والمفاهيم الخاطئة التي يحملها بعض الباحثين والطلاب عن البحث العلمي وأن البحث العلمي أو الرسالة العلمية مجرد تجميع لبيانات ومعلومات.

6- الفضاء الإعلامي والإلكتروني المفتوح: حيث أن توافر المعلومات والمعارف الإليكترونية بهذا الكم الهائل يغري كثيرا من الطلاب على استخدام هذه المعلومات وادعائهم لها، فاستخدام خاصية القص واللصق التي توفرها خدمة الانترنت تجعل من نقل المعلومات عملية سهلة خاصة مع الاعتقاد السائد عند البعض بأن المعلومات على شبكة الانترنت هي مجال مفتوح وعام أي أنها مجانية ومتاحة للجميع.[1]

7- ضعف الرقابة على الأعمال الفكرية وعدم التحكم في قاعدة المعطيات الخاصة بالبحث العلمي مما يسهل من عمليات الاختلاس والسرقات والانتحال.

8- عوامل ذاتية تتمثل في الكسل والخمول الفكري والبحثي الذي يميز بعض الطلاب والباحثين مما يجعلهم يبحثون عن أكثر الطرق سهولة في الحصول على المعلومات.

9- الترقيات والمنح البحثية والمناصب الإدارية: ففي الوقت الذي كان ينتظر فيه أن تكون الترقية العلمية والمنح البحثية حوافز للأستاذ والباحث من أجل البحث والنشاط العلمي، أصبحت لدى الكثير من الأساتذة والباحثين إحدى أكثر عوامل الانتحال والسرقات العلمية وخاصة ما بات يعرف بالإدراج، فلكي يجمع الأستاذ أكبر عدد من شهادات المشاركة التي ستمنحه نقاطا من أجل الحصول على منحة أو ترقية جامعية أصبح الأساتذة يمارسون عملية الإدراج وهي(أكتب اسمي على ورقتك البحثية في جامعتك وأكتب اسمك في جامعتي) فتحوّل الهدف من البحث العلمي إلى جمع الشهادات والنقاط.

10- ضعف الوازع الديني والأخلاقي: حيث أنه ليس هنالك من مبرر لسرقة أعمال الآخرين وانتحال أفكارهم وإلحاق الضرر المعنوي بهم غير الابتعاد عن جوهر الدين والأخلاق، خاصة في ظل مجتمع مسلم يحث كلّ الحث على الصدق والأمانة ورعاية وحفظ حقوق الآخرين قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ)[2] وقوله صلى الله عليه وسلم (من غشّنا فليس منا) وهذه الممارسات هي بلا شك من الغش المنهي عنه في الدين لما فيها من تضييع لحقوق الآخرين والكذب على الناس.

د- أماكن انتشار السرقات العلمية.

تنتشر السرقات العلمية في العديد من الأماكن والمجالات ولكن تختلف حدّتها من مكان لآخر وأهم هذه الأماكن:

1- الرسائل والمذكرات الجامعية: وهي أكثر المجالات والأماكن التي تشهد أنواعا مختلفة من السرقات والانتحال خاصة في مرحلة التدرج.

1- عمادة التقويم والجودة، مرجع سابق، ص13.

2- سورة التوبة الآية 119.

2- المجلات والدوريات وربما تكون أقل المجالات ذيوعا لهذه الممارسات، وقد يعود ذلك لما تتميز به من شروط وضوابط منهجية صارمة تحدّ من هذه المخالفات.

3- مواقع الانترنت من مدونات وموسوعات إلكترونية لسهولتها وعدم التحكم فيها وتغير معلوماتها باستمرار.

4- الكتب وهي الأخرى لا تمثل مجالا محببا لهذه الممارسات خاصة وأنها موجّهة في الغالب للجمهور الواسع، مما يرجّح من إمكانية اكتشاف السرقة الواقعة بها وقد تقع في يد الباحث الذي سرقت منه شخصيا.

5- الملتقيات والندوات ومختلف التظاهرات العلمية وهي أيضا من بين الأماكن والمجالات التي تشهد ذيوعا وانتشارا كبيرا لممارسات السرقات العلمية خاصة ما يتعلق بأحد أنواعها وهو الإدراج.

ثالثا- التصور الإسلامي لعلاج معضلة السرقات العلمية

ينطلق التصور الإسلامي في علاجه لمشكلات الفرد المسلم المعاصر من أن الأزمات الأخلاقية التي يعيشها المجتمع المسلم (الكسل، الخمول والتقاعس الفكري والعلمي والترف المعرفي ومزالق السرقات العلمية وغيرها) ترجع أبرز أسبابها وعواملها الداعية إليها، إلى حالة الانهيار الروحي والداخلي التي تصيب هذا المجتمع وإلى الحالة النفسية التي يمر بها والتي عطّلت فاعليته وحركيته الحضارية، وأن الحل الأنجع للخروج من هذه الوضعية المضطربة يكمن في إعادة ترميم هذه النفسية الحائرة والمنهارة وإعادة صياغتها وتشكيلها بما يمكّن من إعادة بعث الروح بداخلها حتّى تستعيد عافيتها ودورها في الحياة، وهو الترميم الذي لا يمكن أن يتم حسب مقومات التصور الإسلامي إلاّ(بالتغيير على مستوى السلوك الفردي بوصفه المحور الأساسي في معادلة الحضارة الإنسانية وحركة التاريخ)[1]وذلك رجوعا إلى قول الله تعالى﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾[2] وهو السلوك الذي يبنى من خلال إعادة التأسيس للعالم الروحي داخل الفرد ليصل به إلى المرحلة التي سمّاها مالك بن نبي(بالمرحلة الروحية التي يكون فيها الفرد في المجتمع بأعلى درجات التوتر الإيجابي والعطاء الاجتماعي وهو ما يسمّى بالفاعلية التي يصبح معها الفرد أمة)، تلك المرحلة التي وصلها سيدنا إبراهيم عليه السلام كما أخبر الله بذلك قال تعالى﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾[3]، إذ أن بناء العالم الروحي للإنسان هو جوهر الفعالية الفردية التي تقود إلى فاعلية المجتمع، وهي مرحلة العطاء النموذجي التي تقوم على الإخلاص والمراقبة والمحاسبة والتوبة والتوكل على الله.[4]

والتصور الإسلامي يريد أن يصل من خلال هذا التغيير في باطن الإنسان إلى أن يصل به إلى ذلك الإيمان الصحيح الذي استطاع أن ينقل أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم من قبائل متناحرة وبتقاليد وعادات جاهلية بالية إلى مجتمع تسوده الفضيلة والأخلاق الحميدة وتمتزج عنده أعمال الباطن بأعمال الظاهر ويرتبط لديه عالم الغيب بعالم الشهادة، وهو الإيمان الذي عبّر عنه سيد قطب بقوله أنه(متى استقر في القلب ظهرت آثاره في السلوك، وأنه بمجرّد تحققه في عالم الشعور تتحرك لتحقق مدلولها في الخارج ولتترجم نفسها إلى حركة وعمل في عالم الواقع، ومنهج الإسلام الواضح في التربية على أساس تحويل

---

[1] – قرواز الداودي، **فلسفة التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي، مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 19، ديسمبر 2014، جامعة سطيف، ص 27.

[2] – سورة الرعد الآية 11

[3] – سورة النحل الآية 120

[4] – قرواز الداودي، مرجع سابق، ص 29.

الشعور الباطن بالعقيدة وآدابها إلى حركة سلوكية واقعية وتحويل هذه الحركة إلى عادة ثابتة أو قانون مع استحياء الدافع الشعوري الأول في كل حركة لتبقى حية متصلة بالينبوع الأصلي)[1]

فجوهر التصور الإسلامي في علاج معضلة السرقة العلمية هو التركيز على بناء الضمير الحي المستشعر لمراقبة الله والمندفع بأفعاله وسلوكياته نحو نيل مرضات الله، ولتحقيق هذا الضمير وضع الإسلام مجموعة من الأساليب التي من شأنها تنشئة الفرد المسلم على سلوك الأمانة وتحصينه من مزالق الوقوع في أوحال السرقات والانتهاكات لأعمال الغير نذكر منها:

(أ)- الترغيب في تحري خلق الصدق: وذلك من خلال:

1- جعل الله خلق الصدق صفة من صفاته الجليلة قال تعالى﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[2] وقال أيضا ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾[3].

2- كما جعله الله سلوكا لأنبيائه ورسله فضّلهم به على باقي خلقه قال تعالى عن إسماعيل وإدريس عليهما السلام﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا (54) وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا (55) وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا (56) وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا (57)﴾[4]، وكان محمد صلى الله عليه وسلم قبل الإسلام يدعى بالصادق الأمين وكان الأكابر من قومه يضعون ودائعهم أمانة عنده لثقتهم بأخلاقه.

3- عدّ الله خلق الصدق المنزلة الثانية فضلا بعد منزلة النبوة قال تعالى وَ﴿مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾[5] ولذلك وصف سيدنا أبو بكر رضي الله عنه بالصديق لأنه كان خير رجل بعد النبيّين كما أخبر ذلك المصطفى صلى الله عليه وسلم.

4- كما جعله الله من صفات عباده المؤمنين قال تعالى﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾[6] وحضّهم وأمرهم بالالتزام به سلوكا لهم قال تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾[7].

5- وختم الله حثّ عباده على تحري خلق الصدق بأن جعله طريقهم إلى مرضاته ونيل جنّاته قال تعالى﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (119) لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[8]، ولقد ذكر القرطبي في الجامع لأحكام القرآن قال(هو صدقهم

---

[1] – سيد قطب، **في ظلال القرآن، ج4**، ط17، دار الشروق، بيروت، 1412هـ، ص2525.

[2] – سورة آل عمران، الاية 95.

[3] – سورة النساء، الآية 122.

[4] – سورة مريم، الآية 51،52،53 و54.

[5] – سورة النساء، الآية 69.

[6] – سورة الحجرات، الآية 15.

[7] – سورة التوبة، الآية 119.

[8] – سورة المائدة الآية 119–120.

في الدنيا)[1]، وفي صحيح الإمام مسلم يقول المصطفى صلى الله عليه وسلم (عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة وما يزال الرجل يصدق ويتحرّى الصدق حتّى يكتب عند الله صدّيقا وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار وما يزال الرجل يكذب ويتحرّى الكذب حتّى يكتب عند الله كذّابا) [(2)]، ويقول المصطفى أيضا في مسند الإمام أحمد(أربع إذا كن فيك عليك ما فاتك من الدنيا حفظ أمانة وصدق حديث وحسن خليقة وعفة في طهر) [(3)]

(ب)- الترهيب من سلوك الكذب: فبعدما ألحّ الإسلام على أفراده تحرى خلق الصدق شدّد عليهم في الابتعاد عن الكذب وأوصافه في كل أقوالهم وأفعالهم، والتي منها هذا السلوك المنافي للأخلاق الحميدة، والذي يعدّه نوعا من أنواع الكذب المذموم والسلوك الممقوت لما فيه من نصب واحتيال وتدليس على الآخرين وتعمّد إخفاء الحقائق بعدم ردّها إلى أصحابها، ومن أجل تنشئة أفراده على الابتعاد عن هذا السلوك القبيح واجتنابه عمد الإسلام إلى جملة من الأساليب نذكر منها:

1- نفى الإسلام الإيمان عن أولئك الذين يتصفون بهذا السلوك القبيح قال تعالى﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [(4)]، كما نفى عنهم أيضا الهداية لدينه قال تعالى﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾.[(5)]

2- كما بيّن الإسلام أن الكذب سبب لشقائهم في الدّنيا وخسرانهم في الدار الآخرة قال صلى الله عليه وسلم(عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة وما يزال الرجل يصدق ويتحرّى الصدق حتّى يكتب عند الله صدّيقا وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار وما يزال الرجل يكذب ويتحرّى الكذب حتّى يكتب عند الله كذّابا) [(6)]، وبيّن لنا القرآن الكريم أنه كان سببا في هلاك الأمم السابقة قال تعالى﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [(7)].

3- وجعل الله الكذب من صفات المنافقين التي يتصفون بها قال تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ (8) يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ (9) فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [(8)]وهو أيضا من صفات الكافرين قال تعالى ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْكَافِرِينَ﴾ [(9)] وقال أيضا﴿بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾[(10)].

---

[8]– أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري، **الجامع لأحكام القرآن ج6**، تحقيق هشام سمير البخاري.عالم الكتب، الرياض، 2003، ص379.

[2] – صحيح مسلم، برقم 103– 2607، كتاب البر والصلة والآداب، باب قبح الكذب وحسن الصدق، ص1361.

[3] – رواه أحمد في المسند برقم 6652، ص 210/6. أنظر على العجوري، **الأمن الأخلاقي(دراسة قرآنية موضوعية)**، رسالة ماجستير غير منشورة في التفسير وعلوم القرآن، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية بغزة، 2009، ص 19.

[4] – سورة النحل، الآية 105

[5] – سورة غافر، الأية 28.

[6] – رواه مسلم.

[7] – سورة الأنعام، الآية 11.

[8] – سورة البقرة، الآية 9، 8، 10.

[9] سورة الزمر، الآية رقم 33.

[10] سورة الزمر، الآية رقم 59.

4- وتوعّد الله هؤلاء الذين يمارسون سلوك الكذب والخديعة والنصب والاحتيال بالويل الشديد قال تعالى﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾[1] وباسوداد وجوههم يوم القيامة قال تعالى﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[2]

وإن الالتزام المؤمن بسلوك الصدق يؤدي به إلى صلاح باطنه، لأنه من صدق في أعماله الظاهرة صدق باطنه وزكت نفسه، ومن استوت سريرته مع علانيته فهذا هو الصدق[3]، كما أن الالتزام بسلوك الصدق يجعل الإنسان يستقيم في حياته كلها فإذا كان صادقا في إيمانه وعبادته ومع أهله وجيرانه ومجتمعه أصبحت حياته في أمن وأمان ورخاء وإذا تخلى الإنسان عن الصدق اضطربت أحواله وانتشرت الفوضى والعبث والضياع وعدم الاستقرار.[4]

(ج)- التوكيد الشديد في الحث على التثبت والتحري في نقل الأخبار:

إذ يخاطب القرآن الكريم أفراد المجتمع محذرا إياهم من مغبة الوقوع في التسرع في إطلاق الأحكام على الناس وتناقل الإشاعة دون التثبت من مصدرها الأصلي قال تعالى﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[5]وفي قراءة الإمام حمزة الزيات قال(فتثبتوا)[6] وهو الخطاب الذي يسعى القرآن من ورائه إلى تربية أفراد المجتمع على خلق الصدق في نقل الأخبار والمعلومات، ما من شأنه أن يزرع الثقة بين أفراد المجتمع ويحفظ لهم مختلف الحقوق الفكرية وغيرها ويجعلهم يفكرون ويبدعون لإدراكهم بأن أعمالهم وأفكارهم في الحفظ والصون ولن يسرقها منهم أحد، وهي من أكثر الآثار السلبية الناتجة اليوم عن معضلة انتشار السرقات العلمية وانتحال أعمال الغير، حيث أن الكثير من الباحثين يجدون أنفسهم عاجزين عن التفكير والإبداع بأعمال علمية لهاجس الخوف الذي يعتريهم من السطو على أعمالهم وأفكارهم، وهو ما لمسناه لدي كثير من الباحثين والأساتذة الجامعيين عند المناقشة معهم حول ذلك.

(د)- أوجب الإسلام على عبادة كفالة حقوق الآخرين

حيث أنه إضافة إلى ما ذكرناه من حث الإسلام أفراده على التثبت والتحري في نقل وتناقل الأخبار والمعلومات أوجب الله على عباده عدم التعرض لحقوق الآخرين على اختلاف أشكالها وأنواعها قال تعالى ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[7]ولقد أنزلت الآية في حق أولئك الذين يطففون في الميزان ويأكلون أموال الناس وذلك لحرصهم الشديد على جمع الأموال وتحقيق المكاسب الدنيوية والباحث والطالب الذي يمارس السرقة والانتحال لأعمال الغير لا يخرج عن هذا السبب الذي حرّم الله به التطفيف في الميزان، وإن كانت التجارة والمال الذي يأخذ المطفف يلحق ضررا ماديا بصاحب السلعة أو المال فإن السرقة العلمية تلحق ضررا معنويا كبيرا بصاحب العمل أو الفكرة الأصلي وقد يتعدّى ذلك حتى إلى الضرر المادي من خلال العوائد المادية لهذا العمل.

---

[1] – سورة الجاثية، الآية 7.

[2]– سورة الزمر، الآية رقم 60.

[3] – محمود نور، **المنهج القرآني في تزكية الأنفس**، رسالة ماجستير في التفسير وعلوم القرآن، الجامعة الإسلامية غزة، 1012، ص84.

[4] – العجرودي، مرجع سابق، ص25.

[5] – سورة الحجرات، الآية 6.

[2]– محمد السيد الخير، **فتح السميع المجيب من قراءة الإمام حمزة بن حبيب**، ج2، دار السداد للطباعة، الخرطوم، 2005، ص198.

[7] – سورة الشعراء، الآية 183.

(هـ)- تنشئة أفراد المجتمع على خلق الأمانة: ومن بين أهم الأساليب التي سعى الإسلام من خلالها إلى تنشئة أفراده على خلق الأمانة:

1- دعوتهم إلى وجوب أداء أمانات الناس وحفظها ورعايتها قال تعالى﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾[1] وقال المصطفى صلى الله عليه وسلم(أدّ الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك)[2] والأمانة التي وردت في الحديث عامة في حقوق الله عز وجل على عباده في جميع العبادات من صلاة وزكاة وحج وصوم وجميع الأعمال الصالحة وكذلك حقوق العباد من مبيعات وودائع ومعاملات فالإنسان مؤتمن على هذه الحقوق فيجب تأديتها)[3]

2- ومن أجل التوكيد الشديد على الأخذ بخلق الأمانة كرر القرآن الكريم كلمة الأمانة أكثر من أربعين مرة حتّى ينشأ المسلم على قيمها وفضائلها.

3- عدّ القرآن الكريم خلق الأمانة صفة من صفات الملائكة المقربين التي جعلت الله يستأمنهم على وحيه وتبليغ كلامه ويجعلهم رسلا لأنبيائه قال تعالى مخبرا عن جبريل عليه السلام﴿ وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (192) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾[4].

4- وكما جعلها الله صفة لملائكته المقربين فقد جعلها أيضا من صفات أنبيائه ورسله المرسلين قال تعالى على لسان نبيه هود عليه السلام في رسالته إلى قومه﴿ قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (67) أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ (68)﴾[5]

5- جعل الله خلق أداء الأمانة من صفات عباده المؤمنين التي ينالون بها أعلى درجات الجنة، إذ أنه عندما عرّج إلى ذكر صفات فلاح المؤمنين في الدنيا في سورة المؤمنين ذكر أن من بين صفات فلاحهم أداء الأمانة قال تعالى﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (1) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ (2) وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ (3) وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ (4) وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ (5) إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ (6) فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ (7) وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ (8) وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ (9) أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ (10) الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (11) ﴾[6]، ولقد كان سيد الخلق أجمعين من أكثر أوصافه قبل الإسلام الصادق الأمين لما كان يتميز به من خلق الأمانة بين أهله، وهو الخلق الذي أهله أن ينال شرف أعظم رسالة ربانية إلى بني البشر قاطبة.

---

[1] – سورة النساء، الآية58.

[2] – رواه الترمذي في سننه (238/1) والحاكم في مُستدركه (46/2)

[3] – حرية محمد عزام، **منهجيات التغير والإصلاح في ضوء سورة النساء**، ماجستير في التفسير وعلوم القرآن، الجامعة الإسلامية بغزة، 2015، ص 126.

[4] – سورة الشعراء، الآية 192.

[5] – سورة الأعراف، الآية 68.

[6] – سورة المؤمنون، الآية 1–10.

(و)- التحذير من خيانة الأمانة

فكما رغّب الإسلام عباده إلى نهج خلق الأمانة حذّرهم من الوقوع في مزالق سلوك الخيانة قال تعالى﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[1]وبين لهم المصائب التي قد تلحقهم جرّاء نهج هذا السلوك القبيح وذلك من خلال:

1- بين القرآن بغض الله وكرهه لأولئك الذين يتصفون بسلوك الخيانة قال تعالى ﴿ وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴾[2]

2- جعل الله ورسوله الخيانة صفة من صفات المنافقين والكافرين التي يتميزون بها عن المؤمنين قال تعالى﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آَمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ ﴾[3] وقال صلى الله عليه وسلم(آية المنافق ثلاث إذا حدّث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان)[4]

3- كما نفى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم على المتصف بسلوك الخيانة أصول الإيمان والهداية قال تعالى﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ﴾[5]وقال صلى الله عليه وسلم(لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له)[6]وقال صلى الله عليه وسلم أيضا(لا يجتمع الإيمان والكفر في قلب امرئ ولا يجتمع الصدق والكذب جميعا ولا تجتمع الخيانة والأمانة جميعا)[7]

7- يعلّم الإسلام أفراده إلتزام أسلوب الدقة في الحديث قال تعالى﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آَمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾[8] وهو في ذلك يزرع فيهم خلق التقيد بالنقل الصحيح والسليم عن الذين يأخذون عنهم.

8- كما يعلم الإسلام عباده التوكّل على الله قال تعالى﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ (159) إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ (160) ﴾[9] وذلك في قضائهم لحوائجهم وينهاهم عن سلك الطرق غير المشروعة في ذلك ويبين لهم أن الرزق كله من الله ويأمرهم بالابتعاد عن الدنيا وشهواتها وأن يجعلوا جميع أعمالهم موصولة بالدار الآخرة وأن كل صغيرة يفعلونها في الدنيا سيحاسبون عيها يوم القيامة قال تعالى ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (7) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾[10].

---

[1] – سورة الأنفال، الآية28.

[2] – سورة النساء، الآية 107

[3] – سورة الحج، الآية 38.

[4]– رواه البخاري (33) ومسلم (59)

[5] – سورة يوسف، الآية52.

[6] – رواه الطبراني

[3]– رواه أحمد.

[8] – سورة الحجرات، الآية 14.

[10]– سورة آل عمران ، الآية 159-160.

[10] – سورة الزلزلة، الاية8.

(ز)- الحث على الصبر في طلب العلم:

لقد حثّ الإسلام عباده في آيات قرآنية وأحاديث نبوية كثيرة على طلب العلم وبيّن لهم مكانة طالب العلم والساعي عليه عند الله قال تعالى ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[1] وقال أيضا ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[2] وجعل الله أجر طالب العلم كأجر المجاهد في سبيل الله وبيّن المصطفى صلى الله عليه وسلم أنه من سلك طريق يلتمس فيه علما سهّل الله له طريقا إلى الجنة، ولقد بين الإسلام أن هذه المنزلة العالية والدرجة الرفيعة لا ينالها طالب العلم إلاّ إذا توفرت فيه خصال الصدق والأمانة والإخلاص لله عز وجل وإلا كان عمله باطلا لا حضّ له منه إلا ما يناله في هذه الدنيا من مدح الناس والترقيات التي ينالها أمّا في الآخرة فسيكون من الخاسرين، قال تعالى﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ ﴾[3]

رابعا- الأمانة العلمية في تاريخ الحضارة الإسلامية

لقد شهدت الحضارة الإسلامية بفضل التزام علمائها بذلك المنهج الرباني الذي رسمه لها القرآن الكريم وسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم جوا علميا كانت تسوده روح الأمانة العلمية والثقة المتبادلة بين العلماء وطلبة العلم في تحصيل مختلف المعارف واستطاع هؤلاء الطلبة والعلماء أن يتنزّهوا بفضل هذا المنهج الرباني من مختلف الممارسات السلبية وأن يتمكنوا من الإبداع والبراعة في مختلف العلوم الدينية واللغوية والتجريبية وأن تقدّم الحضارة الإسلامية للعالم مجموعة ناصحة من الباحثين الجادين الذين ساهمت أعمالهم في بلورة الفكر والحضارة المعاصرة من خلال أبحاثهم ونظرياتهم في علوم البصريات والهندسة والفلسفة والجبر والفلك والطب والكيمياء وصناعة الأدوية وعلم العمران البشري وغيرها.

وينقل لنا الدكتور راغب السرجاني الباحث في التاريخ الإسلامي صورا عجيبة لخلق الأمانة العلمية التي كانت سائدة عند العلماء المسلمين والتي يقول عنها أنها كانت منهج هؤلاء العلماء في كل علومهم، سواء كان علمًا شرعيًّا أو حياتيًّا إذ كانوا حريصين أشد الحرص على تحري الدقة والأمانة العلمية فيما ينقلونه عن غيرهم، حتى ولو كان النقل عن مجهولين، وكان ذلك واضحًا في كل كتبهم وتصانيفهم، ومن هذا مثلاً ما يقوله ابن الأثير في مقدمة كتابه (الكامل)، بعد أن يذكر السبب الذي من أجله كان كتابه هذا "ولا أقولُ إني أتيتُ على جميع الحوادث المتعلّقة بالتاريخ؛ فإنَّ من هو بالموصل لابد أن يشذَّ عنه ما هو بأقصى الشرق والغرب، ولكن أقول: إنني قد جمعت في كتابي هذا ما لم يجتمع في كتاب واحد، ومن تأمَّله علم صحَّة ذلك. فابتدأت بالتاريخ الكبير الذي صنّفه الإمام أبو جعفر الطبري؛ إذ هو الكتاب المعوّل عند الكافة عليه، والمرجوعُ عند الاختلاف إليه، فأخذت ما فيه من جميع تراجمه، لم أُخلّ بترجمة واحدة منها، وقد ذكر هو في أكثر الحوادث روايات ذوات عدد، كلّ رواية منها مثل التي قبلها أو أقل منها، وربّما زاد الشيء أليسير أو نقصه، فقصدتُ أتمّ الروايات، فنقلتها وأضفت إليها من غيرها ما ليس فيها، وأودعت كل شيء مكانه، فجاء جميع ما في تلك الحادثة على اختلاف طرقها سياقًا واحدًا على ما تراه، فلمّا فرغتُ منه وأخذتُ غيره من التواريخ المشهورة فطالعتها وأضفت منها إلى ما نقلته من تاريخ الطبري ما ليس فيه، ووضعتُ كلّ شيء منها موضعه.." وترى المقريزي في مقدمة كتابه (المواعظ والاعتبار) يذكر أنه سلك في كتابه هذا ثلاثة أنحاء، وهي: "النقل من الكتب المصنفة في العلوم، والرواية عمن أدركت من شيخه العلم وجِلَّة الناس، والمشاهدة لما عاينته ورأيته. فأما النقل من دواوين

---

[1] – الزمر، الآية 9

[2] – سورة المجادلة، الآية 11.

[3] – سورة الشورى، الآية20.

العلماء التي صنفوها في أنواع العلوم؛ فإني أعزو كل نقلٍ إلى الكتاب الذي نقلته منه؛ لأخلص من عهدته، وأبرأ من جريرته، فكثيرًا ممن ضمني وإياه العصر، واشتمل علينا المصر صار لقلة إشرافه على العلوم وقصور باعه في معرفة علوم التاريخ، وجهل مقالات الناس، يهجم بالإنكار على ما لا يعرفه، ولو أنصف لعلم أن العجز من قبله وليس ما تضمنه هذا الكتاب من العلم الذي يقطع عليه، ولا يحتاج في الشريعة إليه، وحسب العالم أنْ يعلم ما قيل في ذلك ويقف عليه، وأما الرواية عمن أدركت من الجِلَّة والمشايخ؛ فإني في الغالب والأكثر أصرح باسم من حدّثني إلا أن لا يحتاج إلى تعيينه، أو أكون قد أنسيته، وقلّ ما يتفق مثل ذلك، وأمّا ما شاهدته؛ فإني أرجو أن أكون - ولله الحمد - غير متهم ولا ظنين" وأبو كامل المصري من علماء القرن الثالث الهجري، والذي كان يُلقب بأستاذ الجبر، وقد صنف فيه كتابه المعروف بـ(الكامل بالجبر) فقد ذكر في هذا الكتاب أيضًا أنه إنما هو تكملة لما وصل إليه أستاذه محمد بن موسى الخوارزمي عن الجبر والمقابلة!! وأما أبناء موسى بن شاكر فقد كان لهم مع الأمانة العلمية شأنًا عجيبًا، فتراهم في أشهر كتبهم، وهو "الحيل"، يوضحون ما ليس من عملهم، وما قد يخفى على كثير من أمتهم فيقولون: " فكل ما وصفْنا في كتابنا فإنه من عَمَلنا، إلا معرفة المحيط من القطر؛ فإنه من عمل أرشميدس، وإلا معرفة وضع مقدارين بين مقدارين لتتوالى على نسبة واحدة؛ فإنه من عمل مانا لاوس" !! وهذا عالم يشهد على أبيه وأعجب من ذلك أن ترى العالم المسلم يشهد على أبيه؛ التزامًا بنهج رسول الله صلى الله عليه وسلم!! فقد ذكر ابن حبان أن علي بن المديني سُئِل عن أبيه فقال: اسألوا غيري. فقالوا: سألناك. فأطرق، ثم رفع رأسه وقال: هذا هو الدين، أبي ضعيف!! دفعته الأمانة العلمية إلى أن يعترف بالحق، فيُضعِّف أباه؛ حتى لا يُؤخذ عنه ما قد يُسيء إلى العلم، أو إلى الدين بصفة عامة.[1]

ومن أجل ضمان الأمانة العلمية اخترع العلماء المسلمون علم الأسانيد وكان كل واحد منهم يضمّن كتبه جميع الأسانيد التي أخذ عنها علمه وهي من المنهجيات العجيبة التي تختص بها الحضارة الإسلامية ولا يعرف لها مثيل عند غيرها وبها ظل العلم محفوظا موثوقا لعشرات القرون متواترا جيلا بعد جيل إلى زماننا هذا، ولقد كان هؤلاء العلماء يشددون أيّما تشديد على هذا العلم ويحذّرون من التساهل فيه، فالإمام عبد الله بن المبارك كان يقول في ذلك(الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)[2].

كما اخترع العلماء المسلمون من أجل حماية العلم من الغش والتدليس والدخلاء علم الجرح والتعديل وهو العلم الذي برع فيه علماء كالإمام الذهبي والسيوطي وغيرهم، حيث كانوا يقومون فيه بالنظر في سلوك الرجال أو العلماء وتقصى عدالتهم ونزاهتهم وصدقهم، وكانوا يسقطون الأهلية العلمية على من ثبت لديهم عدم نزاهته في نقل الأخبار أو في أخلاقه أو حتّى في حفظه ولا يعتدّون تبعا لذلك بما ينقله من علم ويعدّونه من قبيل الضعيف الذي يجب الاحتياط من علمه، أمّا إذا تبيّن لهم فحش أهليته بسبب كثرة النقائص الذي تعتريه فإنهم لا يعتدّون بعلمه كلية ويصفونه بالمتروك.

إضافة إلى علم الإسناد وعلم الجرح والتعديل الذي كان العلماء المسلمون يحفظون به المعرفة العلمية من السرقة كانوا ينشّؤون ويربون أنفسهم على ثقافة ساهمت بشكل كبير في ابتعادهم عن السرقات العلمية وهي ثقافة لا أدري أو ثقافة لا أعلم تأسيا منهم في ذلك بالمصطفى صلى الله عليه وسلم وفي ذلك يذكر الدكتور راغب السرجاني(وما أبلغ الدرس الذي علمنا إياه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو يجيب أحيانًا على بعض الأسئلة بقوله: "لا أدري"، مع كونه أعلم الخلق، وسيد البشر، وخير الرسل، يروي جبير بن مطعم رضي الله عنه أَنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْبُلْدَانِ شَرٌّ؟ قَالَ: فَقَالَ: لَا أَدْرِي فَلَمَّا أَتَاهُ جِبْرِيلُ عليه السلام قَالَ: "يَا جِبْرِيلُ، أَيُّ الْبُلْدَانِ شَرٌّ؟" قَالَ: لَا أَدْرِي حَتَّى أَسْأَلَ رَبِّي عز وجل. فَانْطَلَقَ

[1] – راغب السرجاني، الأمانة العلمية من أخلاق العلماء، بتاريخ 2017/05/28 الساعة 01:54 http://islamstory.com

[1] – نعبد الكريم مقيدش، مذكرة في أحكام التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، مكتبة إقرأ، قسنطينة، 2008، ص10.

جِبْرِيلُ عليه السلام، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَمْكُثَ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّكَ سَأَلْتَنِي: أَيُّ الْبُلْدَانِ شَرٌّ؟ فَقُلْتُ: لَا أَدْرِي، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي عز وجل أَيُّ الْبُلْدَانِ شَرٌّ؟ فَقَالَ: أَسْوَاقُهَا[1]، وليس هذا هو الموقف الوحيد في حياته صلى الله عليه وسلم؛ فقد سُئِل عن أهل الكهف، وسُئِل عن الساعة، وكذلك عن الرُّوح، وسُئِل عن ذي القرنين، ولم يُجب عن كل ذلك حتى نزل عليه الوحي بالإجابة، وهو في ذلك غير ناظرٍ ولا عابئٍ بما كان يقوله المشركون حين يتأخّر الوحي بها!! وقد وعى الصحابة رضي الله عنهم الدرس، وتعلموا منه صلى الله عليه وسلم كلمة "لا أعلم"، وصارت لهم منهجًا في الحياة وعن الهيثم بن جميل قال: "شَهِدْتُ مالكًا سُئل عن ثمان وأربعين مسألة، فقال في اثنتين وثلاثين منها: لا أدري وسُئِل عن مسألة فقال: لا أدري، فقيل: هي مسألة خفيفة سهلة، فغضب وقال: ليس في العلم شيء خفيف، وهذا ابن النفيس شيخ الطب في زمانه، ومكتشف الدورة الدموية الصغرى، تقدم إليه أحد المرضى، وسأله عن علاج لورمٍ في يده، فلمّا فحصه قال في تواضع: " أعرف صفة الورم، وأتفهَّم أسبابه، ولكنني لا أعرف له علاجًا؛ فالتمسه عند غيري" وروى الخطيب البغدادي في تاريخه عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: " العلم ثلاثة: كتاب ناطق، وسُنَّة ماضية، ولا أدري.[2]

بهذا المنهج السديد المبني على الفطرة السليمة التي تنادي بها الشريعة الإسلامية استطاعت الحضارة الإسلامية أن تسجّل حضورها في تاريخ الفكر الإنساني وترسم لها أروع اللوحات من الإبداع والإتقان العلمي الذي ما زال راسخا إلى اليوم كدليل على أصالة منهج التصور الإسلامي في حماية المعرفة العلمية من مزالق معضلة السرقات العلمية وتوفير الجو والمناخ الفكري المناسب للحياة العلمية.

الخاتمة

إن الممارسة العلمية هي ممارسة أخلاقية بالأساس وسلوك الباحث العلمي لا يمكنه أن ينفصل عن سلوكه الأخلاقي الذي يعمل على توجيه وترشيد أفعاله وسلوكياته.

ومن هذا المنطلق يقدم التصور الإسلامي المبني على مصادر الشريعة الإسلامية السمحة نفسه كأحد أنجع الحلول القادرة على مجابهة هذه المعضلة التي باتت تؤرق الجامعة والبحث العلمي ومختلف الفعاليات المهتمة بذلك وذلك من خلال منهجه الرباني الذي يستهدف التغير الداخلي في الإنسان والعمل على تعديل سلوكه بما يتوافق والفطرة الأخلاقية للإنسان وجعله يتفاعل في حياته الاجتماعية والعلمية من خلال استشعار المراقبة الذاتية والاسترشاد بمنهج الله.

ويتحقق ذلك حسب خصائص التصور الإسلامي بواسطة بناء الفرد المسلم وتنشئته على خلق الأمانة والصدق وأداء الواجبات والتوكل على الله وإدراك حقوق الآخرين وترك الكذب والخيانة والتواكل والتعدي على حقوق الآخرين وهي القيم التي من شأن الفرد في حال اكتسابها أن يتنزّه على سرقة أعمال الآخرين أو التعرض إليها.

ويقدم لنا تاريخ الحضارة الإسلامية صورة مشرفة من الإبداع العلمي والفكري الذي استطاعت أن تحققه هذه الحضارة في ضل منهج التصور الإسلامي الذي كان يحكم الحياة العلمية، وكيف استطاع أن يحمي المعرفة العلمية من هذه المعضلة المؤرقة ويمنح للباحثين والعلماء جوا تسوده الثقة والأمان والاحترام المتبادل والاعتراف الصريح بأعمال الغير التي بذلوها دون أي حرج.

---

[2]- رواه أحمد (16302) وصححه الألباني في " صحيح الترغيب " (325)

[3]- راغب السرجاني، مرجع سابق.

مراجع الدراسة

- القرآن الكريم

1- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن ج6، تحقيق هشام سمير البخاري.عالم الكتب، الرياض، 2003

2- الأسدي سعيد جاسم ، **أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية**، ط2، مؤسسة وارث الثقافية، العراق، 2008.

3- باتشيرجي أنول، **بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات**، ترجمة خالد بن ناصر آل حيّان، ط2، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

4- البارودي رشا على ، **أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، مجلة جامعة الخرطوم، 2004.

5- محمد سالم بن جمعان، **أخلاقيات البحث العلمي**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، تاريخ الزيارة 2017/06/30 الساعة 23:04 http://hust.edu.oak.arvixe.com/media/

6- الحسن عبد الباسط محمد، **أصول البحث الاجتماعي**، ط11، مكتبة وهبة، القاهرة، 1990.

7- الخير محمد السيد ، **فتح السميع المجيب من قراءة الإمام حمزة بن حبيب**، ج2، دار السداد للطباعة، الخرطوم، 2005.

8- الداودي قرواز، **فلسفة التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي**، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 19، ديسمبر 2014، جامعة سطيف.

9- شارلين هس بير وباترشيا ليفي، **البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية**، ترجمة هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

10- صوفان ممدوح عبد المومن، **دليل أخلاقيات البحث العلمي**، جامعة المنصورة، مصر، 2012.

11- عبد المومن على معمر **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة السابع أبريل، ليبيا، 2008.

12- العجوري، على **الأمن الأخلاقي(دراسة قرآنية موضوعية)**، رسالة ماجستير غير منشورة في التفسير وعلوم القرآن، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية بغزة، 2009.

13- عزام حرية محمد، **منهجيات التغير والإصلاح في ضوء سورة النساء**، ماجستير في التفسير وعلوم القرآن، الجامعة الإسلامية بغزة، 2015.

14- عمادة التقويم والجودة، **سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، السرقات العلمية ما هي ؟ وكيف أتجنبها؟**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1443هـ.

15- عودة محمود، **البحث الاجتماعي في سياق الخصخصة والتكيف الهيكلي**، ضمن كتاب مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، 16-10/18 1995، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

16- قطب سيد، **في ظلال القرآن، ج4**، ط17، دار الشروق، بيروت، 1412هـ

17- محمد قاسم محمد، **المدخل إلى مناهج البحث العلمي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.

18- محمود نور، **المنهج القرآني في تزكية الأنفس**، رسالة ماجستير في التفسير وعلوم القرآن، الجامعة الإسلامية غزة، 1012.

19- عبد الكريم مقيدش، **مذكرة في أحكام التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق**، مكتبة إقرأ، قسنطينة، 2008.

20- السرجاني راغب ، **الأمانة العلمية من أخلاق العلماء**، بتاريخ 2017/05/28 الساعة 01:54 http://islamstory.com

21- وزارة التعليم والبحث العلمي القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في: 20 جويلية 2016.

ضمان جودة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين النظري والتطبيق
- قراءة تحليلية لجودة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية-

د. فضلون الزهراء ، جامعة أم البواقي

Résumé:

Ce document traite avec la problématique de garantir la qualité de la recherche scientifique à l'Université d'Alger entre la théorie et la pratique, la recherche scientifique essentielle pour étudier et analyser les différents problèmes de la société et des phénomènes sociaux et de donner outil solutions appropriées, la recherche scientifique dans l'université algérienne est très important, mais malgré l'importance de la théorie et la nécessité de recherches sur le terrain spécial y compris dans divers domaines, mais la recherche scientifique en Algérie se heurte encore à de nombreux problèmes et les considère attribués à un manque de budget, en plus de l'absence de recherche sérieuse et parfois non respect des règles et des normes de qualité dans la La recherche et l'analyse et l'accès à des résultats objectifs envisagés véracité des chercheurs et de précision. En ce sens, cette étude est venu afin de détecter la qualité de la recherche scientifique à l'Université d'Alger, en particulier dans le domaine des sciences sociales.

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية اشكالية ضمان جودة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين النظري والتطبيق، باعتبار البحث العلمي الاداة الاساسية لدراسة وتحليل مختلف مشكلات المجتمع وظواهره الاجتماعية وإعطاء الحلول المناسبة لها، فالبحث العلمي في الجامعة الجزائرية مهم للغاية ولكن بالرغم من أهميته النظرية وضرورة القيام بالبحوث خاصة الميدانية منها وفي شتى المجالات، إلا أن البحث العلمي في الجزائر لازال يواجه العديد من المشكلات والتحيات منها نقص الميزانية المخصصة له، بالإضافة إلى عدم جدية البحوث في بعض الاحيان وعدم التزامها بقواعد ومعايير الجودة في البحث والتحليل والوصول الى نتائج موضوعية يتوخى الباحث صدقها ودقتها. ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لأجل الكشف عن مدى جودة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية خصوصا في مجال العلوم الاجتماعية.

المقدمة:

يعد قطاع التعليم العالي في الجزائر من القطاعات المهمة والاساسية في دفع عجلة التنمية في شتى المجالات، من خلال تزويد المجتمع بطاقات بشرية وإطارات جامعية مكونة تكوينا عاليا كذلك من خلال البحث العلمي وما يشتمل عليه من دراسات علمية واقعية تساهم في حل مشكلات المجتمع وتزويده بالآليات المناسبة لذلك. وبذلك نجد الجامعة الجزائرية تضطلع بمهمتين أساسيتين وهما التدريس والتكوين الجامعي والبحث العلمي إضافة إلى وظائف أخرى أفرزها اقتصاد المعرفة منها تمهين التعليم العالي وكذا ضرورة مساهمته في خدمة المجتمع...الخ.

ورغم الاهمية النظرية والتطبيقية للبحث العلمي في الجزائر إلا أننا نجده يعاني نوعا ما من التهميش والاقلال من شأنه انطلاقا من ضآلة الانفاق المادي، قلة براءات الاختراع، عدم استهلاك البحوث المنتجة(ماستر، ماجستير، دكتوراه وبحوث في مخابر البحث) وعدم استغلال نتائجها في تنمية وحل مشكلات المجتمع وانما تركها حبيسة الادراج والارشيف مغطاة بالغبار، كذلك الاهتمام متوسط الدرجة بالأستاذ الجامعي الذي هو أساس البحث العلمي ومنتجه ان صح القول.

من هذا المنطلق نتساءل عن كيفية القيام بهذه البحوث وطرق اجرائها وهل تتوفر على معايير الجودة في الانتاج، إن البحث العلمي يتطلب شروطا نوعية لأجل القيام به واخراجه في صورته النهائية وبالشكل المطلوب وهذا ما سنتناوله في هذه الورقة البحثية والتي تدور إشكاليتها حول: مدى توفر مؤشرات جودة البحث العلمي في البحوث الاجتماعية من خلال قراءتنا التحليلية لمجموعة من مذكرات التخرج ماستر للسنة الجامعية 2016-2017.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- تحديد مؤشرات البحث العلمي في الجزائر.

- ابراز محاور نظام ضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

- التعرف على مدى توفر مؤشرات جودة البحث العلمي في البحوث الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة أم البواقي.

خطة الدراسة: للإجابة على اشكالية هذه الدراسة تم تقسيم هذه المداخلة إلى المحاور التالية:

أولا: مؤشرات البحث العلمي في الجزائر.

ثانيا: محاور نظام الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي.

ثالثا: مدى توفر مؤشرات جودة البحث العلمي في البحوث الاجتماعية.

أولا: مؤشرات البحث العلمي في الجزائر:

" حسب التل 1998 فإن البحث العلمي هو وسيلة الانسان لإيجاد الحقائق العلمية عن ذاته أو بيئته ومجتمعه أو عن الكون سالف الزمن أو حاضره أو مستقبله، وهو وسيلة الانسان لإيجاد الحلول للمشكلات التي تقابله والصعاب التي تعيق حياته. وهو وسيلة الانسان لمضاعفة موارده المالية والمعنوية، وهو كل جهد علمي منظم يهدف الى تنمية المعرفة الانسانية.

وحسب جابر 1999 فإن البحث العلمي هو أكثر الوظائف التصاقا بالجامعة لسببين:

الاول: لأن الجامعة تتوفر على موارد فكرية وبشرية قادرة على القيام بنشاطات الابحاث المرتبطة بحاجات التنمية للدول.

ثانيا: الجامعة تعد المؤسسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الابحاث بصورة انضباطية، والتي يمكن أن تقدم الخدمات الاستشارية التي تحتاجها قطاعات المجتمع المختلفة سواء كانت حكومية أم من القطاع الخاص[1]."

" لا تقتصر مهمة التعليم العالي على نشر العلم ولكنه يهدف لترقيته والنهوض به من خلال البحوث والدراسات التي يقوم بها الطلبة والأساتذة في مختلف المجالات بغية تعزيز التراث الثقافي للأمة والحضارة الإنسانية. فالأستاذ الجامعي مكلف بمهمتين وهما التدريس والبحث وكلاهما مهمتان رئيسيتان [2] رابح تركي ، سنة1990 ، ص 71-73

" في الآونة الاخيرة ثمة تقدم أحرزه قطاع البحث العلمي بالجزائر بعد تأخر، قبل عام 2008 كانت موازنة البحث العلمي هناك جد متواضعة إذ لم يخصص له سوى 0.28 % من اجمالي الناتج المحلي وتجلى ذلك في ضعف المنتوج العلمي من قلة المنشورات العلمية وبراءة الاختراع المسجلة من قبل الباحثين، كذلك ضعف التعاون بين الجهات البحثية من جامعات ومراكز الابحاث من جهة والقطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الدولة من جهة أخرى. ومع بداية عام 2009 لاحت بشارات العافية، عندما وضعت الجزائر استراتيجية خاصة بمستوى البحث العلمي والنهوض بع حتى عام 2017." [3]

" وحول أهم رهانات البحث العلمي في الجزائر أشار عبد الحميد أوراق المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالجزائر إلى أن البحث العلمي كان غائبا عن الواقع الاقتصادي والمجتمع الجزائري حتى عام 1998 إذ تم اصدار أول قانون للبحث العلمي، وأعطيت له أولوية إنشاء الصندوق الوطني لتمويل القطاع وخلال البرنامج الخماسي الاول الممتد من 1998-2002 كانت المهمة منصبة على تجسيد مفهوم البحث العلمي ميدانيا وخلق المؤسسات التي تسيره، بإنشاء المختبرات وتمويل البحوث.

كما أشار "أوراق" الى أن التمويل كان عائقا كبيرا حال دون احراز التقدم في مجالات البحث العلمي، إلا أن هيكلة البحث العلمي لم تكن جيدة حيث لم تسمح بنيته التحتية بإنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا، فمررنا بعد ذلك بمرحلة ضعف واضح حتى عام 2008.

بعد هذا تم اصدار القانون الثاني الخماسي للبحث العلمي الممتد من 2008-2012 وهي المرحلة التي شهدت انشاء المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي عام 2009، وتركزت مهامها حول ضمان ترقية البحث العلمي بتدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد، وتحديد الوسائل الضرورية للبحث والتطوير وتوفيرها والعمل على تثمين نتائج هذا البحث، ودعم تمويل الدولة لكل الانشطة العلمية. وكل هذا يتطلب الانفاق الكثير على القطاع وقد وصل الان إلى 0.5 % من اجمالي الانتاج المحلي.

---

[1] أحمد محمود الخطيب وعادل سالم معايعة، الادارة الابداعية للجامعات، جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، الاردن، ط1، 2006، ص47.

[2] رابح تركي، أصول التربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 1990، ص ص 71-73.

[3] توفيق بوقعدة، حول الانفاق على البحث العلمي في الجزائر وتمويله، 2016. من الموقع: m.scidev.net
تاريخ الاسترجاع: 17-06-2017 على الساعة 13:58 مساءا.

كانت من أولويات المديرية هيكلة القطاع وتقديم نظام وطني متكامل للبحث، وزيادة عدد الباحثين والأكاديميين والرفع من مستوى التجهيزات العلمية والمنشآت، ويمكن القول الآن أن النتائج جد مرضية.

لقد انتقلنا من 600 مخبر بحث في عام 2008 الى 1400 مخبر في 2016 داخل الجامعات. وكل الجامعات الجزائرية الان أصبحت مهيكلة بمختبرات بحث وفي كل المجالات والتخصصات ومجهزة بأدوات بحث بمواصفات عالمية، وهو ما زاد من عدد الباحثين في كل التخصصات، أيضا انتقلنا من 1200 أستاذ باحث إلى 30 الف أستاذ باحث داخل الجامعات اضافة الى 60 الف طالب دكتوراه.

أما خارج الجامعات فهناك 30 مركز بحث على المستوى الوطني يشارك فيها 2500 باحث دائم، وهي مراكز تهتم بالبحث التطبيقي والتطوير التكنولوجي بشكل خاص."[1]

"بدأت الانعكاسات الايجابية أيضا على المنشورات العلمية اذ انتقلنا من 12الف بحث منشور في المجلات العلمية رفيعة المستوى في عام 2008 الى 45 الف بحث في عام 2015 فمعدل نمو.

المنشورات العلمية في الجزائر يعد من أعلى المعدلات على المستوى الدولي، وفي هذا المجال صنفت الجزائر في مراتب متقدمة في القارة الافريقية بل إنها تستأثر بالمرتبة الاولى في بعض التخصصات: الفيزياء، الكيمياء والهندسة والرياضيات. كل هذه التطورات إضافة الى توجيه تمويل خاص لإنشاء هيئات علمية متخصصة وشراكات دولية كان آخرها افتتاح المعهد الدولي للبحث والتنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة في نهاية 2015 أعطى دفعا قويا لعجلة البحث العلمي.

وأشار "رواق " فيما يخص الهوة بين البحث العلمي والقطاعين الاقتصادي والاجتماعي أن هذه إحدى نقاط الضعف في البحث العلمي بالجزائر، ونحن نسعى لمعالجتها من خلال تجسيد الفكرة العلمية لتصبح منتجا أو خدمة وهو المفهوم الجديد الذي نسعى لتحقيقه في الميدان من خلال القانون التوجيهي للبحث. لقد بدأنا في العمل على موائمة الاهداف العلمية مع الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وتجنيد الاسرة العلمية وهيكلتها في إطار كيانات البحث التي أقرها القانون، إضافة إلى تحسين جهاز التمويل وفق هذا الهدف، ولذا جاء القانون التوجيهي للبحث العلمي وقانون الاستاذ الباحث لتحقيق هذه الغاية.[2]

بالرغم من كل هذه التحسينات في مجال البحث العلمي إلا أن الواقع يبين لنا أن هذا التطور هو من الجانب الكمي فقط والجامعة الجزائرية مازالت أمام رهان النوعية في البحث العلمي لأنه لو أردنا النوعية لبحثنا عن كم من هذه المخابر تعمل فعلا وما هي انجازاتها وماهي أهم البحوث المنجزة وكيف سيستفاد منها المجتمع كلها أسئلة تشير الى تغييب الجانب الكيفي في المعادلة والتركيز على الكم أكثر شيء.

"الجزائر من ضمن الدول العربية التي تسعى الى النشر العلمي إلا أن معدل النشر في الدول العربية يتسم بالضعف حيث أنه في الفترة من 1980-1985 مثلا لا يتعدى مجموع أوراقها 500 ورقة بحثية بمعدل 100 ورقة في العام، ومن 2000-2005 ارتفع

[1] بوقعدة، المرجع السابق.

[2] بوقعدة، المرجع السابق.

من 1000-10000 ورقة بحثية بمعدل 200-2000 ورقة في العام. أما اسرائيل من 1980-1985 نشرت 30000 ورقة بحثية، وبين عامي 2000-2005 حوالي 67000 ورقة بحثية".[1]

ثانيا: محاور نظام الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي.

"- محور جودة الهيئة التدريسية:

ليس هناك خلافا حول الدور الهام الذي يقوم به عضو هيئة التدريس في انجاز العملية التعليمية، و تحقيق أهداف المؤسسة التي يعمل بها، و يقصد بجودة عضو هيئة التدريس :

تأهيله العلمي والسلوكي والثقافي، وخبراته العلمية التي تتكامل بدورها مع تأهيله العلمي، الأمر الذي يسهم حقا في إثراء العملية التعليمية وفق الفلسفة التربوية التي يرسمها المجتمع.

- محور جودة الطالب:

الطالب هو حجر الزاوية في العملية التي أنشئت من اجله، ويقصد بها مدى تأهيله في مراحل ما قبل الجامعة علميا وصحيا وثقافيا ونفسيا، حتى يتمكن من استيعاب دقائق المعرفة، وتكتمل متطلبات تأهيله،

وبذلك يضمن أن يكون هؤلاء الطلاب من صفوة الخريجين القادرين على الابتكار وتفهم وسائل العلم وأدواته.

- محور جودة البرامج التعليمية و طرق التدريس :

ويقصد بجودة البرامج التعليمية شمولها وعمقها ، ومرونتها واستيعابها لمختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية، ومدى تطويعها بما يتناسب مع المتغيرات العامة وإسهامها في تكوين الشخصية المتكاملة. الأمر الذي من شانه أن يجعل طرق التدريس بعيدة تماما عن التلقين ومثيرة لأفكار وعقول الطلاب من خلال الممارسات التطبيقية لتلك البرامج و طرق تدريسها.

- محور جودة المادة التعليمية:

ويقصد به جود محتوياتها وتحديثها المستمر بما يواكب التغييرات المعرفية والتكنولوجية، بحيث يساعد الطالب على توجيه ذاته في دراساته وأبحاثه في جميع أنواع التعليم التي تتطلبها المؤسسة منه. كما يجب أن توفر الكتب النشاط التعليمي الذي يكون فيه الطالب محور الاهتمام ، ويعمل على خلق اتجاهات ومهارات ضرورية لديهم ،الأمر الذي يسهم في زيادة وعي الطلاب ومن ثم القدرة على التحصيل الذاتي للمعلومة بالبحث والاطلاع مما يثري التحصيل والبحث العلمي.

جودة المباني التعليمية وتجهيزاتها: المبنى التعليمي وتجهيزاته محور هام من محاور العملية التعليمية، حيث يتم التفاعل بين مجموع عناصره وجودة المباني وتجهيزاتها أداة فعالة لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم ،لما لها من تأثير فعال على العملية التعليمية و جودتها ، و يشكل إحدى علاماتها البارزة. ومن الجدير بالذكر أن المباني التعليمية بمشتملاتها المادية والمعنوية مثل قاعات التهوية ،الإضاءة ،المقاعد والصوت وغيرها من المشتملات التي تؤثر على جود التعليم ومخرجاته. وكلما حسنت واكتملت قاعات التعليم كلما اثر ذلك بدوره على قدرات أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

[1] علي السيد الشخيبي، آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2012، ص 46.

- محور جودة الإنفاق على التعليم :

يمثل تمويل التعليم مدخلا بالغ الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي، ودون التمويل اللازم يقف نظام التعليم عاجزا عن أداء مهامه الأساسية، أما إذا توفرت له الموارد المالية الكافية قلت مشكلاته وصار من السهل حلها، ولا شك أن جودة التعليم على وجه العموم تمثل متغيرا تابعا لقدر التمويل في كل مجال من مجالات النشاط. ويُعد تدبير الأموال اللازمة للوفاء بتمويل التعليم أمرا له أثره الكبير في تنفيذ البرامج المخطط لها، كذلك فان سوء استخدام الأموال سيؤدي حتما إلى تغيير في خطط وبرامج التعليم، الأمر الذي يؤثر حتما على جودة التعليم .

- محور جودة الإدارة التعليمية والتشريعات واللوائح:

ليس هناك اختلاف على أن قيادة الجودة الشاملة تعتبر أمرا حتميا، وجودة الإدارة التعليمية(الجامعية) تتوقف إلى حد كبير على القائد، فإذا فشل في إدراكه للمدخل الهيكلي نحو إدارة الجودة الشاملة فمن غير المحتمل أن يتحقق أي نجاح.

ويدخل في إطار جودة الإدارة التعليمية الجامعية جودة التخطيط الاستراتيجي ومتابعة الأنشطة التي تقود إلى خلق ثقافة إدارة الجودة الشاملة ، أما جودة التشريعات واللوائح لابد أن تكون مرنة وواضحة ومحددة حتى تكون عونا للإدارة الجامعية، كما يجب عليها أن تواكب كافة المتغيرات والتحولات من حولها ومن ثم يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار لأنها توجد في عالم متغير تؤثر تتأثر به. [1]

- محور جودة البحث العلمي:

- إنشاء هيئات عليا للبحث العلمي ضمن الوزارة.

- البحث العلمي لخدمة أهداف التنمية وحل المشكلات الوطنية.

- اعطاء الحوافز للجامعات لكي تنتج بحوثا علمية موائمة وذات مستوى متميز. [2]

"وحتى تتحقق جودة البحث العلمي لابد أن نأخذ بتوجه أن تكون الجامعة مجتمعا ينهمك أعضاؤه بجدية في البحث عن خلق ونشر المعرفة وتقدم العلوم والمساهمة في تطوير التجديدات والابداعات التكنولوجية." [3]

وحسب أبو ملحم 1999 لا يمكن لأية جامعة أن تنجح في ضمان جودة بحثها العلمي ونشاطها البحثي مالم تتوفر مجموعة الشروط:

- وجود عدد وافر ومتنوع من الباحثين والعلماء المبدعين.

- المناخ الاكاديمي الملائم وما يتطلبه من أجهزة علمية ومختبرات وأجواء اجتماعية ونفسية ومادية ملائمة، ونظم إدارية وتنظيمية مريحة توفر للباحث الانكباب على بحثه والتفرغ له.

- الاموال الكافية لنشاطات الابحاث.

---

[1] محمد حسن حمدات، وظائف وقضايا معاصرة في الادارة التربوية، دار حامد للنشر والتوزيع الاردن، ط1، 2007، ص ص 281-286.

[2] نعيم ابراهيم الظاهر، إدارة التعليم العالي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد الاردن، ط1، 2013، ص78.

[3] علي أحمد مذكور، التعليم العالي في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2000، ص194

- الوقت الكافي لإجراء الابحاث.

- الحرية الاكاديمية.

وبهذه الشروط تمكنت جامعات الغرب من إدخال تغييرات جذرية على برامجها التعليمية ونظمها الادارية وأبحاثها العلمية وساهمت بدور ايجابي في تصميم البرامج النووية وبرامج الفضاء والصواريخ، ولاقت تشجيعا متواصلا من طرف الدولة، التي لم تكتفي بتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة والقوانين المنظمة...بل ذهبت الى ابعد من ذلك بوضع الاموال الطائلة تحت تصرفهم. [1]

ثالثا: مدى توفر مؤشرات جودة البحث العلمي في البحوث الاجتماعية:

في هذا العنصر سنحاول اسقاط بعض مؤشرات جودة البحث العلمي في ما يخص كتابة البحوث العلمية الاجتماعية، ولذلك ارتأيت أن أقوم بقراءة تحليلية لبعض مؤشرات الجودة في مجموعة من مذكرات الماستر التي شاركت في مناقشتها في جامعة أم البواقي، وذلك للوقوف على تلك المؤشرات في الكتابة العلمية للبحوث الاجتماعية ومدى توفرها في الرسائل الجامعية كأحد أنواع البحوث العلمية، ليتم تقييم هذه الاعمال مناصفة بين الاستاذ والطالب. وقد تم اختيار عشرة(10) مذكرات تم اختيارها بطريقة المسح الشامل للمذكرات التي شاركت الباحثة في مناقشتها خلال هذه السنة الجامعية 2016-2017 .

تم ادراج مجموعة من المؤشرات والتي حاولنا من خلالها التعرف على مدى توفر واشتمال مذكرات التخرج طور الماستر في علم الاجتماع وعلوم التربية(10 مذكرات تمت مناقشاتها كما سبق وأن أشرنا) على هذه المؤشرات والتي نرى أنها من مؤشرات جودة البحث العلمي نذكر هذه المؤشرات ثم نحاول قراءة النسب المئوية الخاصة بكل مؤشر مع ادراج قراءة تحليلية:

- مؤشر ملائمة المحتوى للموضوع.

- الالتزام بالمنهجية العلمية في كتابة البحث العلمي.

- التحكم في لغة البحث.

- التحكم في صياغة إشكالية البحث.

- دقة التحليل في النتائج المتوصل اليها.

- توفر المراجع الحديثة وذات صلة بالموضوع.

- الاصالة والمساهمة في اثراء المعرفة.

وفي مايلي ندرج **القراءة الاحصائية** من خلال تصميمنا الجداول التالية:

[1] الخطيب ومعايعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-49.

الجدول رقم1: مدى توفر مؤشر ملائمة المحتوى للموضوع

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
جيدة	6	%60
متوسطة	3	%30
ضعيفة	1	%10
المجموع	10	%100

يتبين لنا من خلال الجدول أن نسبة 60% من مذكرات التخرج طور الماستر تتوفر على مؤشر ملائمة المحتوى للموضوع بمعنى التحكم في اختيار الموضوع وملائمته للمحتوى الخاص به بصورة كبيرة، في حين أن ما نسبته 30% من المذكرات تتوفر على ملائمة المحتوى بصورة متوسطة ثم تليها نسبة 10% ضعيفة وهذا ما يجعلنا نأخذ بأعلى نسبة وهذا يشير الى أن أكبر نسبة من عينة المذكرات تتوفر على مؤشر الملائمة.

الجدول رقم 2: مدى الالتزام بالمنهجية العلمية في كتابة البحث العلمي

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
كبيرة	3	%30
متوسطة	4	%40
ضعيفة	3	%30
المجموع	10	%100

توضح لنا النتائج المبين في الجدول رقم 2 أن أعلى نسبة هي نسبة الالتزام بالمنهجية بصورة متوسطة 40% ثم تليها نسبة 30% في كلتا الحالتين بصورة كبيرة وبصورة ضعيفة حيث أن هناك تذبذب في منهجية البحث بالنسبة للطلبة حيث أنهم غير متمكنون تماما من منهجية البحث مما يجعل ذلك يؤثر سلبا على الشكل النهائي للبحث العلمي الذي يقومون به.

الجدول رقم 3: مدى التحكم في لغة البحث

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
جيدة	4	%40
متوسطة	4	%40
ضعيفة	2	%20
المجموع	10	%100

في الجدول رقم 3 التحكم في لغة البحث كان متوازيا بين التحكم بصورة كبيرة والتحكم بصورة متوسطة ما نسبته 40% من المذكرات في حين أن نسبة20% من المذكرات التحكم في لغة البحث فيها ضعيفا. وهذا راجع الى عدم التزام الطالب بتقنيات الكتابة العلمية.

الجدول رقم 4: مدى التحكم في صياغة اشكالية البحث.

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
جيدة	4	%40
متوسطة	3	%30
ضعيفة	3	%30
المجموع	10	%100

يتبين لنا من خلال الجدول أن ما نسبته40% من مذكرات التخرج يتوفر بها مؤشر التحكم في صياغة الاشكالية بصورة جيدة، في حين أن النسبة 30% من المذكرات تتوفر على التحكم في صياغة الاشكالية بصورة متوسطة و 30% من المذكرات التحكم في صياغة الاشكالية بها ضعيف.

الجدول رقم 5: مدى دقة التحليل في النتائج المتوصل اليها.

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
كبيرة	2	%20
متوسطة	6	%60
ضعيفة	2	%20
المجموع	10	%100

توضح لنا نتائج الجدول رقم 5 أن ما نسبته 60% من مذكرات التخرج تتوفر على دقة التحليل بصورة متوسطة في حين أن في 20% من المذكرات دقة التحليل كبيرة لكن النسبة قليلة تشير إلى أن الطلبة ضعيفي التحليل وهذا ما ظهر لنا نفس النسبة 20% من المذكرات تحتوي على تحليل ضعيف.

الجدول رقم 6: مدى توفر المراجع الحديثة وذات صلة بالموضوع.

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
كبيرة	3	%30
متوسطة	6	%60
ضعيفة	1	%10
المجموع	10	%100

يتبين لنا من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن ما نسبته 60% من مذكرات التخرج توفرت على مراجع حديثة وذات صلة بالموضوع بصورة متوسطة، في حين أن 30% من المذكرات تتوفر على المراجع بصورة كبيرة و10% من المذكرات المراجع المعتمدة بها ضعيفة.

الجدول رقم 7: الاصالة والمساهمة في اثراء المعرفة.

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
جيدة	2	%20
متوسطة	6	%60
ضعيفة	2	%20
المجموع	10	%100

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول يتبين لنا أن 60% من المذكرات مواضيعها فيها أصالة وتضفي الى المعرفة ولكن بصورة متوسطة فقط في حين أن 20% من المذكرات أصالتها واثراؤها جيد وما نسبته 20% ليس به أصالة ضعيف المساهمة في اثراء المعرفة.

قراءة تحليلية للنتائج:

من خلال قراءتنا الاحصائية الموضحة في الجداول أعلاه ومن خلال الشواهد الاحصائية يتبين لنا أن مذكرات التخرج ماستر كأحد أنواع البحث العلمي في الجامعة والتي يقوم بها الطالب الجامعي بتوجيه من الاستاذ المشرف على ذلك العمل أنها تتوفر الى حد ما على مؤشرات جودة البحث العلمي، من مؤشرات المحتوى والشكل والمنهجية المستخدمة ولو كانت درجة التوفر متوسطة في غالب الاحيان تليها بصورة كبيرة ونجد بعض المذكرات ضعيفة المحتوى وضعيفة النتائج والتي لا ترقى لان تكون بحثا علميا، يؤخذ بنتائجه من الناحية النظرية بطبيعة الحال لأنه كما هو معروف أن البحث العلمي الذي هو في رفوف مكتبات الجامعة يستفاد منه فقط في التأصيل النظري والتعرف على طرق معالجة المواضيع المشابهة، في حين أنه يبقى حبيس الادراج والرفوف ولا يمكنه الخروج عن ذلك.

فالتحدي الذي يواجه البحث العلمي في الجزائر هو أنه لا يستفاد من نتائجه لا داخل الجامعة ولا خارجها، حتى خارج الجامعة وعند قيام الطلبة بخرجات ميدانية لمعالجة بعض المواضيع يجدون صعوبات في التعامل مع الميدان من ناحية مصداقية المعطيات وعدم تجاوب المسؤولين عن ذلك معهم، فهل هذا شك في مصداقية نتائج البحث العلمي الجامعي أم أنه يدخل في ضعف العلاقة بين الجامعة عموما ومحيطها السوسيواقتصادي؟

فالعبرة ليست بكثرة طلبة الماستر والدكتوراه ولا كثرة المخابر العبرة بجودة ونوعية المحتوى ومدى تقديمه لخدمات تنموية للمجتمع. وتبقى مذكرة الماستر مرحلة أولية من البحث تحتاج الى دعم من طرف المشرف والى ارادة من طرف الطالب والى احتواء من طرف المؤسسة الجامعية.

وبالتالي فهذه الدراسة هي تجسيد لواقع كتابة البحث العلمي في قسم العلوم الاجتماعية والتي تبين أن البحث العلمي مازال يعاني من بعض الاضطرابات الخاصة بالالتزام بقواعد المنهج السليم وكذا القيمة المضافة وهذه عينة صغيرة من مجتمع كبير تختلف فيه الرسائل الجامعية وتتنوع ما بين مذكرات ماستر وماجستير ورسائل دكتوراه ارتأينا أن تمس هذه الدراسة المرحلة الاولية من البحث العلمي الاكاديمي ولنا الوقت الكافي للقيام بدراسات اخرى نعتمد فيها على منهج تحليل مضمون رسائل جامعية أخرى أعلى درجة من درجة الماستر لنتعرف على مدى توفرها على معايير الجودة في البحث العلمي.

- التوصيات والاقتراحات:

إن جودة البحث العلمي رهان من الرهانات والتحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية خصوصا والدولة الجزائرية عموما، لما لنتائج البحث العلمي من أهمية في تحقيق التنمية المجتمعية، فتوفر مؤشرات الجودة والامانة العلمية وتفادي الغش والسرقات العلمية وكذا الالتزام بالضوابط المنهجية في كتابة الابحاث العلمية يؤدي لا محالة إلى تحقيق نتائج سليمة ودقيقة تفرض نفسها كحلول لمشكلات تنتظر الانفراج.

وانطلاقا مما جاء في هذه الورقة البحثية ارتأينا أن ندرج مجموعة من التوصيات كالتالي:

- ضرورة تفعيل خلايا ضمان الجودة في الجامعة والعمل على نشر ثقافة الجودة في البحث العلمي.

- الالتزام بوضع مساطر إجرائية لمعايير جودة الكتابة العلمية للرسائل الجامعية.

- الاخذ بعين الاعتبار بنتائج البحوث العلمية الجامعية وضرورة ربط البحث العلمي الجامعي بالتنمية المجتمعية(ربط نتائج البحث العلمي بما يوجد من مشكلات في المجتمع والمساهمة في حلها).

- التحسيس بخطورة الغش والسرقة العلمية وتأثيرها السلبي على ضمان جودة البحث العلمي.

قائمة المراجع:

(1) أحمد محمود الخطيب وعادل سالم معايعة، الادارة الابداعية للجامعات، جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، الاردن، ط1، 2006.

(2) توفيق بوقعدة، حول الانفاق على البحث العلمي في الجزائر وتمويله، 2016. من الموقع: m.scidev.net تاريخ الاسترجاع: 17-06-2017 على الساعة 13:58 مساءا.

(3) رابح تركي، أصول التربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 1990.

(4) علي السيد الشخيبي، آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2012.

(5) علي أحمد مذكور، التعليم العالي في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2000.

(6) محمد حسن حمدات، وظائف وقضايا معاصرة في الادارة التربوية، دار حامد للنشر والتوزيع الاردن، ط1، 2007.

(7) نعيم ابراهيم الظاهر، إدارة التعليم العالي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد الاردن، ط1، 2013.

الالتزام الأخلاقي للباحث ... السبيل لتحقيق جودة وتميز البحث العلمي

د. حمزاوي، أستاذ محاضر قسم أ ، جامعة عباس لغرور/ خنشلة.

ملخص:

تعد أخلاقيات البحث العلمي أحد الاهتمامات الأساسية في البحوث العلمية، ولضمان الالتزام بهذه الأخلاقيات في إجراء البحوث فإنه يستلزم على الباحث التحلي في بحثه سواء كان أطروحة جامعية أو مقالا أو بحثا مقدما لمؤتمر علمي بمجموعة من الخصال أهمها: الأمانة العلمية، التواضع، الموضوعية، الصبر، وغيرها من الصفات حتى يستطيع تحقيق جودة بحثه وتميزه بما يخدم تطور المجتمع وتقدمه.

Abstract :

The ethics of Scientific Research is one of the main concerns of Scientific Research .To ensure that such ethics are adhered to in the conduct of research, It requires the researcher to analyze in his research whether it is a university thesis, an essay or a research in advance of a scientific conference with a number of characteristics including the most important of which: Scientific honesty, humility, objectivity, patience, and other qualities so that he can achieve the quality of his research and distinguish it to serve the development and progress of society.

مقدمة:

تقع على عاتق الباحث العديد من المسؤوليات الاجتماعية والالتزامات الأخلاقية، إذ يتعين عليه اختيار الموضوعات البحثية التي تسهم في إلقاء الضوء على المشكلات الاجتماعية الجادة التي يعاني منها المجتمع، إلى جانب تطوير المناهج والإجراءات المستخدمة في البحوث الأساسية للإفادة منها في البحوث التطبيقية، وتوجيه وترشيد السياسات الاجتماعية.

وترتبط الالتزامات الأخلاقية للأستاذ الباحث بمفهوم المسؤولية كونها ترتبط بالأساس الأخلاقي والتربوي للباحث. وتتمثل هذه المسؤولية في أن يحاول الأستاذ جاهدا أن يقدم في أقواله وأفعاله نموذجا يحتذي به طلابه، ويتمثلون به. ولا يقف ما نقصده في النموذج بالاجتهاد والالتزام العلميين فقط، وإنما يمتد ليشمل كل جوانب شخصية الأستاذ.

وعليه، فإن البحث العلمي الجيد والمتميز والمحقق للغرض الذي يتوخاه الباحث -سواء كان أطروحة، أو بحثا مقدم لمؤتمر علمي أو مقالا للنشر في دورية علمية- ينبغي أن تتوافر فيه مجموعة من الشروط والمستلزمات البحثية الأساسية التي ترتكز على التزام الباحث بجملة من المعايير الأخلاقية عند قيامه بهذه البحوث أهمها: الأمانة، الموضوعية والتواضع مما يعمل على تحقيق جودة البحث وتميزه. لهذا تأتي هذه الورقة البحثية لمناقشة جملة من المحاور نستهلها بمفاهيم أساسية ثم التطرق لأهم القضايا الأخلاقية في تنفيذ البحوث العلمية، جودة البحث العلمي وتميزه، لنصل في النهاية إلى دور المعايير الأخلاقية في تطوير البحث العلمي وتميزه.

أولا-مفاهيم أساسية:

1. **تعريف البحث العلمي:**

حظي البحث العلمي بحظ وافر من التعاريف نوردها فيما يلي:

1. "البحث العلمي هو عملية تقصي منظمة باتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بغرض التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها" [1]
2. عملية استقصاء منظمة ودقيقة لجمع الشواهد والأدلة بهدف اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة أو تكملة ناقص أو تصحيح خطأ على أن يتقيد الباحث باتباع خطوات البحث العلمي وأن يختار المنهج والأدوات اللازمة للبحث وجمع المعلومات.[2]
3. "نشاط علمي يتمثل في جمع المعطيات وتحليلها بهدف الإجابة عن مشكلة بحث معينة"[3]

إن التعاريف السابقة تدل على أهمية البحث العلمي وضرورته في اكتشاف وتقصي المعلومات بصورة منتظمة وموضوعية من

أجل تحقيق التطور والتقدم في مختلف المجالات.

2. **أخلاقيات البحث العلمي:**

إن البحث العلمي عملية أخلاقية ومنهجية. لذا يستلزم على الباحث أن يكون متسلحاً بمواصفات أخلاقية تتوافق مع المواصفات

المعرفية والمنهجية. ولذلك فالبحث العلمي له أخلاقيات ينبغي مراعاتها والالتزام بها. ونعني بالأخلاقيات العملية التي تتم عن طريقها تأكيد الالتزام بقيم أخلاقية معينة وتحديد الصواب والخطأ. وهكذا فإن الأخلاقيات هي عملية البحث عن المعايير الأخلاقية، وتعرف بأنها: "المبادئ الأساسية التي تقوم عليها القوانين والأعراف وفقا للقواعد المعمول بها التي تلتزم بها الفئات

[1] السعيد مبروك ابراهيم: البحث العلمي ودوره في التنمية في العالم الرقمي، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، مصر، 2015، ص08.

[2] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3] موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 70.

المهنية المتخصصة. كما تعتبر قواعد بناءة لضبط السلوك، وتستهدف تحديد الأفعال والعلاقات والسياسات التي ينبغي اعتبارها صحيحة أو خاطئة"[1]

أما أخلاقيات البحث العلمي فتعرف بأنها "مبحث من مباحث علم الأخلاق يقصد به إحياء المثل الأخلاقية للبحث العلمي لدى الباحثين والدارسين وطلاب العلم التي تحفظ للعلم كيانه وللبحث قوامه" [2]

3. القيم الأخلاقية:

يذهب روكيه Rokeah أن هناك أربع قيم يلتزم بها الباحث العلمي هي القيم الأخلاقية وقيم الكفاءة والقيم الشخصية والقيم المجتمعية. وتشير القيم الأخلاقية إلى "القرارات التي يم اتخاذها بناء على المبادئ الأخلاقية التي تمدنا بما هو صواب والذي يجب أن نلتزم به مثل أنه من الخطأ التمييز بين الناس على أساس العرق أو الجنس عند تنفيذ البحوث العلمية"[3]

4. الالتزام الاخلاقي:

لقد اصطلح أهل العلم على أن لكل علم آدابه وأخلاقه وضوابطه المتعارف عليها، والتي لابد من الالتزام بها، لهذا عرف الالتزام الأخلاقي بأنه "وعي المعلم بحجم ونوع الآثار الخلقية لتصرفاته بهدف خلق البيئة الأخلاقية الملائمة للالتزام الخلقي وتطوره سواء على مستوى الفرد أو الجماعة" [4]

5. مفهوم الأمانة العلمية:

تعرف الأمانة العلمية بأنها: "التزام الباحث بخصائص المنهج العلمي السليم، وأن يرد كل شيء إلى أصله، وأن يكون أمينا وصادقا في كافة مراحل البحث" [5]

كما يقصد بها "نسب الآراء إلى قائليها الحقيقيين، وتمحيص الآراء المنقولة من مصادر متعددة وذلك لغرض التحقق من صحة النسب"[6]

6.مفهوم التميز البحثي:

يستخدم مفهوم التميز لوصف الحد الأقصى من الجودة، ويمكن التعبير عنه بالإبداع والتفوق على الآخرين عندما يضيف الفرد أشياء أخرى مبتكرة فيحقق التميز. أما التميز البحثي فيشير إلى "الجودة البحثية، بمعنى توافر مجموعة من المعايير أو المواصفات ذات الجودة في البحث العلمي" [7]

---

[1] أماني اسماعيل: مفهوم أخلاقيات البحث العلمي والضوابط الأخلاقية لإجراء البحوث، متاح على الرابط: http://kenanaonline.com/users/Amany2012/posts/749631، تاريخ الاطلاع: 2017/06/19. 15.00

[2] ممدوح عبد المنعم صوفان وآخرون: دليل أخلاقيات البحث العلمي، كلية العلوم دمياط، جامعة المنصورة، مصر، 2012، ص12.

[3] جمال شحاته حبيب: قضايا منهجية في البحث في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، دار الكتب والوثائق القومية، 2013، ص320.

[4] محمد سالم بن جمعان: أخلاقيات البحث العلمي، ص03، متاح على الرابط: hust.edu.oak.arvixe.com/.

[5] مبروكة عمر محيريق: الدليل الشامل في البحث العلمي، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2008، ص51.

[6] عبد القادر الشيخلي: قواعد البحث القانوني –الجوانب الشكلية والموضوعية– دار الثقافة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2010 ، ص153.

[7] منال سيد يوسف: التميز البحثي المفهوم والأسس والمتطلبات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2015، ص23.

وفي موضع آخر يعرف البحث المميز بأنه "البحث الذي يخضع للتدقيق والتقييم من قبل الخبراء في المجال، وله تأثير كبير في تطوير مجال البحث كونه يقدم إسهاما مفيدا للمجتمع على المدى القصير أو الطويل. والتميز البحثي مرادف للبحوث ذات الجودة العالية، ومن ثم فهو انعكاس لجودة التعليم العالي"[1]

ثانيا-قضايا أخلاقية في تنفيذ البحوث العلمية:

1-أهمية الالتزام الأخلاقي:

للالتزام الأخلاقي أهمية بالغة في البحوث العلمية نظرا لإسهامه بشكل إيجابي في الارتقاء بالمستوى العلمي، ويوضح محمد سالم بن جمعان هذه الأهمية في دراسة معنونة بـ: أخلاقيات البحث العلمي مشيرا إلى أن الاتصاف بالالتزام الأخلاقي يؤدي إلى قلة الممارسات غير العادلة ومن ثم انتشار العدالة خاصة فيما يتعلق بإجراءات الترقيات والحوافز والمكافآت وغيرها. كما يؤدي التزام الجميع بأخلاقيات العمل إلى خلق البيئة الملائمة للتنافس الشريف بين أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالبحث العلمي، وزيادة إنتاجهم العلمي من الكتب والمراجع العلمية، مما ينعكس أثره في الارتقاء بالمستوى العلمي للطلاب (كمخرجات) ويتيح فرص التفوق واكتساب ميزة التنافس بتخريج طلاب متميزين وفقاً لمتطلبات سوق العمل، ويتمتعون بالأخلاق الكريمة وبمؤهلات علمية راقية، ويتمسكون بالمواثيق الأخلاقية سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.[2]

2-أخلاقيات الباحث العلمي:

أ. **الأمانة العلمية:**

من القواعد الجوهرية لإعداد البحث العلمي الالتزام بدقة الأمانة العلمية من خلال نسب الآراء إلى أصحابها وضرورة العودة إلى البحوث الأصلية. فالأمانة العلمية مسألة تتعلق بالفرد والمجتمع معا، والالتزام بها واجب على الفرد وحق للمجتمع الذي يشجع البحوث العلمية.

وتقتضي الأمانة العلمية الرجوع إلى المصادر والاستفادة منها، وتتركز في البحث على جانبين أساسيين هما: [3]

- الإشارة إلى المصادر التي استقى منها الباحث معلوماته وأفكاره منها مع ذكر البيانات الأساسية (البيبليوغرافيا) والقائمة الكاملة للمصادر وأصحابها والمكان والصفحات التي وردت فيها، وما شابه ذلك من الإشارات الضرورية التي تكفل النقل الأمين لمختلف أنواع المعلومات.
- التأكد من عدم تشويه الأفكار والآراء التي نقل الباحث عنها معلوماته.

ب. **الالتزام بالنزاهة العلمية:**

وتكون من خلال عرض الآراء عرضا موضوعيا محايدا دون تشويه. كما يتطلب العرض أن يكون أخلاقيا خاليا من

---

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] محمد سالم بن جمعان: أخلاقيات البحث العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 3، متاح على الرابط: hust.edu.oak.arvixe.com/.

[3] عامر قنديلجي، إيمان السامرائي: البحث العلمي الكمي والنوعي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009، ص34.

الذاتية والتمييز، حيث تتاح الفرصة للجميع لعرض أفكارهم بوضوح دون تمييز عرقي أو ديني. كما تتطلب النزاهة العلمية أن يكون عرض الآراء كاملا غير منقوص لاعتبار أن بتر المعلومات أو الآراء يعبر عن سياسة غير نزيهة.[1]

ج. التخلق بالتواضع العلمي:

التواضع سمة سلوكية للإنسان الصالح، وهو من أخلاقيات المؤمن، فإذا سلك الفرد مسلك المعرفة والعلم يصبح

التواضع لديه من الواجبات. وفي ضوء هذا الادراك السلوكي فإن الباحث العلمي مهما تعمق في علمه يبقى مطالب دائما بالتخلق بالتواضع العلمي بتجنب استخدام عبارات الجمع والأنا والتملق، والمبالغة في الإطراء وعدم نقد الآخرين دون مبررات.

إن تواضع الباحث وعدم ترفعه على الآخرين الذين سبقوه في مجال بحثه أمر في غاية الأهمية، لأن الباحث مهما وصل إلى مرتبة متقدمة في علمه وبحثه ومعرفته في مجال وموضوع محدد فإنه يبقى في حاجة إلى الاستزادة من العلم والمعرفة، لذا فإنه يحتاج إلى التواضع أمام نتاجات وأعمال الآخرين.[2]

د. الموضوعية:

تعد الموضوعية مسألة ضرورية في البحث العلمي تمكن الباحث من تطبيق خطوات المنهج العلمي في البحث، وبالتالي الوصول إلى نتائج يمكن الوثوق بها، ومن ثم تطبيقها وتعميمها. وتعرف الموضوعية بأنها "دراسة الظواهر والمشكلات كأشياء خارجية ومستقلة عن الباحث لأنها تمثل أحد القواعد المركزية للروح العلمية التي تتضمن استقلالا فكريا" [3]

وتعرف الموضوعية العلمية كذلك بأنها: "تنحية كل اعتبار انفعالي أو عاطفي أو قيمي أو طائفي أو إقليمي أو التحرر من سلطة العرف الاجتماعي في دراسة الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية"[4]

وتتطلب الموضوعية العلمية في البحوث الاجتماعية من الباحث العلمي مايلي:

- الابتعاد عن الأفعال القيمية والانفعالية والشخصية.

- الالتزام بالحياد الاخلاقي لأن ذلك سوف يوصل إلى صياغة قواعد نظرية حقيقية تعبر عن واقع المجتمع.

- احترام آراء الغير ولو كانت متباينة لأن الموضوعية تعني ملاحظة الحقيقة كما هي وتفسيرها علميا والكشف عن العلاقة المتداخلة بين الظواهر الاجتماعية.[5]

---

[1] عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص159.

[2] السعيد مبروك ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص16.

[3] فهمي سليم الغزوي وآخرون: المدخل إلى علم الاجتماع دار الشروق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2003، ص417.

[4] المرجع السابق، ص18.

[5] المرجع السابق، ص419.

هـ.البحث وراء المسببات الحقيقية لأحداث الظواهر:

الاعتقاد بأن لأي حدث أو ظاهرة مسببات، ووجوب دراسة الأحداث والظواهر التي يدركها الباحث من حوله، وبحث عن مسبباتها الحقيقية، وعدم الاعتقاد في الخرافات، وعدم المبالغة في دور الصدفة، وعدم الاعتقاد في ضرورة وجود علاقة سببية بين حدثين معينين لمجرد حدوثهما في نفس الوقت أو حدوث أحدهما دون الآخر [1]

و. توخي الدقة وكفاية الأدلة للوصول إلى القرارات والأحكام:

تكون من خلال الدقة في جمع الأدلة والملاحظات من مصادر متعددة موثوق بها، وعد التسرع في القرارات مالم تدعمها الأدلة والملاحظات الكافية.

ز. الاعتقاد بأهمية الدور الاجتماعي للعلم والبحث العلمي:

إن الايمان بدور العلم والبحث العلمي في إيجاد حلول علمية لما تواجه المجتمعات من مشكلات وتحديات في مختلف المجالات التربوية والاقتصادية والصحية مسألة ضرورية، لأن الايمان بالعلم يتعارض مع الأخلاق والقيم الدينية وتوجيه العلم والبحث العلمي إلى

ما يحقق سعادة ورفاهية البشرية.[2]

ح. قضية تمويل البحث:

في كثير من الأحيان يقوم الباحثون الاجتماعيون ببحوث تمول عن طريق أشخاص أو مؤسسات معينة حكومية أو غير حكومية تفرض على الباحث موضوع البحث وخطته، وبالتالي تتدخل بطريقة غير موضوعية في التوصل إلى نتائج معينة تخدم أغراضها الشخصية. وهذا الأمر يتعارض مع الأسس العلمية للبحث والالتزامات الأخلاقية للباحث الاجتماعي. فماذا يكون موقف الباحث الاجتماعي في هذه الحالة؟ فإذا رفض هذا الأخير هذه التوجهات من الرعاة فقد يفقد التمويل، وبالتالي قد يتوقف البحث بينما إذا وافق الباحث على هذه التدخلات فإنها تفقده موضوعيته العلمية، لهذا يجب أن يكون هناك اتفاق من البداية بين الباحث والممول تحدد من خلاله المسؤوليات والواجبات على أن يتقبل كل طرف نتائج البحث مهما كانت ومحاولة الاستفادة منها.[3]

ط. الحفاظ على أسرار الغير وعدم الإباحة بالخصوصيات، وعدم إفشاء ما يقع تحت يد وبصر الباحث من بيانات شخصية للمبحوثين سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات وأجهزة مختلفة، فالبيانات تستخدم لأغراض البحث فقط.

ثالثا- جودة البحث العلمي وتميزه:

1. خصائص التميز البحثي:

يتسم التميز البحثي بمجموعة من الخصائص نبرز أهمها على النحو التالي:

---

[1] ماجد محمد الخياط: أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية، ط1، دار الراية، الأردن، 2010، ص40.

[2] المرجع السابق، ص ص 40-41.

[3] جمال شحاتة حبيب، مرجع سابق، ص ص 332-333.

- تقوم فلسفة التميز على الابداع والابتكار والسمعة المحلية والدولية.
- ليس للتميز البحثي حدود حيث يتطلب مواصلة الجهود والعمل الجاد المستمر للحفاظ على مستوى التميز الذي تم التوصل إليه من قبل.
- يحافظ التميز البحثي على بقاء المؤسسة ونجاحها.
- التميز البحثي نسبي يختلف باختلاف المجتمعات ومعايير التميز.

2. معايير التميز في البحوث العلمية:

يمكن تحديد هذه المعايير على النحو التالي:[1]

أ- معايير العمل البحثي:

يقصد به الشروط التي ينبغي أن تتوافر في هيكل البحث من حيث القدرة على تحديد مشكلة البحث تحديدا دقيقا والمنهجية البحثية السليمة والتطبيق الفعال والأصالة البحثية وأصالة المادة العلمية وقدرة الباحث على توظيفها بدقة.

ب- معايير القوى البشرية المسهمة في البحث العلمي:

يقصد بالقوى البشرية كافة الفئات التي قد تسهم في البحث العلمي وفي مقدمتها الباحثون والفرق البحثية، ومن ضمن هذه المعايير كفاية الباحث وقدراته البحثية وتوافر المناخ السليم للبحث العلمي.

ج- معايير نتائج أو مخرجات البحث العلمي:

وهي المعايير التي تقيم من خلالها نتائج البحوث. وتقوم على البحوث المميزة، المنشورات، ومدى تدعيم بيئة البحث الاستمرارية في تدفق البحوث المميزة ونشر نتائجها الفعالة.

3. أهداف التميز البحثي:

إن السعي إلى تحقيق التميز البحثي يعكس مجموعة من الأهداف المراد تحقيقها والتي يمكن توضيح أبرزها على النحو الآتي:

- تنمية الإبداع والثقافة الفكرية من خلال حصول الباحث على أكبر قدر من المعلومات الثقافية والفكرية المتعلقة بتخصصه

وتطبيقها عمليا من الناحية البحثية لتساعده في اكتساب خبرة بحثية تؤهله لإعداد مشروعاته البحثية وتنفيذها علميا بأساليب بحثية مميزة وجل المشكلات التي تواجه مسيرته البحثية للوصول إلى نتائج مرموقة تحقق تقدم بحثه.

- الافادة من الكفايات البشرية والباحثين المميزين في خدمة العلم والمجتمع.
- أن تحتل المؤسسة أو الجامعة مكانة وسمعة مميزة في البحث العلمي.

[1] منال سيد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-36.

- الاسهام في تقدم المجتمع وتطويره من خلال بحوث تخدم المجتمع وتساعد في تلبية حاجاته وتعمل على إحداث تغيير إيجابي يساعد المجتمع في مواجهة التحديات المستمرة التي تحيط به.

رابعا-دور المعايير الأخلاقية في تطوير البحث العلمي وتحقيق تميزه "محاربة القرصنة العلمية":

هناك علاقة وطيدة بين كل من الوظائف التي تؤديها الجامعة، وبين جوانب التنمية، حيث يشار إلى وظيفة التعليم التي تقوم بها، والتي تعد العملية التي تستطيع عن طريقها الإسهام في تنمية الأفراد تنمية كاملة وشاملة، وهذا يعني تمكين الجامعة من القيام بدورها في تنمية الموارد البشرية، واكتشاف الموارد الطبيعية واستثمارها، وتحريك رأس المال، وفي الوقت نفسه تهدف فيه عملية التعليم أو التدريب إلى إعداد الباحثين وتأهيلهم، لأن الأبحاث الجامعية تهدف إلى اكتشاف المعرفة والتكنولوجيا وتحديد مجالات استخدامهما.

كما أن للجامعة دور كبير في تنمية المعرفة وأنماطها وتطويرها من خلال ما تقوم به من أنشطة البحث العلمي. ويجب أن تكون لدى أساتذة الجامعة وطلابها اتجاهات رصينة نحو الاهتمام بالبحوث العلمية والحرص عليه، وتدريب المشتغلين به وهو جزء لا يتجزأ من أنشطتها العلمية.[1]

وبصورة عامة نصل إلى أن المعايير الأخلاقية للباحث لها دور كبير في محاربة انتهاك الأمانة العلمية، أو ما يعرف بالقرصنة العلمية والتي يقصد بها الاستخدام غير المشروع لنظم التشغيل أو لبرامج الحاسب الآلي المختلفة، أو السرقة العلمية من الكتب وغيرها من الوثائق الرسمية.

وقد أكد العديد من الباحثين أن استفحال ظاهرة القرصنة هي نتيجة عاملين أساسيين يتمثلان في تدني ظروف البحث العلمي في العالم النامي، وحالة الاكتظاظ التي تعيشها الجامعات، ناهيك عن تطور وسائل الاتصال وما أحدثته ثورة الانترنت من تدفق وانسياب للمعلومات والنصوص.

ولمحاربة هذه الظاهرة يتطلب الأمر حسب السيدة "ميشال رقادا" من سويسرا التي تنشط موقعا على الواب مختصا في مكافحة القرصنة والسرقات العلمية على أهمية التشهير العلني داخل الحرم الجامعي وعلى صفحات الانترنت والبريد الالكتروني في معاقبة المذنبين ومقاضاتهم للحد من تنامي الظاهرة لدى الباحثين والطلبة والأساتذة"[2]

ويمكن أن نصل إلى بحث متطور من خلال اتباع المعايير الأخلاقية التالية:

- توجيه البحوث لما يفيد المعرفة والمجتمع والإنسانية كالتزام أخلاقي أساس.
- الأمانة العلمية في تنفيذ البحوث والمؤلفات فلا ينسب الباحث لنفسه إلا فكره وعمله فقط.
- عدم بتر النصوص المنقولة بما يخل بقصد صاحبها سواء كان ذلك بقصد أو بغير قصد.

---

[1] هاشم فوزي العبادي وآخرون: إدارة التعليم الجامعي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص 566

[2] أحمد خواجة: العلوم الإنسانية والاجتماعية وأخلاقيات البحث، تقرير الندوة السنوية، أوراق الأوسط 1، سلسلة التحاليل والاستشراف، تونس، 2007، ص132.

- مراعاة الدقة والصدق والأمانة في جمع البيانات مع الابتعاد تماما عن الإيحاء للمستقصي منهم بالإجابة.
- المحافظة على سرية البيانات خصوصا إذا تعلق الأمر بشخصية أو بمسائل مالية أو سلوكية.

خلاصة:

استنادا إلى ما سبق نصل إلى أن مسألة أخلاقيات البحث تبقى مسألة جوهرية وهي أساس فعل التأطير والتقييم وتقوم على خلق أرضية مناسبة لتنمية البحث العلمي في الجامعات وخارجها، وتطوير الكفاءات العلمية حسب التقاليد الجامعية المعمول بها في أرقى الجامعات في العالم احتراما لمبادئ أخلاقيات البحث.

وحتى نصل إلى تحقيق جودة البحث العلمي وتميزه داخل المؤسسات البحثية نؤكد بدورنا على ما أشار إليه أحمد سالم بن جمعان في ضرورة الاعتماد على مجموعة من الآليات لمراقبة أخلاقيات البحث العلمي بالتركيز بشكل أساسي على التنشئة الاجتماعية كونها الآلية الأساسية لنقل أخلاقيات البحث العلمي والمعرفة.بالإضافة إلى وضع ضوابط للنشر العلمي والترقيات داخل المؤسسات، ناهيك عن معاقبة المنحرفين عن الالتزام الأخلاقي في مجال البحث العلمي.

قائمة المراجع:

1. أحمد خواجة: العلوم الإنسانية والاجتماعية وأخلاقيات البحث، تقرير الندوة السنوية، أوراق الأوسط 1، سلسلة التحاليل والاستشراف، تونس، 2007.
2. أماني اسماعيل: مفهوم أخلاقيات البحث العلمي والضوابط الأخلاقية لإجراء البحوث، متاح على الرابط: http://kenanaonline.com/users/Amany2012/posts/749631، تاريخ الاطلاع: 2017/06/19. 15.00
3. جمال شحاته حبيب: قضايا منهجية في البحث في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، دار الكتب والوثائق القومية، 2013.
4. السعيد مبروك ابراهيم: البحث العلمي ودوره في التنمية في العالم الرقمي، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، مصر، 2015.
5. عامر قنديلجي، إيمان السامرائي: البحث العلمي الكمي والنوعي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009.
6. عبد القادر الشيخلي: قواعد البحث القانوني –الجوانب الشكلية والموضوعية- دار الثقافة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2010.
7. فهمي سليم الغزوي وآخرون: المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2003.
8. ماجد محمد الخياط: أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية، ط1، دار الراية، الأردن، 2010.
9. مبروكة عمر محيريق: الدليل الشامل في البحث العلمي، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2008.
10. محمد سالم بن جمعان: أخلاقيات البحث العلمي، ص03، متاح على الرابط: hust.edu.oak.arvixe.com/.

11. ممدوح عبد المنعم صوفان وآخرون: دليل أخلاقيات البحث العلمي، كلية العلوم دمياط، جامعة المنصورة، مصر، 2012.

12. منال سيد يوسف: التميز البحثي المفهوم والأسس والمتطلبات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2015.

13. موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

14. هاشم فوزي العبادي وآخرون: إدارة التعليم الجامعي-مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر-، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008.

ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي:
نحو محاربة جريمة السرقة العلمية في الجزائر- رؤية تحليلية-

د.آمال ينون / جامعة محمد الصديق بن يحي.

Charter of the university professor ethics: Towards combating the crime of scientific theft in Algeria - an analytical vision –

Abstract :

The recent classification of Algerian universities at the bottom of the ranking of African universities was not just an abhorrent arrangement, or a bid to achieve some objectives, but it reflect so far the scientific confusion which it's lived from these universities, especially what it related by the level of scientific research. This is evidenced by the volume of scientific thefts that have become normal practices in the environment of university professors and a major channel for the passing of their research projects, the presenting of their thesis and the collecting of financial rather than scientific rewards.

Scientific theft, is an intellectual crime that it have dangerous implications on the future of the Algerian University, and then on its human outputs and the consequent multidimensional effects on the Algerian economy. the fight against it, have need the concerting of efforts from the different actors, and the mobilizing of laws which it have curb the causes of this crime, and the Charter of Ethics of the university professor among the reliable outlets in the mitigation of this crime if it properly applied correctly, and its principles have activated as planned without ambiguity or camouflage.

Keywords: Scientific research, scientific theft, Intellectual crime, Ethics charter, University professor.

الملخص

لم يكن تصنيف الجامعات الجزائرية مؤخرا في ذيل ترتيب الجامعات الأفريقية مجرد ترتيب عبطي، أو مزايدة يراد من وراءها تحقيق مآرب معينة لكنه عكس لحد بعيد التخبط العلمي الذي تعيشه هذه الجامعات خاصة ما ارتبط بتدني مستوى البحث العلمي. ولا أدل على ذلك، من حجم السرقات العلمية التي أصبحت ممارسات عادية في وسط الأساتذة الجامعيين وقناة رئيسية لتمرير مشاريعهم البحثية، وتقديم أطروحاتهم وتحصيل مكافآت مالية أكثر منها علمية. السرقة العلمية، التي تعد جريمة

فكرية لها تداعيات خطيرة على مستقبل الجامعة الجزائرية، ومن ثم على مخرجاتها البشرية وما يتبع ذلك من تأثيرات متعددة الأبعاد على الاقتصاد الجزائري. ومحاربتها تستدعي تضافر الجهود لمختلف الفاعلين، وتعبئة القوانين الكفيلة بكبح مسببات هذه الجريمة، وميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي من بين المنافذ التي يعول عليها في التخفيف من حدة هذه الجريمة إذا أحكم تطبيقه بالشكل الصائب، وتم تفعيل مبادئه وفق ما هو مخطط دون موارية أو تمويه.

الكلمات المفتاحية: بحث علمي، سرقة علمية، جريمة فكرية، ميثاق الأخلاقيات، أستاذ جامعي.

مقدمة عامة

ألقت السرقة العلمية بظلالها على أداء الجامعات الجزائرية في السنوات الأخيرة، وأدت إلى طرح العديد من التساؤلات حول الميثاق الأخلاقي الذي يحكم سيرورة عمل هذه الجامعات، وتحديدا القيم الأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها الأستاذ الجامعي ضمن إطار قائم على المواءمة بين الحقوق والواجبات التي كفلتها له قوانين التعليم العالي.

والجامعات الجزائرية تحفل بالعديد من المواثيق الأخلاقية التي تنظم سلوك الأستاذ الجامعي سواء في تدريسه للطلبة، أو في قيامه ببحوثه المختلفة لكن مع كثرة السرقات العلمية مؤخرا وتنوع قنواتها تراجعت جودة التعليم العالي في الجزائر ليتراجع معها ترتيب الجامعات الجزائرية وإن كان الأمر ليس نتيجة لهذه السرقات فحسب. بالمقابل، ارتفعت أيضا التكاليف المتحملة جراء القيام بالتظاهرات العلمية.

وهذا ما جعل الأسئلة تطرح حول جدوى وجود ميثاق لأخلاقيات الأستاذ الجامعي. في وقت، تنامت جريمة السرقة العلمية بشكل كبير جدا، وربما ما تخفيه أروقة الجامعات من سرقات مقننة وبأوجه متعددة منذ عقود قد يجعل الجامعة الجزائرية على المحك، وقد يفضي لفقدان مصداقيتها كصرح علمي لبناء المستقبل.

1) إشكالية البحث

بين تحدي الجودة الذي تنشده الجامعات الجزائرية في خضم الكم الهائل للطلبة الذين تجاوز عددهم المليون طالب، أضافت السرقة العلمية تحديا آخرا لهذه الجامعات خاصة مع تراجع مردودية الأستاذ الجامعي على جميع الأصعدة التي جعلت الجميع يتساءل حول أهمية القيم الأخلاقية بالنسبة لمهنة التعليم العالي وللأستاذ الجامعي من منطلق :

هل يعتبر وجود ميثاق لأخلاقيات الأستاذ الجامعي على مستوى الجامعات الجزائرية كافيا لمحاربة جريمة السرقة العلمية واجتثاث جذورها؟

2) فرضية البحث

يتباين تأثير ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي في محاربة جريمة السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية من جامعة إلى أخرى تبعا لتباين تطبيقه، وتفعيل محتوياته على أرض الواقع وفي وجود آليات أخرى داعمة.

3) أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في:

- تسليط الضوء على واقع السرقة العلمية في الجزائر؛
- معرفة خلفيات انتشار السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية؛
- استعراض ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي في الجامعات الجزائرية؛
- الوقوف على البعد الأخلاقي، العلمي والعملي للسرقة العلمية؛
- توضيح آليات تفعيل ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي لمحاربة جريمة السرقة العلمية.

4) محاور البحث

يتضمن البحث المحاور التالية:

- دلالة السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية
- ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي: بين التحرير الورقي والتنفيذ العملي
- تحليل مسارات تفعيل ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي في الجامعات الجزائرية

أولا: دلالة السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية

يعد تطور البحث العلمي من أكثر المنافذ التي تعكس أهمية مؤسسات التعليم العالي في جميع الاقتصادات المتقدمة منها والنامية على حد سواء. البحث العلمي الذي لا يقتصر فقط على إعداد مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه، التي تدخل في صميم التكوين العلمي والمعرفي للأستاذ الجامعي بل يتجاوز هذا بكثير ليصبح الوقود الحيوي للتقدم العلمي للجامعة الجزائرية. البحث العلمي الذي يتسم بخصائص ومميزات عديدة، ومبادئ أخلاقية يجب أن يلتزم بها الأستاذ الباحث ويكون أمينا في إعداد بحثه وتقديمه في أحسن صورة.

1) قبل بداية الألفية الثالثة، كان عدد الجامعات الجزائرية محدودا وكانت مراكزها البحثية تعد على الأصابع وبالمثل أساتذتها الجامعيين من مختلف الدرجات. لذلك، كان البحث العلمي يتميز بالضعف نسبيا، وكان يفتقر إلى قوة التأثير خاصة مع الأوضاع السياسية، الأمنية والاقتصادية الهشة التي مرت بها الجزائر منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين وإلى غاية نهاية تسعينيات نفس القرن؛

2) مع بداية الألفية الثالثة، ومع برامج التنمية التي اعتمدتها الجزائر شهدت ميزانية التعليم العالي ارتفاعا انعكس في زيادة عدد الطلبة وارتفاع عدد الأساتذة. وما تبعه من زيادة مراكز البحث التابعة للجامعات في إطار مشاريع البحث، والتي من المفروض أن تؤمن لبناء اقتصاد متعدد الجوانب انطلاقا من مختلف التخصصات؛

لكن، لم تجر الأمور على الوجه الذي يراد له وكان التركيز على الكم لا على النوع ليتراجع المستوى أكثر فأكثر، وتتدحرج الجامعات الجزائرية كثيرا، وتتأخر في سلم ترتيب الجامعات العالمية بل في سلم الجامعات العربية. لكن أكثر من هذا، عرفت مؤسسات التعليم العالي موجة عارمة من جرائم الفساد متعددة الأوجه: إداريا، ماليا والأهم علميا التي يأتي في مقدمتها السرقة العلمية التي صارت أكثر جريمة متفشية في البيئة العلمية والعملية الجامعية.

1. تعريف السرقة العلمية

حظي موضوع السرقة العلمية باهتمام كبير سواء على المستوى الوطني أو العربي وحتى العالمي، وانصب الاهتمام أكثر على جوانب معاني السرقة العلمية وفيما تتمثل خاصة مع ضعف الإدراك لفحواها في ظل تعدد مناهج البحث العلمي وتباين تطبيقها حتى داخل الجامعة الواحدة. ومن ثم، صار واضحا أن السرقة العلمية قد تحدث دون أن يدرك الأستاذ أنها سرقة وهذا أمر وارد بكثرة.

وقدم القرار رقم (933) الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بتاريخ 28 جويلية 2016، تعريفا دقيقا للسرقة العلمية، مع تحديد جوانبها. وتعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار: "كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى."[1]

كما عرفت على أنها:" استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين يحدث بقصد أو غير قصد، وسواء أكانت السرقة مقصودة أو غير مقصودة يمثل انتهاكا أكاديميا خطيرا".[2]

الجدول رقم (1.1): أنواع السرقة العلمية تبعا للقرار الوزاري رقم 933

يمكن تجزئة أنواع السرقة العلمية إلى مجموعتين:	**المجموعة الأولى**، مرتبطة بعمليات الاقتباسات، الاستخدامات والاستعمالات لمعلومات ومعارف الآخرين دون الإشارة إلى أصحابها الأصليين، وتشمل: 1) اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور، أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين؛ 2) اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين؛ 3) استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين؛ 4) استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين؛ 5) نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا؛ 6) استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين؛ 7) الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر.

[1]. قرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم933، المؤرخ بتاريخ 28 جويلية 2016، الجزائر، 2016، ص: 03.

[2]. وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، الاقتباس العلمي: الأنواع، الضوابط والشروط–مسودة–، الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص: 03.

	المجموعة الثانية، ترتبط بأعمال المشاركة وإدراج أسماء في أبحاث غير مشارك فيها أو استغلال أعمال ومنجزات الطلبة وتقديمها في مؤتمرات وما شابه، وتتضمن: 1) قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أوأي عمل علمي دون المشاركة في إعداده؛ 2) قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في انجاز العمل بإذنهأو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية؛ 3) قيام الأستاذ الباحث أوالأستاذ الباحث الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطرافا أخرى بانجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي؛ 4) استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات.

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على: قرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم933، المؤرخ بتاريخ 28 جويلية 2016، الجزائر، 2016، ص: 04.

2. دوافع السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية

إن ارتفاع عدد الطلبة الجامعيين في الجزائر إلى أزيد من مليون طالب، طرح تحديا كبيرا بشأن اللجان التدريسية التي يتطلبها هذا الكم الهائل من الطلبة. فكان أن شهدت الجامعات الجزائرية مسابقات توظيف عديدة من أجل تغطية احتياجات التعليم العالي. ومهما كان التلازم بين عدد الأساتذة والطلبة، فإن الجامعات الجزائرية وفقت إلى حد ما في تغطية احتياجاتها من الأساتذة من شتى الأصناف وفي مختلف التخصصات.

لكن، شهدت بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة سلسلة من الفضائح المتواترة والمتزامنة في أكثر من جامعة جزائرية؛ فضائح علمية مثلتها العديد من السرقات العلمية من العيار الثقيل:[1]

1) سرقة أطروحات دكتوراه لمؤلفين أجانب، ونسبتها لأساتذة جزائريين، وحصولهم على الدكتوراه جراء ذلك؛
2) سرقة بحوث علمية لمؤلفين أجانب منشورة في مجلات عالمية؛
3) اقتباسات بالجملة من مؤلفات الآخرين، والاستحواذ على أبحاث علمية متخصصة تحديدا في مجال العلوم الدقيقة؛
4) تزوير وتزييف للحقائق العلمية بتواطؤ من أساتذة لهم باع طويل في هذا الجانب؛
5) استغلال العديد من الأساتذة لجهد الطلبة المشرف عليهم، ونشر جزء من أبحاثهم دون الرجوع إليهم؛

[1]. معلومات تم تحصيلها من وسائل إعلام مقروءة في الجزائر بالإضافة إلى التجربة العملية للأستاذة في كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل فضلا عن حقائق مستقاة من أساتذة لهم خبرة طويلة في الجامعات الجزائرية.

ليس سهلا حصر دوافع السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية في ظل تعدد الأطراف المسؤولة عن ذلك، وتباين الأهداف من هذه الممارسات. ومن وجهة نظر الباحثة، واعتمادا على الخبرة المستقاة من مسار العمل الأكاديمي والبحث العلمي يمكن تجزئة هذه الدوافع إلى أربع مجموعات:

1) **دوافع مرتبطة بالوقت**، يرى بعض الأساتذة (بعض أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، أن عامل الوقت يلعب دورا مهما في اللجوء للسرقة العلمية. وهذا الجانب أكثر وضوحا في الإشراف على مذكرات طلبة الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) ومذكرات الماستر للنظام الجديد، أين يكون الأستاذ المشرف منشغلا بأموره الشخصية والعملية ما يدفع الطالب للبحث عن أساليب تسهل عليه انجاز مذكرته أو أطروحته وتقديمها في آجالها المحددة. ومذكرات الماستر مثالا حيا على ذلك، حيث يتم إعادة نفس العناوين وبنفس الطرح والتناول للموضوع مع موافقة كلية من قبل الأستاذ المشرف بل وأحيانا كثيرة بإيعاز منه.

2) **دوافع مرتبطة بالتسيب الوظيفي**، تراجعت أهمية وظيفة الأستاذ الجامعي في الجزائر بشكل كبير في العقد الأخير تحديدا في ظل تراجع مردوديته التي كان لها انعكاس سلبي على مخرجات هذه الجامعات. وإن كان التعميم مرفوض دائما، في ظل الأساليب الإدارية المعتمدة في التوظيف والبيروقراطية في تطبيق القوانين الداخلية للجامعة على جميع الأساتذة بنفس الأسلوب. من جهة أخرى، كان لأجهزة الرقابة والمساءلة للأداء الوظيفي لكل أستاذ جامعي دورا محوريا في تفشي ممارسة السرقة العلمية بكل أنواعها. ويتجلى ذلك في عدة جوانب على غرار:

- عدم احترام مواقيت العمل؛
- عدم انجاز مقررات المقاييس المذكورة إلا بنسبة ضئيلة؛
- التغيب الواضح؛
- التواطؤ الإداري في ظل المحسوبية المتفشية.

هذه الجوانب، كان لها تداعيات واضحة على ثقافة اللاجودة واللاهتمام من قبل بعض الأساتذة الجامعيين لأي سرقة علمية تحدث سواء من قبل الأستاذ، أو من قبل طلبته أو من قبل أساتذة آخرين.

3) **دوافع مادية**، في سعيه للارتقاء في مجال عمله أكثر وتحصيل درجات وظيفية أعلى، والاستفادة من المزايا التي تمنحها الجامعة خاصة فيما يرتبط بالتربصات في الخارج، أصبحت السرقة العلمية مادة دسمة وخيار مجاني لقسم كبير من الأساتذة. ويظهر هذا الجانب أكثر في المؤتمرات، الملتقيات العلمية والأيام الدراسية التي تنظمها الجامعات الجزائرية، والتي تشهد سرقات واضحة، ومعادة ومكررة دون تحريك أي ساكن من قبل الجهات المنظمة لهذه التظاهرات.

4) **المحسوبية والوساطة في نشر الأبحاث**، تمثل أحد المحاور الرئيسة في عملية السرقة العلمية خاصة لأبحاث بلغات مغايرة. وهذا الأمر، يرجع لسياسة بعض المجلات التي تقوم في عملها على الوساطة والمحسوبية في نشر الأبحاث دون تقييم بدليل أن هناك أبحاث لا تحمل أي قيمة علمية عكس بعض المقالات التي ترفض بسبب طرف داعم للأستاذ الراغب في النشر.

5) **انهيار المنظومة الأخلاقية**، سواء على مستوى الجامعات في ظل ضعف تفعيل المواثيق الأخلاقية التي تعتمدها هذه الجامعات، أو بالنسبة للأساتذة الجامعيين أين أصبحت بعض القيم في نظر البعض غير مجدية في بيئة عمل قائمة على الممارسات اللاأخلاقية بدرجة كبيرة.

ثانيا: ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي في الجزائر: بين التحرير الورقي والتنفيذ العملي

تحوي جميع الجامعات الجزائرية على مواثيق أخلاقيات الأستاذ الجامعي، والتي تكرس حسب التسمية مجموعة من القيم الأخلاقية التي يجب أن يتصف بها الأستاذ الجامعي سواء في أداء عمله أو في انجاز أبحاثه ضمن ما تتطلبه مهنة التدريس من قيم أخلاقية راقية باعتبارها مهنة لبناء المستقبل للدولة.

لقد أخذت الأخلاق مكانة متميزة في العقود الأخيرة واعتبرت بمثابة مدخل مهم لمحاربة جريمة الفساد بمختلف أنواعها، فظهرت مسميات عديدة على غرار: أخلاقيات المهنة، أخلاقيات العمل، أخلاقيات الوظيفة...الخ. وكلها كانت تدل على نفس المعنى، لكن ربما مكمن الاختلاف في خصوصية كل مهنة وضرورة اشتمالها على قيم أخلاقية تتماشى مع طبيعتها.

وفي الجزائر يعبر عنه بميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية، والذي يضم مبادئ عامة مستمدة من المقاييس العالمية، وعلى قيم خاصة بالمجتمع الجزائري. ويعتبر أداة تعبئة وأداة مرجعية لتسطير المعالم الكبرى التي توجه للحياة الجامعية كما يمثل أرضية تستلم منها القوانين الضابطة للآداب والسلوك وأشكال التنظيم المكرسة لها.[1]

1. المبادئ الأساسية لميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي

لا تختلف القيم المعتمدة في الجامعات الجزائرية عن تلك السائدة في باقي الجامعات على المستوى العربي أو العالمي، وتتلخص في:[2]

- **النزاهة والإخلاص**، إن السعي لتحقيق الأمانة والنزاهة يعني رفض الفساد بجميع أشكاله. ولا بد أن يبدأ هذا السعي بالذات قبل أن يشمل الغير، وهكذا فإن تطور آداب السلوك وأخلاقيات المهنة يجب أن يتجسد في ممارسات مثالية؛

- **الحرية الأكاديمية**، لا يمكن تصور نشاطات التعليم والبحث في الجامعة بدون الحرية الأكاديمية التي تعتبر الركن الأساسي لهذه النشاطات. فهي تضمن، في كنف احترام الغير والتحلي بالضمير المهني، التعبير عن الآراء النقدية بدون رقابة أو إكراه؛

- **المسؤولية والكفاءة**، إن مفهومي المسؤولية والكفاءة متكاملين، ويتعززان بفضل تسيير المؤسسة الجامعية تسييرا قائما على الديمقراطية والأخلاق، وعلى المؤسسة الجامعية أن تضمن التوازن الجيد بين ضرورة فعالية دور الإدارة، وتشجيع مساهمة الأسرة الجامعية بإشراكها في سيرورة اتخاذ القرار، مع التأكيد على أن المسائل تبقى من صلاحيات الأساتذة الباحثين دون سواهم؛

- **الاحترام المتبادل**، يرتكز احترام الغير على احترام الذات. لذا يجب على أفراد الأسرة الجامعية الامتناع عن جميع أشكال العنف الرمزي والمادي واللفظي. وينبغي أن يعامل بعضهم بعضا باحترام وإنصاف، بصرف النظر عن المستوى الهرمي لكل واحد منهم؛

- **وجوب التقيد بالحقيقة العلمية والموضوعية والفكر النقدي**، يرتكز السعي للمعرفة ومساءلتها وتبليغها على مبدأين أساسيين يتمثلان في تقصي الحقيقة واعتماد الفكر النقدي. إن وجوب التقيد بالحقيقة العلمية يفترض الكفاءة، والملاحظة

---

[1]. نيابة رئاسة الجامعة للتكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات والتكوين العالي في التدرج، **النظام الداخلي لجامعة المسيلة**، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص: 12.

[2]. نفس المرجع، ص: 12.

النقدية للأحداث، والتجريب، ومقارنة وجهات النظر، ووجاهة المصادر، والصرامة الفكرية. لذا يجب أن يقوم البحث العلمي على الأمانة الأكاديمية؛

- **الإنصاف**، تمثل الموضوعية وعدم التحيز شرطين أساسيين لعملية التقييم والترقية والتوظيف والتعيين؛
- **احترام الحرم الجامعي**، تساهم جميع فئات الأسرة الجامعية بسلوكاتها في إعلاء شأن الحريات الجامعية حتى تضمن خصوصيتها وحصانتها، وتمتنع عن المحاباة، وعن تشجيع الممارسات التي قد تمس بمبادئ الجامعة وحرياتها وحقوقها. وعلى الأسرة الجامعية تجنب كل نشاط سياسي متحزب في رحاب الفضاءات الجامعية.

ما يلاحظ على هذه المبادئ أنها تغطي مختلف جوانب الحياة العلمية والعملية للأستاذ الجامعي، وهي ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمحاربة مختلف الممارسات اللامسؤولة داخل الجامعة على غرار السرقة العلمية، إذا ما أحكم الالتزام بها.

2. إجراءات الوقاية من السرقة العلمية من منظور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

لخصت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إستراتيجية الوقاية من السرقة العلمية في بعدين رئيسيين:

- البعد الأول، يتعلق بتدابير الوقاية من السرقة العلمية؛
- البعد الثاني، يرتبط بإنشاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية.

الجدول رقم (1.2): تدابير الوقاية من السرقة العلمية

1) تدابير التحسيس والتوعية	بينت المادة الرابعة من القرار933، مجمل هذه التدابير خاصة ما ارتبط بـ: ● تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقات العلمية؛ ● تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه؛ ● إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي؛ ● إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقات العلمية في البحث العلمي؛ ● إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي.
2) تنظيم تأطير التكوين في الدكتوراه ونشاطات البحث العلمي	وضحت المادة الخامسة حيثيات هذا الجانب، الذي تتولاه المجالس العلمية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي: ● مراعاة قدرات التأطير في المؤسسة، تحديدا عدد مذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه التي يمكن الإشراف عليها من قبل كل أستاذ باحث أو باحث دائم مؤهل؛ ● احترام تخصص كل أستاذأو باحث دائم عند تكليفهم بالإشراف على نشاطات وأعمال البحث؛

	• تشكيل لجان المناقشة والخبرة العلمية من بين الكفاءات المختصة في ميدانها العلمي لاسيما بالنسبة للأطروحات، المذكرات، مشاريع البحث، المقالات، المطبوعات البيداغوجية؛ • اختيار موضوعات مذكرات التخرج ومذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه، استنادا إلى قاعدة بيانات بعناوين المذكرات والأطروحات وموضوعاتها التي تم تناولها من قبل من أجل تجنب عمليات النقل من الانترنت والسرقة العلمية؛ • إلزام الطالب والأستاذ الباحث والباحث الدائم بتقديم تقرير سنوي عن حالة تقدم أعمال البحث أمام الهيئات العلمية من أجل المتابعة والتقييم حسب الكيفيات المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول.
3) تدابير الرقابة	نصت المادة السادسة من القرار على إلزام مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي باتخاذ تدابير الرقابة التالية: • تأسيس على مستوى موقع كل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين؛ • تأسيس لدى كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث، قاعدة بيانات رقمية لأسماء الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين حسب شعبهم وتخصصاتهم...الخ؛ • شراء حقوق استعمال مبرمجات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية بالعربية واللغات الأجنبية أو استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الانترنت...الخ.

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على: قرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم933، المؤرخ بتاريخ 28 جويلية 2016، الجزائر، ص ص:05-07.

إن قراءة بسيطة لفحوى الجدول، يوضح حجم التحديات التي تنتظر مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من أجل تطبيق هذه الإستراتيجية والتي تنطوي على صعوبات جمة خاصة مع ما يبرزه الواقع من ممارسات متأصلة في المؤسسات الجامعية منذ عقود والتي صارت بمثابة ثقافة يصعب التخلي عنها ولا أدل على ذلك من جانب التأطير.

ويقدم القرار أيضا، جملة من العقوبات التي تنجم عن إثبات السرقة العلمية مع تحديد كل عقوبة تبعا لنوع السرقة العلمية المرتكبة ولدرجة خطورتها (المواد من 35 إلى 38 من القرار 933).

أما فيما يرتبط بمجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية، فيعتبر مطلبا ملحا ومستعجلا في ظل الأوضاع العلمية والعملية التي تعيشها الجامعات الجزائرية. وقد تضمن الفصل الرابع من القرار الوزاري حيثيات إنشاء المجلس بالإضافة إلى المهام التي يقوم بها.

الجدول رقم (2.2): مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية: الإنشاء والمهام

1) الإنشاء والتشكيل	نصت المادة الثامنة من القرار على ضرورة إنشاء مجلس للآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية لدى كل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. أما المادة التاسعة، فحددت أعضاء المجلس والذين ينتمون لتخصصات مختلفة، وفق المعايير التالية: ● النزاهة العلمية؛ ● عدم التعرض لأية عقوبة تأديبية تتعلق بأخلاقيات المهنة وآدابها؛ ● السيرة الأكاديمية والعلمية؛ ● الانتماء لذوي الرتب العليا في المؤسسة؛ ● التعهد الكتابي بالالتزام بقواعد النزاهة والسرية والموضوعية والإنصاف في العمل. أما المادة العاشرة، فحددت كيفية اختيار أعضاء المجلس. في حين، حددت المادتين الحادية عشر والثانية عشر من يرأس المجلس بالإضافة إلى عهدة أعضاء المجلس التي تصل (04) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.
2) مهام المجلس	لخصت المادة الثالثة عشر من القرار، المهام الموكلة للمجلس والممثلة في: ● دراسة كل إخطار بالسرقة العلمية وإجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها؛ ● تقدير درجة عدم الالتزام بقواعد الأخلاقيات المهنية والنزاهة العلمية لكل حالة تعرض عليه؛ ● تقدير درجة الضرر اللاحق بسمعة المؤسسة وهيئاتها العلمية؛ ● إحالة كل حالة تتعلق بالسرقة العلمية على الجهات الإدارية المختصة في المؤسسة، مشفوعة بتقرير مفصل يبين حالات الانتحال والسرقة العلمية في العمل موضوع الإحالة.

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على: قرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، رقم933، المؤرخ بتاريخ 28 جويلية 2016، الجزائر، ص:07-09.

ما يلاحظ على مهام المجلس أنها متنوعة، وتصب في اتجاه خدمة البحث العلمي، وإنشاء هذا المجلس على مستوى كل جامعة، والقيام بأدواره المحددة دون موارية أو تدليس سيحقق نتائج ايجابية لكن السؤال الذي يطرح هنا: هل فعلا تجسيد هذا المجلس على أرض الواقع سوف يحظى بالقبول من قبل جميع الفاعلين خاصة الأساتذة، وهل يتوقع إحالة الأساتذة على المجلس التأديبي وتعريضهم لعقوبات؟ الإجابة على هذه الأسئلة، سيحملها المستقبل عند تأسيس هذا المجلس على أرض الواقع وتطبيق بنود التأسيس بحذافيرها والأهم المهام الموكلة إليه على مستوى كل مؤسسة تعليم عالي.

لقد حددت المواد (26-34)، حيثيات السرقة العلمية التي يرتكبها الأستاذ الجامعي مهما كان نوعها وكيفية الإبلاغ عنها وإخطار مجلس الآداب.كذلك، مختلف الإجراءات المتبعة، أما المواد (35-38)، فقد نصت على العقوبات التي يمكن أن يتعرض لها الأستاذ الجامعي في حالة ثبوت قيامه بجريمة السرقة العلمية. ويمكن للمتضرر من السرقة العلمية اللجوء إلى القضاء حسب ما تبينه المادة 38 من القرار.

3. كفاءات الأستاذ الجامعي: نحو تجنب السرقة العلمية

يعد عنصر الكفاءة من العناصر المهمة التي يجب أن تتوفر في الأستاذ الجامعي حتى يقوم بعمله بشكل متميز، ويكون مقدار جودة الدروس المقدمة، أو الأعمال البحثية المنجزة أو مخرجات الجامعة من الطلاب متميزة وله إسهامه الخاص في البناء سواء على المستوى الوطني أو العالمي.

الجدول رقم (3.2): أهم كفاءات الأستاذ الجامعي

الكفاءات الأكاديمية	الكفاءات الشخصية	كفاءات عالم العمل والعيش المشترك
المعارف المتخصصة	الثقة بالنفس	التوجه الايجابي نحو الفرص والمخاطر
القدرة على التطبيق	الانضباط	القدرة على جدولة الأولويات
التفكير المنطقي	إدراك مكامن القوة والضعف في الشخصية	مهارات التعامل مع الآخرين
التحليل النقدي	الإبداع	مهارات العرض والإفصاح
مهارات حل المشاكل	الاعتماد على النفس	التحلي بالأخلاق المهنية
مهارات الاتصال	المرونة والمثابرة	مهارات القيادة وتحمل المسؤولية
القدرة على استخدام الأرقام والبيانات	المبادرة والالتزام	مهارات العمل ضمن فريق واحد
مهارات استخدام الكمبيوتر	الرغبة في التعليم المستمر	الإلمام بالمهارات الدولية والمحلية

المصدر: ليث حمودي إبراهيم، **مدى ممارسة الأستاذ الجامعي لأدواره التربوية والبحثية وخدمة المجتمع بصورة شاملة**، العدد الثلاثون، مجلة البحوث التربوية والنفسية، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ص: 199.

إن قراءة بسيطة لمحتوى الجدول، تجعلنا نؤكد على حقيقة مهمة بالنسبة للأستاذ الجامعي في الجزائر أن الجمع بين الكفاءات الثلاثة صعب جدا بالنظر لبيئة العمل غير المساعدة على ذلك. ولا ينكر أن عدد كبير جدا من الأساتذة يمتلكون الكفاءات الأكاديمية وبشكل متميز لكن تنقصهم روح العمل الجماعي والتعامل مع الآخرين.

لقد أسهمت بيئة العمل الجامعي في الجزائر في غرس روح الإحباط وعدم بذل الجهد، وتثبيط العزائم في ظل تميزها بالجمود وعدم تقديمها للحوافز خاصة المعنوية منها، ودعم القدرات المتميزة أين يتساوى الجميع السيئ والجيد.

وهذا ما نأى بالعديد من الأساتذة للإحجام عن المشاركة في أي عمل قد يضيف شيء لهذه الجامعة، وجعل اعتماد أيسر الطرق على غرار السرقة العلمية فضاء رحبا لانجاز عمله الشخصي أو العملي في أقصر وقت ودون بذل أي جهد خاصة في ظل غياب ضوابط إلزامية للمتابعة القانونية والقضائية.

ثالثا: تحليل مسارات تفعيل ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي في الجامعات الجزائرية

سبق ورأينا، أن الجامعات الجزائرية تحوي جميعها مواثيقا لأخلاقيات الأستاذ الجامعي كما أن وزارة التعليم العالي حددت بدقة المهام الموكلة لمجلس الآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية المزمع إنشاؤها. بالإضافة إلى ذلك، تحوي جميع الجامعات مجالس علمية ومجالس متخصصة في نواح عديدة المفروض أنها طرف قوي في معادلة محاربة السرقة العلمية، والنهوض بجودة التعليم العالي.

لكن ما لوحظ، أن وجود ميثاق أخلاقي لا يكفي لمحاربة هذه الجريمة طالما أن تطبيقه وتفعيله على أرض الواقع غير موجود وإنما هو صوري أكثر منه حقيقي مع بعض الاستثناءات المطبقة في بعض الجامعات، التي أفرزت عن نتائج ايجابية في مجال السرقة العلمية. ودفعت بالجهات الوصية نحو تقديم مبادرات وحلول للقضاء على هذه الجريمة خاصة وأنها جريمة لها تداعيات خطيرة على الاقتصاد الوطني وعلى مستقبل العلم.

الشكل رقم (1.3): محددات تفعيل ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي

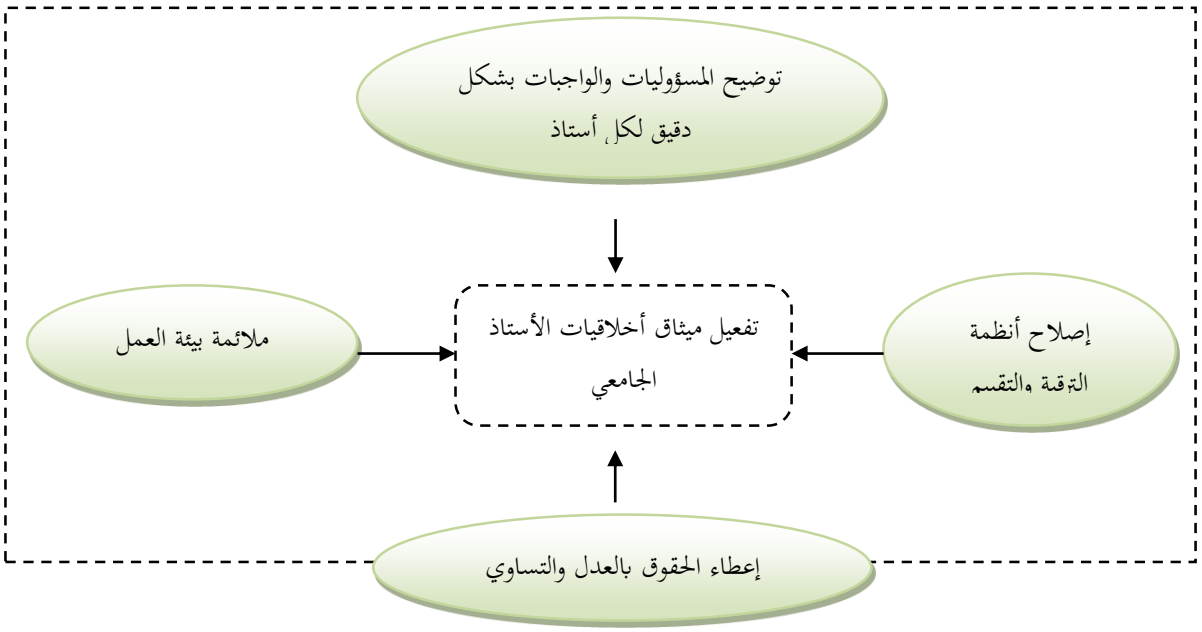

المصدر: إعداد الباحثة.

يمكن تحليل عناصر الشكل أعلاه، وتوضيح فحواها والخطوط الإرشادية التي يجب العمل عليها في هذا المنحى من وجهة نظر الباحثة فيمايلي:

1) **ملائمة بيئة العمل الجامعي**، إن أخلاقيات الأستاذ الجامعي ليست فقط مرتبطة بالقيم الأخلاقية التي يمليها عليه أداء عمله، وتلزمه إياها وظيفته ضمن القوانين التي يتبعها بل هي مرتبطة بقيمه الأخلاقية التي تربى عليها، والتي كانت له درعا واقيا وحاميا منذ صغره.

وتلعب بيئة العمل دورا مهما في ايجابية الأستاذ وسلبيته بشكل كبير. إن مناخ العمل السائد في بعض الجامعات الجزائرية يساعد على غرس روح الاتكالية وعدم المبادرة وبدل أي جهد إضافي، حيث تفتقر بعض الجامعات لفضاءات مخصصة لصالح الأستاذ الجامعي لتبادل الأفكار ومناقشة العلوم والمعارف، فضاءات التكنولوجيا على غرار الانترنت غير موجود بالشكل المطلوب، حتى فضاءات إشباع الحاجات النفسية على غرار الأكل غير موجودة في بعض الجامعات.

هذه السلبيات، لها تأثير كبير في إهمال بعض الأساتذة للبحث العلمي وعدم التقيد بأخلاقيات البحث العلمي سواء في انجاز عملهم أو عمل طلبتهم. وهذه من الشواهد الثابتة والمعروفة في الجامعات الجزائرية، حتى علاقة طالب الدكتوراه بأستاذه المشرف هي علاقة تسجيل وتوقيع فقط أما علاقة متابعة وتحليل لمحتويات المذكرة أو الأطروحة فتكاد تكاد منعدمة لأن البعض يبرر ذلك بعدم التخصص، عدم وجود وقت كاف، بعد المسافة وهلم جر. لذلك، يجد الطالب نفسه في أحيان كثيرة مضطرا لاعتماد مبدأ" الغاية تبرر الوسيلة"، طالما أن لجان المناقشة يتم اعتمادهما في بعض الأحيان بناءا على العلاقات الشخصية وليس العلمية.

ومع ذلك، فإن هذا العذر ليس كافيا للتوجه للسرقة العلمية والإخلال بمبادئ العمل الأخلاقية بل يجب أن يحارب فساد البيئة، وإن لم يكن بالاستطاعة تغيير ذلك فعلى الأقل أداء العمل بأمانة وإخلاص بغض النظر عن ما تحويه البيئة من فساد متراكم.

الشكل رقم (2.3): إسهام بيئة العمل الجامعي في محاربة السرقة العلمية

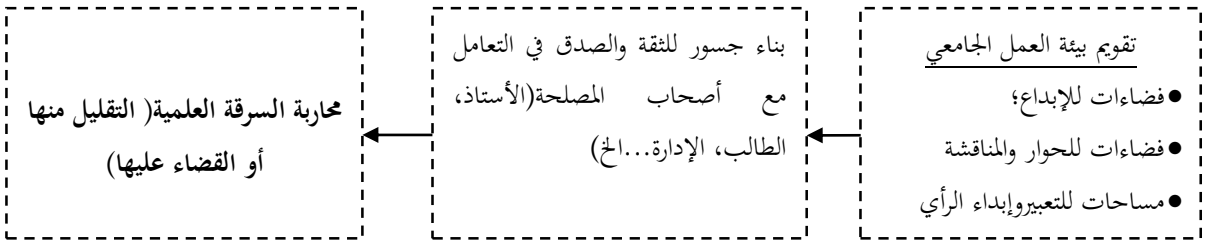

المصدر: إعداد الباحثة.

2) **توضيح المسؤوليات والواجبات**، يتحمل جميع الأساتذة الجامعيين مسؤولية مشتركة وواحدة فيما يرتبط بتقديم الدروس والالتزام بالمقررات السنوية أو السداسية لكل مادة. لكن مكمن الاختلاف يظهر من جانبين رئيسيين في هذا المنحى:

أ) **تقديم المحاضرات والأعمال الموجهة**، حيث درجت العادة على أن الأستاذ المحاضر هو من يقوم بتقديم الدروس وإعداد المحاضرات تقيدا بالمقرر المعتمد لكل مادة تدرس. في حين، يكتفي الأستاذ المطبق بتقديم الأعمال الموكلة إليه من قبل الأستاذ المحاضر سواء كانت تمارين تطبيقية مع حلولها، أو عناوين أبحاث يراد تقديمها في مجال المواد النظرية (مع الإشارة

أن بعض الأساتذة المحاضرين، لا يقدمون أي حلول للتمارين المعطاة للأساتذة المطبقين ما يخلق نوع من عدم توحيد الحلول وما يتبع ذلك من طعن في مصداقية الأساتذة...الخ).[1]

ب) **المناصب الإدارية الموكلة لبعض الأساتذة**، خلقت فجوة كبيرة وتصادمات عديدة بين أداءهم التدريسي والإداري، في ظل الاستغلال الذي صار يمارسه بعض الأساتذةالإداريين، وعدم توفيقهم بين الأداء الإداري والأداء التدريسي على: غرار الغيابات المتكررة، عدم احترام مواقيت العمل، المحاباة والمحسوبية في التعامل مع الأساتذة. والنقطة الأهم، غياب قاعدة اتصالية ومعرفية بين الأستاذ الإداري والأستاذ المدرس فيما يرتبط:

- كيفية تقديم المحاضرات والأعمال الموجهة؛
- توحيد طريقة العمل؛
- تقديم إيضاحات بشأن المشاكل التي يواجهها الأستاذ؛
- توضيح المسؤولية والواجب الملقى على عاتق كل أستاذ؛
- فتح قنوات للحوار...الخ.

قد يكون لغياب الحوار واللقاءات الدورية بين الأساتذة من جهة، الأساتذة والإدارة من جهة أخرى سببا رئيسا في عدم القدرة على معرفة المسؤولية الكاملة والواجب المطلوب. وهذا ما يفضي إلى شرخ كبير في العلاقات، التي تنعكس في أداء الأستاذ وتصبح الممارسات اللامسؤولة أيسر الحلول إذا طبقنا هذا الجانب على الإشراف على طلبة الماستر مثلا حيث:

كل أستاذ جامعي مجبر على الإشراف على طالب واحد على الأقل، وعدم قيامه بذلك يعرضه لعقوبة الحرمان من المردودية إذا افترضنا جدلا أنها تطبق فعلا. كما تضع بعض الجامعات عدد المذكرات المشرف عليها كبند من بنود الحصول على تربصات بالخارج على غرار جامعة جيجل. وهذا ما جعل التركيز على الكم وإهمال النوع هو الأساس. وهناك من يشرف على(08) مذكرات ذات تخصصات مختلفة، والأسوأ أن هناك مذكرات أو جزء من هذه المذكرات معادة حرفيا، أو مأخوذة جزئيا من أعمال سابقة دون أن يحرك الأستاذ المشرف ساكنا وحتى الإدارة في بعض الأحيان تعتبر الأمر عادي من منطلق مقولة (أن المستوى رديء ولا يستدعي الأمر اتخاذ أي إجراء خاصة، وأن الوضع هو الساري في جل جامعات الجزائر !).[2]

الشكل رقم (3.3): كيفية إسهام المسؤوليات والواجبات في محاربة السرقة العلمية

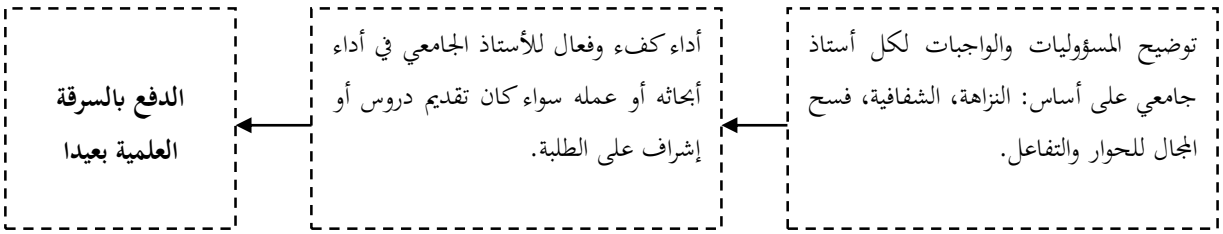

[1]. نقلا عن بعض أساتذة كليات جامعة جيجل(كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الدقيقة) .

[2]. حقائق مستقاة من مناقشة بعض مذكرات طلبة الماستر في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– تخصص اقتصاد وتسيير سياحي– بجامعة جيجل من قبل الباحثة بالإضافة إلى آراء أساتذة ينتمون لتخصصات اقتصادية مختلفة ضمن نفس الكلية.

المصدر: إعداد الباحثة.

3) **إعطاء الحقوق بالعدل والتساوي**، إن الحصول على الحقوق التي أوجبها القانون للأستاذ الجامعي تعد بمثابة نافذة آمان لتجنب السرقة العلمية من وجهة نظر بحثة.

تتمتع كل مؤسسة جامعية بقانون داخلي ينظم عملها ويوضح الحقوق الخاصة بالأستاذ الجامعي خاصة من حيث عمله، بخلاف الحق في السكن، الحق في الوصول إلى المعلومة، الحق في التقدير والاحترام، الحق في الانتماء للمؤسسة الجامعية؛ حقوق تبدو عادية، لكنها تعد قاعدة رئيسة لأداء الأستاذ الجامعي لعمله بمهنية واحترافية، وإعطاء قيمة ومصداقية لأبحاثه. هذه الحقوق جزء كبير منها مفقود، وغير وارد نهائيا في ثقافة العديد من مؤسسات التعليم العالمي.

من جهة ثانية، هناك تفاوت في القوانين الداخلية من جامعة إلى أخرى وعدم توحيد المعايير المرتبطة بالأداء، والحقوق أيضا. وهذا ما جعل المقارنة بين الأساتذة هي الفيصل في هذا المنحى، خاصة في ظل المزايا العديدة التي توفرها بعض الجامعات لأساتذتها.

وعلى سبيل المثال، الحق في التربص في الخارج أو العطل العلمية من بين الحقوق الأساسية للأستاذ الجامعي لكن تحصيل هذا الحق أصبح مرهون بالعديد من الممارسات اللاأخلاقية من قبل المجالس العلمية التي تعدل وتغير من معايير الاستفادة من هذا الحق على حسب أهواء ورغبات أشخاص معينين، كما أن معيار المداخلات والمقالات والكتب والمذكرات المشرف عليها أصبحت لها ثقل ووزن كبير، دون تمحيص أو فحص أو تدقيق لمحتواها. ومن ثم، أصبح البحث عن نقاط أكبر لتحصيل تربص هو الشغل الشاغل للأستاذ الجامعي ولا يهم الطريقة والأسلوب، سرقة علمية جزئية أو كلية المهم تحصيل النقطة.

وهذا نزر قليل من فيض كثير في مسار الضعف العلمي والبحث الأكاديمي الذي أصبحت يميز اللقاءات العلمية التي تنظمها الجامعات الجزائرية.

الشكل رقم (4.3): كيفية إسهام إعطاء الحقوق بالعدل والتساوي في محاربة السرقة العلمية

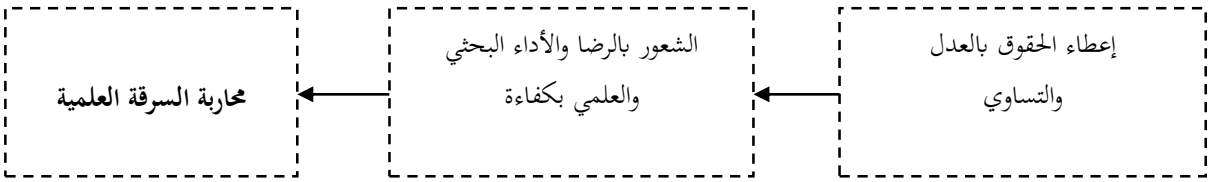

المصدر: إعداد الباحثة.

4) **إصلاح أنظمة الترقية والتقييم**، واحدة من أهم المسارات التي يمكن أن تسهم في تخفيض السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية والدفع بها بعيدا، وهي إصلاح أنظمة الترقية والتقييم.

تتفاوت درجة الترقية من أستاذ إلى آخر وذلك تبعا لمسارات معينة تعتمدها كل جامعة (قصير، متوسط وطويل الأجل). ويكون لأداء الأستاذ دورا في تسريع هذه الترقية أو تأخيرها، وفي أحيان كثيرة. وهذا الجانب مرتبط بشكل كبير بطريقة التقييم التي تعتمدها الجامعة لكل أستاذ، إن الشعور بعدالة الإجراءات المعتمدة بين التقييم والترقية الممنوحة سوف يقوض إلى حد

بعيد كل رغبة في التوجه نحو السرقة العلمية، وإن كان بطريقة غير مباشرة كما يمكن أن تكون أيضا أداة للتوجه للسرقة العلمية.

على سبيل المثال، الترقية من درجة أستاذ محاضر- ب- إلى أستاذ محاضر- أ-، تختلف من جامعة إلى أخرى بطريقة ما خاصة فيما يرتبط بمعيار المقال المنشور والمطبوعة المقدمة حيث تشترط بعض الجامعات أن يكون المقال المنشور للأستاذ وحده دون أن يشاركه أحد على غرار جامعة بسكرة مثلا. في حين، لا تهتم بعض الجامعات بهذا الجانب. أيضا فيما يرتبط بالمطبوعة، تقر بعض الجامعات بضرورة أن يكمل الأستاذ ثلاث سنوات في تدريس المادة ليتمكن من انجاز المطبوعة فيما البعض لا يضع هذا الشرط.

وبين عدم توحيد المعايير، وتطبيقها بطريقة تخدم البعض وتغيرها أيضا كلما دعت الضرورة يجد العديد من الأساتذة أنفسهم ضحية لهذه الممارسات، فتكون السرقة العلمية إحدى القنوات الرسمية لهذا. بدليل، أن بعض المطبوعات التي أنجزت لم يتم اعتماد منهجية البحث العلمي في تقديمها، من منطلق أنها محاضرات تم العمل عليها لفترة طويلة.

الشكل رقم (5.3): مساهمة إصلاح أنظمة الترقية والتقييم في محاربة السرقة العلمية

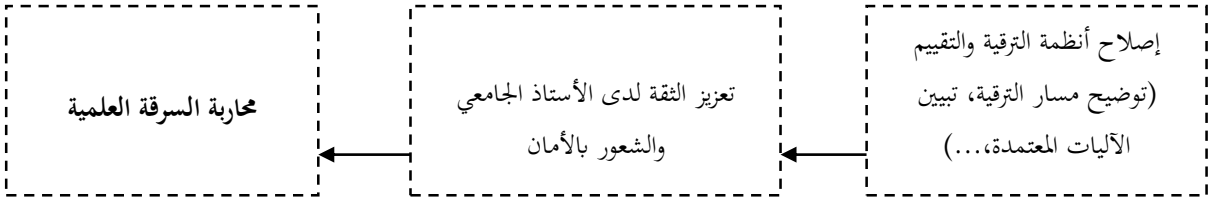

المصدر: إعداد الباحثة.

خاتمة

ختاما لبحثنا يمكن أن نقول، أن السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية في السنوات الأخيرة، كان لها دورا محوريا نحو توجيه الاهتمام من قبل الفاعلين وأصحاب المصلحة من وزارة التعليم العالي ومسؤولي الجامعات للبحث عن حلول ناجحة وفعالة لاجتثاث هذه الجريمة من جذورها خاصة بعض استفحالها بين الأساتذة الجامعيين من جهة، وبين الطلبة أجيال المستقبل من جهة أخرى.

وقد سرعت وتيرة الفضائح المتواترة منذ عام 2010، لسرقات علمية من العيار الثقيل على فتح تحقيقات والقيام بندوات علمية لتفكيك شفرة هذه الجريمة التي اتفق الجميع على أنها جريمة غير أخلاقية، وأن محاربتها وإيقاف زحفها يقتضي ميثاق لأخلاقيات الأستاذ الجامعي ليس فقط بتحريره على الورق. ولكن الأهم تفعيله وتطبيق بنوده، وأن يكون هناك صدق الأداء والمتابعة، من قبل الفاعلين والمسؤولين على مستوى هذه الجامعات ويكون ذلك في إطار من الشرعية والشفافية.

وبناءا على ما تم تناوله نجمل النتائج التي خلص إليها البحث:

1) السرقة العلمية هي جريمة فساد أخلاقي وجريمة سرقة مستقبل الاقتصاد الجزائري الذي تعد المخرجات الجامعية الركائز الرئيسة لبناء هذا المستقبل؛

2) تعدد منافذ السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية انطلاقا من تعدد المحددات التي تقف وراء اللجوء لممارساتها سواء كان ذلك بشكل قسري أو اختياري؛

3) غياب آليات للمساءلة والرقابة للأبحاث العلمية المنجزة من قبل الأساتذة الجامعيين، وما هو موجود منها غير مفعل ولا يعتد به على غرار ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي الذي يزين جميع الجامعات الجزائرية؛

4) مساهمة الإجراءات والسياسات البيروقراطية المعتمدة في بعض الجامعات على تفشي السرقة العلمية في أوساط الأساتذة الجامعيين. وبالمثل في أوساط الطلبة، خاصة مع جهل الكثيرين من القائمين على هذه الجامعات بأبجديات أخلاقيات البحث العلمي والأكاديمي على حد سواء؛

5) غياب بل وانعدام فني الحوار والتفاعل الايجابي بين الهيئة التدريسية والجهات المسؤولة في الجامعات الجزائرية. وهذا ما أفرز فجوة بين جودة البحث العلمي المطلوب، ورداءة البحث العلمي المقدم القائم على الاتكالية، وامتصاص جهد الآخرين في غياب وازع ديني، وأخلاقي يضبط ذلك؛

6) ضعف تلقي المعارف بشأن منهجية البحث العلمي، وكيفية تفادي السرقة العلمية لأنه ليس كل سرقة علمية مقصودة وطوعية بل بعضها غير مقصودة. وإنما تنصرف لعدم إلمام الأستاذ الجامعي بمنهجية علمية يؤخذ بها خاصة في ظل تعدد المناهج المعتمدة؛

7) غياب إرادة حقيقية من قبل الفاعلين في الجامعات الجزائرية خاصة على مستوى المجالس العلمية، لتطبيق المواثيق الأخلاقية وإحالة مرتكبي السرقة العلمية للتحقيق والتأديب وفرض العقوبات في ظل تضارب المصالح بين الأعضاء؛

8) إقرار مجلس الآداب على مستوى الجامعات الجزائرية، سيكون له دور محوري في محاربة جريمة السرقة العلمية إذا ما أحكم فعلا إنشاءه بالجدية والمصداقية، واتسم أعضاءه بالنزاهة والمساءلة في أداء المهام الموكلة إليهم.

وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها، تخلص الباحثة لجملة من الاقتراحات:

1) ضرورة وضع خطوط إرشادية واضحة المعالم ومحددة الاتجاهات حول كيفية تطبيق ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي، وعدم الاكتفاء بإبقائها مجرد حبر على ورق؛

2) توثيق منهجية بحث علمي واضحة وموجهة لكل الأساتذة الجامعيين، بحيث تحوي كل النقاط الرئيسة التي تهم الأستاذ الجامعي وتجعل فهمه واستيعابه لكيفية التوثيق للأبحاث ناجعا؛

3) عقد دورات تدريبية وندوات علمية حول خطورة السرقة العلمية، وخلق فضاءات تفاعلية دورية بين الأساتذة والطلبة لتوضيح مساوئ هذه الجريمة وتأثيرها على جودة التعليم العالي وعلى مستقبل الجامعات الجزائرية؛

4) تطبيق القوانين الرادعة لجرائم الفساد بشكل عام وليس جريمة السرقة العلمية فقط، بما يسهم في خلق مناخ نظيف ومحفز بالنسبة للأساتذة الذين يرغبون حقا في تقديم أبحاثهم بمصداقية ونزاهة. ويكون درسا موجها للأساتذة الذين يمارسون هذه الجريمة سواء بشكل طوعي أو قسري؛

5) تزويد مختلف الجامعات بفضاءات الكترونية ومكتبات حديثة لتبادل المعلومات والمعارف والاستفادة من كل جديد في مجال البحث والتطوير، بما يسهل الابتعاد تدريجيا عن السرقة العلمية؛

6) فتح قنوات رسمية للاتصال والتفاعل بين الأساتذة، وتكريس مبادئ الشفافية والنزاهة في عملية تقييم كل أستاذ ومكافأة كل أستاذ أدى عمله بإخلاص وأمانة؛

7) إنشاء في كل جامعة لجنة مختصة في متابعة الأبحاث التي يقدمها الأساتذة، وتزويد هذه اللجنة بالأدوات الضرورية لاكتشاف كل سرقة علمية تتم من قبل أساتذة الجامعة. بالإضافة إلى لجنة وطنية، تتابع هذا الجانب باعتماد خبراء لهم دراية واسعة واطلاع كبير حول هذه النقاط؛

8) استحداث مواد تدريسية في مجال الأخلاقيات، وإعطاءها الوزن الذي تستحقه ضمن المقررات التدريسية على غرار مادة الفساد وأخلاقيات العمل التي أصبحت مادة ضمن مقررات السنة الثانية في الجامعات الجزائرية.

قائمة المراجع:

1. قرار رقم933، المؤرخ بتاريخ 28 جويلية 2016، صادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائر، .2016

2. وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، الاقتباس العلمي: الأنواع، الضوابط والشروط-مسودة-، الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

3. ليث حمودي إبراهيم، مدى **ممارسة الأستاذ الجامعي لأدواره التربوية والبحثية وخدمة المجتمع بصورة شاملة**، العدد الثلاثون، مجلة البحوث التربوية والنفسية، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد.

4. النظام الداخلي لجامعة المسيلة، صادر عن نيابة رئاسة الجامعة للتكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات والتكوين العالي في التدرج، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.

أهمية الحوكمة لضمان جودة التعليم العالي

د. نرجس صفو أستاذة محاضرة قسم (أ)
كلية الحقوق والعلوم السياسية / جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2- الجزائر

Résumé :

La recherche scientifique dans les établissements d'enseignement supérieur est l'indicateur réel des progrès des nations et des sociétés, on doit l'octroyer avec satisfaction à travers les universités et les établissements d'enseignement qui ne peuvent pas atteindre cet objectif que par le domaine d'une gouvernance affecté à la réforme de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique.

Il revient aux institutions universitaires d'explorer un système d'informations fiable et efficace, grâce à l'archivage et la diffusion de l'information pédagogique et scientifique conformément aux lois en vigueur. Lorsque l'organisation met des services numériques à la disposition de ses étudiants et du personnel pour répondre aux besoins des utilisateurs et des tendances de la stratégie nationale pour la recherche scientifique.

Ce document de recherche vise à examiner dans quelle mesure la gouvernance des établissements d'enseignement pourront offrir des qualifications internes afin que les étudiants obtiennent la meilleure configuration possible et les professeurs effectuent leurs recherches et fournir une meilleure éducation en examinant les critères, ainsi que les procédures d'auto-évaluation fondée sur des indicateurs et des éléments de preuves proposés par le référentiel nationale de l'assurance qualité dans les établissements d'enseignement supérieur pour améliorer la recherche scientifique.

ملخص:

يعد البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي المؤشر الحقيقي لتقدم الدول ورقي المجتمعات، وعليه لا بد أن نولي اهتمام كبير به عبر منابر الجامعات والمؤسسات التعليمية التي لا يمكنها بلوغ هذا الهدف إلا عبر ميدان الحوكمة المنوط بإصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

ويتعلق الأمر بتزويد المؤسسات الجامعية بنظام معلومات واستشراف موثوق به وفعال، من خلال أرشفة ونشر المعلومات البيداغوجية والعلمية بالتوافق مع القوانين سارية المفعول. حيث تضع المؤسسة خدمات رقمية تحت تصرف طلابها وموظفيها بما يستجيب لاحتياجات المستخدمين والتوجهات الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي.

تسعى هذه الورقة البحثية لدراسة مدى استطاعة وحوكمة المؤسسات التعليمية على توفير مؤهلاتها الداخلية ليتسنى للطلبة الحصول على أحسن تكوين ممكن وللأساتذة إجراء بحوثهم وتقديم أحسن تعليم؛ من خلال دراسة المعايير وإجراءات التقييم الذاتي التي ترتكز على مؤشرات وإثباتات مقترحة من قبل المرجعية الوطنية لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي لتثمين وتجويد البحث العلمي.

مقدمة

يعد البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي المؤشر الحقيقي لتقدم الدول ورقي المجتمعات، حيث أصبح البحث العلمي وما تنتجه الجامعات وما تسوقه من ابتكارات وإبداعات واختراعات في كافة المبادئ أحد معايير تقييمها وتصنيفها عالميا، كما أصبح مطلبا حقيقيا من متطلبات التنمية المستدامة، لان ضمان جودة البحوث العلمية يشكل الاساس لجميع انواع التنمية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحتاجها أي دولة، ذلك لارتباط أولويات البحث العلمي بأولويات خطط التنمية؛ لما يقدمه من حلول للعديد من الأزمات على شتى أنواعها. وعليه لا بد أن نولي اهتمام كبير بالبحث العلمي عبر منابر الجامعات والمؤسسات التعليمية التي لا يمكنها بلوغ هذا الهدف إلا عبر ميدان الحوكمة المنوط بإصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

وقد ظهر مفهوم حوكمة الجامعة ليترجم الأزمة الحقيقية التي تمر بها المؤسسات الجامعية سواء على مستوى اتخاذ القرارات المتعلقة بالمناهج التعليمية التي تضعها السلطة التنفيذية دون أن يُخول الحق في مناقشتها أو الاعتراض عليها وكذا أساليب الرقابة الداخلية عليها؛ أو على مستوى تخصيص وإدارة الموارد التي تهدف إلى التحسين والتطوير المستمر للخدمات في مجال البحث العلمي باعتباره خدمة مجتمعية تقدمها مؤسسة الجامعة. وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

حيث أدركت المنظومة التعليمية الجزائرية حتمية تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي، تجسدت في القيام بإصلاحات تهدف إلى ترقية هذا الأخير نحو مستويات أفضل. فصدر القانون التوجيهي للتعليم الذي كرس لأول مرة إمكانيات فتح مؤسسات خاصة للتعليم العالي وضرورة مراقبتها وتقييمها بإنشاء ما يسمى **بالمجلس الوطني للتقييم (CNE)** سنة 2008، ثم قامت وزارة التعليم العالي بتنظيم مؤتمر دولي حول ضمان الجودة والذي كان انطلاقا لدراسة إمكانية تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية الجزائرية؛ فانبثقت فرقة عمل كلفت بالتفكير في المشروع مدعمة ببعض الخبراء الدوليين.[1]

[1] زين الدين بروش، يوسف بركان، "مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر (الواقع والآفاق)، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، يومي 4-5 أفريل 2012، الجامعة الخليجية، البحرين، ص.812.

وفي 31 ماي 2010 تم ترسيم عمل الفرقة بقرار إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي (CIAQES)،[1] تكمن مهمتها الرئيسية في دعم ومرافقة مؤسسات التعليم العالي في تدعيم قدراتها المؤسساتية وتطوير ثقافة الجودة. وهذا ما جعلها تبدأ في خطواتها الأولى باعتماد أدوات ووسائل على مستوى كل المؤسسات الجامعية تمثلت في هيكلة خلايا لضمان الجودة وتعيين مسؤولين لهذه الخلايا وتكوينهم من أجل إعداد مرجع للجودة.

ويشمل المرجع الوطني لضمان الجودة مجموعة المقاييس والمعايير المشمولة في مراجع المجالات الأساسية للتكوين والبحث العلمي، البنية التحتية للجامعات، علاقة المؤسسات الجامعية مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي، التعاون والحركة بين الجامعات والحكامة والحياد داخل الجامعة.[2]

ويركز ميدان الحوكمة على تزويد المؤسسات الجامعية بنظام معلومات واستشراف موثوق به وفعال، من خلال أرشفة ونشر المعلومات البيداغوجية والعلمية بالتوافق مع القوانين سارية المفعول. حيث تضع المؤسسة خدمات رقمية تحت تصرف طلابها وموظفيها بما يستجيب لاحتياجات المستخدمين والتوجهات الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي.

تستهدف هذه الدراسة تقديم مقاربة مفاهمية حول مدى استطاعة وحكامة المؤسسات التعليمية على توفير مؤهلاتها الداخلية لضمان جودة عملياتها ومن ثم مخرجاتها، حتى يتسنى للطلبة الحصول على أحسن تكوين ممكن وللأساتذة إجراء بحوثهم وتقديم أحسن تعليم؛ من خلال دراسة المعايير وإجراءات التقييم الذاتي التي ترتكز على مؤشرات وإثباتات مقترحة من قبل المرجعية الوطنية لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، للدمج والتفاعل بين اعتماد مبادئ الحوكمة كسلوك إداري ومعايير ضمان الجودة كعملية تضمن تثمين وتجويد البحث العلمي. **فكيف تمثل الحوكمة مرتكزا رئيسيا لتطبيق معايير ضمان الجودة في الجامعة؟ وما هي المعايير المقترحة لتطوير إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي؟**

ارتأينا الإجابة على هذه التساؤل ضمن نقطتين أساسيتين:

- **المحور الأول: مفهوم إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي**
- **المحور الثاني: معايير تطوير إدارة الجودة عبر ميدان الحكامة في المؤسسة الجامعية**

المحور الاول:

مفهوم إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي

يأتي ضمان الجودة في مقدمات الاهتمامات الاستراتيجية التي تواجه حياتنا، إذ بات ضرورة ملحة تمليها متطلبات العصر الحالي الذي أصبح يعرف بعصر الجودة. فهو يهدف إلى الارتقاء بالمؤسسات المهنية مما يضمن الاستفادة القصوى من الموارد والمصادر وصولا إلى مخرجات عالية الجودة.[3]

---

[1] نفس المرجع.

[2] راجع المرجع الوطني لضمان الجودة (الميادين، المجالات، المراجع)، اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر العاصمة، الفصل الأول، 2016، ص. 04.

[3] صليحة رقاد، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2013-2014، ص. 66.

وباعتبار الجودة إحدى الركائز الأساسية لنموذج الادارة التربوية الجديدة، لارتباطها بعمليتي التعلم والتعليم من جهة وبالإدارة من جهة أخرى؛ وذلك من أجل ربط التعليم بحاجات المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية... ومحاولة التكييف معها وإحداث تغيير هادف فيها، يستدعي الأمر الوقوف عند تحديد تعريف شامل للجودة في التعليم (أولا)، ثم مكونات إدارة الجودة الشاملة (ثانيا) لنصل إلى أهم ركيزة في الإدارة الشاملة للجودة وهي تأسيس خلايا ضمان الجودة، الهيكل الرسمي لتنفيذ السياسات والبرامج المسطرة (ثالثا).

أولا: تعريف الجودة في التعليم: تناولت العديد من التعاريف موضوع ضمان الجودة في التعليم، ورغم اختلاف مضامينها إلا أنها اتفقت على إبراز العديد من الجوانب الأساسية فيها.

حيث عرف ***Thunks*** الجودة بصورة عامة بأنها: "تعهد الإدارة العليا للمنظمة والتزام عاملها بترشيد الأعمال حتى تكون قادرة على تحقيق حاجات ورغبات وتوقعات الزبائن أو ما يفوق هذه الحاجات والرغبات والتوقعات".[1] وهي "كل الأفعال المخططة والنظامية الضرورية لإعطاء الثقة بأن المنتجات قد حققت الرضا لحاجات معينة".[2] أي "إجراء يسمح بكسب ثقة أصحاب المصلحة من خلال تلبية المخرجات لتوقعاتهم ومتطلباتهم الدنيا".[3]

كما قدم ***Philip B.Grosby*** ثلاثة شروط لتحقيق الجودة وهي الوفاء بالمتطلبات، انعدام العيوب وتنفيذ العمل بصورة صحيحة من أول مرة وفي كل مرة. فهناك ثلاثة مداخل لتعريف الجودة الشاملة: يركز المدخل الأول على العملاء ورضاهم من خلال اشتراك والتزام الإدارة والموظفين بترشيد العمل وتوفير توقعات العملاء أو ما يفوق توقعاتهم؛ أما المدخل الثاني فهو يركز على النتائج النهائية المتمثلة في الوقاية من الأخطاء والتحسين المستمر للعمل والمنتجات وحل المشاكل بسرعة ومرونة؛ فيما يستند المدخل الثالث إلى وسائل وأدوات الجودة بما فيها القدرات الاحصائية والوسائل الانشائية وغيرها.[4]

---

[1] أنظر:

Thunks, Fast R. Track to Quality, ***Mc*** ***Hill, Graw.*** New York, 1995, p.32. ***Inc***

[2] صليحة رقاد، نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

[4] بوخلوقباديس،ساميبنخيرة،تطبيقإدارةالجودةالشاملةفيالجامعةالجزائريةبناءً علىتجاربعالميةوعربية،مجلةورقلة،العدد ... ص. 04 . نقلا عن:

Quality : A users Guide for Implementation, D. Ciampa, Total ***Reading, M A Addison-Wesley***, 1992, p.43.

الشكل 01: مداخل الجودة الشاملة

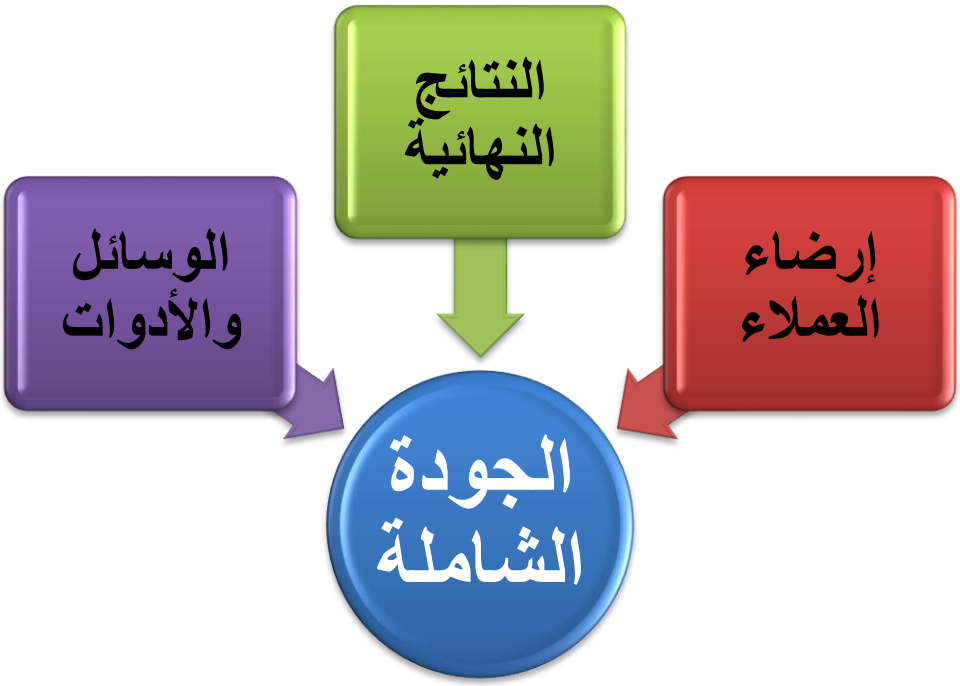

وتهدف هذه التعاريف على الربط بين مفهوم الجودة وتقديم خدمة للزبون أو المستفيد خالية من العيوب، فإدارة الجودة هي فلسفة إدارية مبنية على أساس رضا العميل، تتضمن التصميم المتقن للسلع والخدمات التي تقدمها المؤسسة باستمرار، وتؤكد على رضا العميل الخارجي أي الزبون وتلبية احتياجات العميل الداخلي ممثلا في الموارد البشرية والكفاءات على حد سواء؛ ومن ثمة تحقيق أهداف المنظمة الاستراتيجية وامتلاك ميزة تنافسية مستديمة.[1]

وقد أكد مؤتمر اليونسكو للتعليم المنعقد سنة 1998 في باريس على المفهوم متعدد الأبعاد للجودة في التعليم، الذي يجب أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل: المناهج الدراسية، البحوث العلمية، البرامج التعليمية، الطلاب، المباني والمرافق والأدوات.[2]كما تضمن تقرير اللجنة الدولية لليونسكو المعنون "التعلم الكنز المخبوء" أربع دعائم أساسية للتعليم المستديم، تشكل في مجملها جودة التعليم وهي:

- تعلم لتعرف وتعترف بأن الدارسين يبنون معارفهم يوميا ويجمعون بين العناصر الأهلية والعناصر الخارجية.
- تعلم لتعمل وتركز على التطبيقات العملية لما تم تعلمه.
- تعلم لتعيش مع الآخرين وتتناول المهارات الاساسية اللازمة لحياة خالية من التميز.
- تعلم لتكون وتركز على المهارات التي يحتاج إليها الأفراد ليستطيعوا تنمية جميع إمكانياتهم.[3]

[1] بوخلوة باديس، سامي بن خيرة، نفس المرجع.

[2] حمداوي عمر، انعكاس الأداء التنظيمي في جودة البحث العلمي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 08، جوان، 2012، ص.149.

[3] راجع منشورات اليونسكو، ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، ضرورة ضمان الجودة، صادر عن:

تدفعنا كل هذه المفاهيم إلى البحث في خصائص ومكونات التعليم النوعي الجيد من خلال تبني إدارة الجودة الشاملة.

ثانيا: مكونات إدارة الجودة الشاملة: أصبحت المؤسسات التعليمية تحت ضغط كبير لاستخدام الجودة كمعيار للمنتج التعليمي نتيجة للتوجه الداخلي نحو جودة شاملة بعد ترسيخ فكرة اقتصاديات التعليم واعتبار هذا الاخير استثمارا وليس استهلاكا.[1]

تتحقق إدارة الجودة الشاملة من خلال التنسيق والتكامل بين مجموعة من المكونات والأولويات التي تشكل المنعطف الحاسم في إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم من خلال:

- التركيز على حاجيات العميل أو الزبون او الدارس في العملية التعليمية، أي تحديد حاجات الزبون المستهدف ورغباته بدقة وليس تصميم الخدمة على ضوء التوقعات.[2]
- الاعتماد على الإدارة التشاركية ومساهمة جميع العاملين بكافة مستوياتهم في العملية الإدارية او في الأنشطة باستخدام معلمون أكفاء لأساليب تربوية فعالة تعمل مباشرة على تأكيد الجودة في النتائج.[3]
- تمكين العاملين من خلال منحهم حرية التصرف في القضايا التي تواجههم خلال ممارستهم لمهامهم وإشراكهم في اتخاذ القرارات بالاعتماد على الحقائق الواقعية، وضرورة تزويدهم بنظام معلومات دقيق وفعال مع الالتزام بالموضوعية والصدق في عرض المعلومات.[4]
- التحسين المستمر للجودة باعتباره عنصرا أساسيا لفلسفة إدارة الجودة الشاملة، التي يجب أن يكون هدفها تعزيز وتطوير المخرجات باستمرار وليس فقط المحافظة على المستوى المقبول من الانجاز،[5] يمكن رؤية آثارها على المدى القصير وتؤدي إلى مساهمات على المستوى البعيد.
- لا يتأتى التحسين المستمر للجودة إلا بتوفر المصادر المادية والتخصيص العادل للموارد والموظفين المؤهلين لدعم التعليم والتعلم، مع ضرورة اعتماد نظام التحفيز والمكافآت للعاملين في المؤسسة لتقديم الأفضل دائما.
- تأسيس مركز أو مكتب يهتم بالجودة الشاملة وكيفية تطبيقها على مستوى المؤسسة التعليمية، بهدف التنسيق بين أقسام هذه الأخيرة في مجال التدريب اللازم لتطبيق إدارة الجودة الشاملة وتنفيذ أهدافها وسياساتها. وهو ما تجلى في الانشاء الفعلي لخلايا ضمان الجودة على مستوى كل مؤسسات التعليم العالي.

Place de fontenoy, 2004, paris, p. 38.

[1] خالد مظهر العدواني، الجودة الشاملة في التعليم، بحث مقدم لإدارة الجودة والاعتماد بوزارة التربية والتعليم، ص. 04. متوفر على الموقع الالكتروني: http://kenanaonline.com/users/kadwany/posts/492636

[2] بوخلوة باديس، سامي بن خيرة، المرجع السابق، ص. 04.

[3] سمايلي محمود، المرجع السابق، ص. 02.

[4] سامي بن خيرة، المرجع السابق، ص. 06.

[5] سمايلي محمود، المرجع السابق، ص. 03.

الشكل 02: مكونات إدارة الجودة الشاملة

ثالثا: تنظيم خلية ضمان الجودة: خلية ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر هي هيئة تابعة لرئيس الجامعة، تتشكل من أعضاء يمثلون مختلف الهيئات البيداغوجية والإدارية للمؤسسة، ويعين رئيس الجامعة مسؤولا للخلية الذي يتولى بدوره تعيين مسؤولين للخلايا المنشئة على مستوى الكليات المكونة للمؤسسة الجامعية؛ يحكمها نظام داخلي تعده الخلية بالإضافة إلى برنامج سنوي ينظم عملها الذي يتمحور في القيام بمجموعة من المهام:[1]

[1] بوخلوة باديس، سامي بن خيرة، المرجع السابق، ص. 13، نقلا عن: سمير بن حسين، تقييم فعالية خلايا ضمان الجودة في المساهمة في بناء وتطوير نظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 18، مارس، 2015، ص. 212.

- تعد الخلية بمثابة الواجهة بين المؤسسة الجامعية والهيئات الوطنية للتقييم؛
- تضمن متابعة برنامج العمل الوطني في ضوء التحسين المستمر لجودة برامج التكوين، البحث، العمل المؤسساتي والتكوين المستمر لأعضائها في مجال ضمان الجودة؛
- تضمن الاتصال على المستويين الداخلي والخارجي، والمشاركة في مختلف التظاهرات في مجال ضمان الجودة؛
- وظيفة الإعلام حول مهامها وأهدافها، ونشر التقارير المختلفة خاصة تقرير التقييم الداخلي؛
- وظيفة التقييم الداخلي لمجالات التكوين، البحث العلمي، الهياكل القاعدية، الحياة الجامعية، العلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والحوكمة الذي تم إعداده من طرف اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي **(CIAQES)**،[1] من خلال اعتماد جملة من المعايير لتطوير إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي لا سيما ما تعلق منها بالمجال الاخير.

المحور الثاني: معايير تطوير إدارة الجودة عبر ميدان الحوكمة في المؤسسة الجامعية

ضمن مسار الإصلاحات التي تبنتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، صدر القرار الوزاري رقم 167 المؤرخ في 31 ماي 2010 المتضمن تأسيس لجنة وطنية لتنفيذ نظام الجودة في التعليم والبحث العلمي، مكونة من خبراء وأساتذة جامعيين، تهدف إلى دعم تطوير ممارسات ضمان الجودة داخل مؤسسات التعليم العالي؛ ومتابعة وتفعيل ممارسات ضمان الجودة بالاعتماد على إجراء التقييم الذاتي لتحسين حوكمة المؤسسة التعليمية.[2]

وكلفت اللجنة بإنشاء دليل مرجعي وطني(*Le référentiel*) يتضمن المقاييس والمعايير المتعلقة بضمان الجودة، وتم إنجازه بمساعدة مسؤولي ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية ليقدم لأول مرة سنة 2014. ويحتوي هذا المرجع سبعة مجالات كل واحد منها مجزأ إلى حقول يتراوح عددها بين ثلاثة وسبعة؛ تمثل المجالات والحقول النشاطات الموجودة عادة في المؤسسات الجامعية.[3] وتتمثل هذه المجالات في: مجال التكوين (23 مرجع و49 معيار)؛ مجال البحث (17مرجع و32معيار)؛ مجال الحكامة (27مرجع و53معيار)؛ مجال الحياة الجامعية (14مرجع و24 معيار)؛ الهياكل القاعدية (17 مرجع و19معيار)؛ العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي (14 مرجع و 22 معيار)؛ التعاون الدولي (11مرجع و19 معيار).[4]

[1] أنظر: *La Commission Nationale pour l'Implémentation de l'Assurance Qualité dans l'Enseignement Supérieur*

[2] صليحة رقاد، المرجع السابق، ص. 180، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.ciaqes-mesrs.dz/presentation_suite.html

[3] راجع: المرجع الوطني لضمان الجودة (الميادين، المجالات، المراجع)، المرجع السابق، ص.05.

[4] نفس المرجع.

الشكل 03: المجالات والمعايير المتعلقة بضمان الجودة

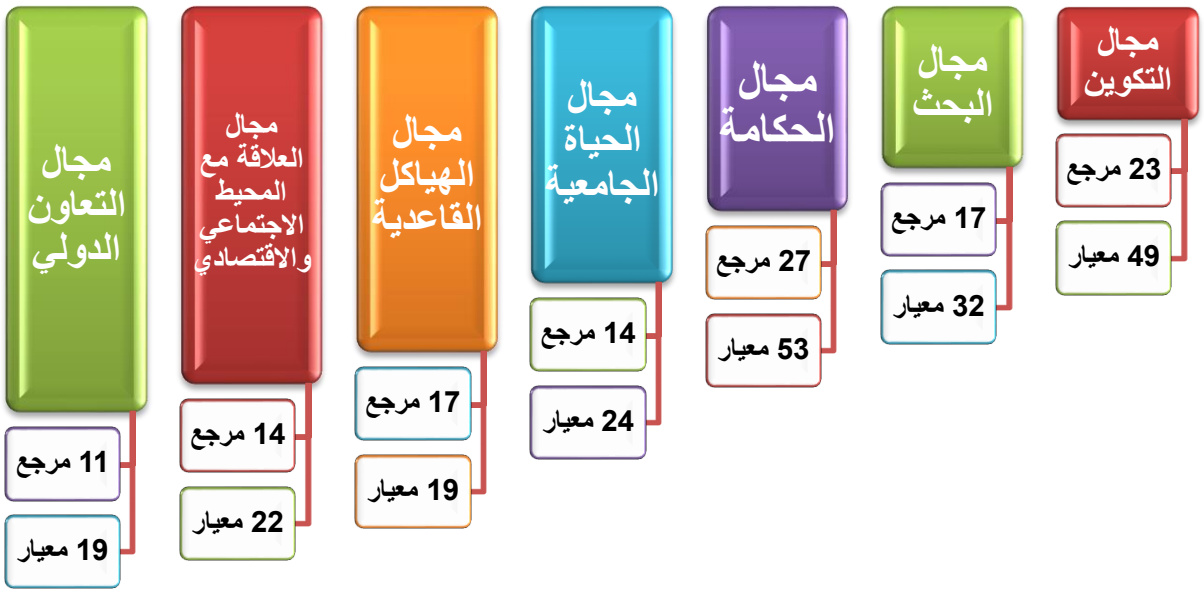

نستشف من خلال قراءة محتويات المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، أن الوزارة الوصية أولت أهمية كبرى لمجال الحكامة لضمان مشاركة مختلف الأطراف في اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار تلبية مختلف حاجاتهم؛ وأعطت للتقييم الذاتي الاولوية باعتباره الركيزة الأساسية لضمان الجودة عبر خمسة حقول تعبر عن متطلبات المؤسسة الجامعية التي تصبو إلى تحقيقها.

حيث يقدم لنا المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي عددا من المراجع تأتي في شكل معايير تمثل حالة سير المؤسسة المرغوبة أو المتوقعة، والتي تشكل في مجملها مدخلات لعملية التقييم الذاتي بهدف تحسين الأداء في المؤسسة الجامعية، وضمان جودة عملياتها ومخرجاتها من خلال وضع دلائل أو إثباتات هي مؤشرات أداء تستخدم لقياس مستوى إنجاز كل معيار.

أولا: نظام المعلومات: تستلزم الحوكمة تزويد المؤسسة بنظام معلومات موثوق به وفعال، يتسم بالشفافية، الوضوح والمساواة في التطبيق الكامل للأنظمة على العاملين فيها. حيث توفر الجامعة نظاما للإعلام بالأنظمة والعليمات المنظمة للعمل في المؤسسة الجامعية، وذلك عبر التنسيق المستمر بين الكليات لإتاحة المعلومات ومصادرها للطلبة وأعضاء

الهيئة التدريسية بسهولة ويسر. ويجب أن تكون هذه المعلومات دقيقة وصحيحة ومتسقة من خلال الأدلة والاثباتات التي تشكل مؤشرا لقياس المعايير المقترحة كالتالي:[1]

- حيث تضع المؤسسة استراتيجية لجمع وإدارة المعلومات وضمان أمنها ومعالجتها وتحليلها واستغلالها؛ باستخدام جهاز مسؤول عن نظام المعلومات يلبي حاجات الكلية وأقسامها من المعلومات لاتخاذ الاجراءات المناسبة وفي الوقت المناسب.
- تنشئ المؤسسة هيئة لتنفيذ سياساتها في مجال المعلومات والاستشراف، من خلال توفير الموارد (الوسائل والهياكل القاعدية) والكفاءات اللازمة (الموظفون المكلفون باستخدام وصيانة الوسائل) لتسيير وتطوير نظام المعلومات.
- العمل على أرشفة ونشر المعلومات الادارية والبيداغوجية والعلمية لفائدة شركائها والمجتمع المحلي؛ عبر مواقع الانترنت وبعقد لقاءات وأيام مفتوحة يتم التعريف خلالها بمختلف المواضيع المستحدثة على مستوى المؤسسة الجامعية باستخدام المطويات والملصقات ووسائل الاعلام والاتصال.
- تزويد المؤسسة بالوسائل الرقمية التي توضع تحت تصرف موظفيها وطلابها، حيث يتم تمكين الهيئة الادارية بوسائل وبرامج التسيير عل مستوى مصلحة التسجيلات، الموارد البشرية، الميزانية والمالية، وتمكين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بالموارد الرقمية استجابة لاحتياجات مستخدميها.
- توفير الوسائل والامكانيات المناسبة لترقية الاتصالات وتعزيزها مع الأطراف المعنية الداخلية والخارجية، وتتولى ذلك خلية الاتصال بمساعدة مجموعة من الوسائل مثل: مواقع الانترنت، البريد الالكتروني الداخلي، جريدة المؤسسة، المنشورات والملصقات.[2]

إذا يعد تحقيق عملية الاتصال بين مؤسسة التعليم العالي والطالب من أهم الأبعاد التي تصب في تحقيق جودة خدمة التعليم العالي، فالاتصال يتيح لعضو هيئة التدريس مناقشة وتحليل وفهم وإدراك كل ما يتعلق بالطالب، ويتيح لهذا الأخير إيصال أفكاره وآرائه وتوفير التغذية العكسية التي تساهم في تطوير العملية التعلمية.[3]

ثانيا: إعداد السياسات: هو ما يعرف بالدعامة السياسية التي تتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصناعة السياسات العامة وتكوينها.[4] إذ تعمل المؤسسة غلى إنشاء هيئات استشارة لإعداد سياسات متفق عليها في مجال التكوين والبحث والحكامة، بتوظيف عدد من المعايير التي نذكر منها:

- إنشاء هيئات مشورة معرّفة بنصوص قانونية تتمثل في المجالس الادارية والهيئات العلمية على مستوى الجامعة والكليات، يناط بها وظائف التسيير وتحديد المسؤوليات ضمن تنظيم هرمي تسلسلي يُترجَم في محاضر الاجتماعات والتقارير التي ترفع إلى المسؤول الأول في المؤسسة الجامعية.

---

[1] نفس المرجع، ص.15.

[2] نفس المرجع، ص.17.

[3] صليحة رقاد، المرجع السابق، ص.41.

[4] يعقوب عادل ناصر الدين، إطار نظري مقترح لحوكمة الجامعات ومؤشرات تطبيقها في ضوء متطلبات الجودة الشاملة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.14.

- تضع المؤسسة آليات التشاور الداخلي لإعداد سياستها الخاصة بالتكوين الموجود في محاضر الهيئات العلمية المختلفة وفي بطاقات الرغبات والتكليف؛ وتلك الخاصة بالبحث عن طريق تنظيم مخابر ومشاريع بحث تحرص على نشر نتائجها؛ وأخرى خاصة بالتسيير الإداري والحكامة عبر منبر مجلس إدارة الجامعة.
- يجب أن تتوافق سياسة المؤسسة مع التوجهات الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، وذلك باحترام القوانين السارية المفعول وجميع القرارات الصادرة عن الجهة الوصية الخاصة بتسيير وتنظيم المؤسسة.[1]
- تتمتع المؤسسة بالاستقلالية التامة في التسيير الذاتي والأكاديمي والتمويل الذي يعد مدخلا بالغ الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي، لأنه بدون التمويل اللازم يقف التعليم عاجزا عن أداء مهامه الرئيسية، أما إذا توفرت لديه الموارد المالية والبشرية الكافية حلت مشكلاته.[2] إذ يجب أن تقوم المؤسسة في مجال البيداغوجيا والبحث(من خلال تقديمها لعروض التكوين ومشاريع البحث)، وفيما يخص تسيير مواردها لا سيما البشرية منها بتوفير مناصب مالية بغرض التوظيف.
- تتبنى المؤسسة سياسة استراتيجية في مجال البحث والتكوين والعلاقات الدولية والخدمات المقدمة للمجتمع بشكل يتوافق مع محيطها المحلي والوطني والدولي، وذلك بإعداد مشاريع البحث التي تخدم المجتمع المحلي؛ وعقد الاتفاقيات والشراكات الدولية بهدف إحداث تكامل وتشابك في سوق الخدمات البحثية واقتصاديات البحث العلمي.

وقد أثبتت الدراسات التي قام بها الاتحاد الدولي للجامعات (***IAU***) خلال السنوات 2003-2005 باستخدام عينة من الجامعات على المستويين الإقليمي والدولي، وجود توسع في تبني جامعات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لاستراتيجية تدويل التعليم العالي والبحث العلمي منذ الألفية الثالثة؛ ومع الاختلاف في الأساليب والأشكال، يبقى دعم التعاون البحثي على المستوى الدولي من أهم وسائل التدويل التي تحبذ الجامعات تطبيقها.[3]

ثالثا: تنظيم وقيادة المكونات والمصالح: يتعلق الأمر بتحديد كفاءات ومسؤوليات ومهام الموارد البشرية والمادية التي تمثل أساسا لحكامة التعليم العالي. حيث تشكل صحة وجودة المصادر البشرية ممثلة في الطلبة، الأكاديميين، الباحثين، الاداريين والموظفين؛ وكذا حسن استغلال الموارد المادية وتوظيفها التوظيف السليم، الأسس التي يجب على الجامعة وضع الخطط الكفؤة لضمانها ومراقبتها وتحسينها المستمر.[4] ويندرج تحت هذا الحقل مجموعة من المعايير التي يجب أن تعتمدها مؤسسات التعليم العالي لعملية التقييم الداخلية حيث يجب أن:

- تمتلك المؤسسة الجامعية هياكل قاعدية ومخطط هرمي للتسيير يتلاءم مع المهام والأهداف التي تسمح بقيادة فعالة، وتتمثل هذه الهياكل في (مجلس الجامعة، المجلس العلمي للجامعة، اللجان العلمية واللجان البيداغوجية...).[5]

---

[1] راجع المرجع الوطني لضمان الجودة (الميادين، المجالات، المراجع)، المرجع السابق، ص.18.

[2] بوخلوة باديس، سامي بن خيرة، المرجع السابق، ص. 15.

[3] معتز خورشيد، محسن يوسف، حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص. 83.

[4] محمد محمود الحيلة، تمارا يعقوب ناصر الدين، الحوكمة مرتكز لتطبيق معايير ضمان الجودة: تجربة جامعة الشرق الأوسط، المؤتمر السنوي السابع حول أثر الجودة والاعتماد في التعليم، المنعقد بومي 7-8 ديسمبر 2015، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ص. 72.

[5] راجع المرجع الوطني لضمان الجودة (الميادين، المجالات، المراجع)، المرجع السابق، ص.20.

- توزيع الوظائف والمهام توزيعا دقيقا على مختلف الهيئات التي يجب تحديدها بوضوح، ضمن مخطط تنظيمي هرمي مفصل قائم على احترام القوانين.
- تحرص المؤسسة على احترام المهام وتحديد المسؤوليات المبيّنة في النظام الداخلي للمؤسسة، قرارات التعيين، محاضر الاجتماعات، مجلس وميثاق أخلاقيات المهنة وهيئة المراقبة والاشراف (التقييم الذاتي)؛ وذلك لتفادي التداخلات وتضارب المصالح.[1]
- الاستماع إلى آراء ووجهات نظر الطلاب والموظفين، فالتوجيه والارشاد الطلابي والتواصل عبر إشراكهم في هيئات التشاور الخاصة بالمؤسسة، يساعد الطلبة من الناحية النفسية والاجتماعية
على الانخراط في الحياة الأكاديمية وتوسيع مداركهم ومعارفهم.[2] ويتم إثبات ذلك في محاضر اللجان البيداغوجية والجمعيات العامة.
- إعداد نظام داخلي خاص بالمؤسسة متفق عليه بالتشاور مع الجهات المعنية.
- توزيع الميزانية حسب الأهداف المحددة، حيث لا يكفي البحث في المصادر المادية من حيث العدد والتوافر، بل يجب التركيز على توظيفها في تحقيق الأهداف والمهام التي تضطلع بها الجامعة سواء الأكاديمية أو البحثية أو خدمة المجتمع؛ ويأتي ذلك عبر المراقبة الداخلية والتقييم الذاتي للموارد.[3]

رابعا: إدارة الوظائف الداعمة في خدمة المهام: يندرج تحت هذا الحقل مدى حرص المؤسسة على تناسب الوسائل البشرية والمادية لمهام وقيم المؤسسة المنصوص عليها في قوانين العمل، قوانين الوظيف العمومي وقوانين وزارة التعليم العالي. وكذا التركيز على خطط التكوين والتسيير التي تضعها الجامعة في مراقبة أداء هذه المصادر وضمان جودتها والاجراءات التي تتبعها للتحسين المستمر، سواء من حيث التحديث المستمر للمصادر المادية أو الارتقاء بالمصادر البشرية وتنميتها؛ وكذا الاستخدام العقلاني للموارد المالية للمؤسسة وفقا لمهامها وقيمها.[4]

خامسا: مقاربات الجودة: تعتبر إدارة ضمان الجودة القائمة على حكامة الجامعات إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الجامعية الناجحة في مجال التعليم العالي، تهدف إلى تطبيق أساليب متقدمة لضمان الجودة، وتحقيق أعلى المستويات الممكنة في الممارسات ومخرجات الجامعة.[5]ويحث هذا الحقل على وضع مقاربات للجودة تتلاءم مع مهام وقيم المؤسسة، حيث تضطلع هذه الأخيرة بوضع:

- سياسة للجودة تتجسد في تعيين خلية ضمان الجودة ومسؤول عنها، يتولى بمعية أعضائها الذين يمثلون مختلف الهيئات البيداغوجية والادارية للمؤسسة إذاعة أهداف الجودة والحكامة الذي يترجمه ميثاقها.

---

[1] نفس المرجع.

[2] محمد محمود الحيلة، تمارا يعقوب ناصر الدين، المرجع السابق، ص.74.

[3] راجع المرجع الوطني لضمان الجودة (الميادين، المجالات، المراجع)، المرجع السابق، ص.22.

[4] نفس المرجع.

[5] محمد محمود الحيلة، تمارا يعقوب ناصر الدين، المرجع السابق، ص.79.

- تسعى المؤسسة من خلال مقاربة للجودة للوصول إلى انخراط جميع الأطراف الفاعلة عبر تنظيم ملتقيات وطنية لفائدة الطلبة والاساتذة وأيام تحسيسية لكل الجهات الفاعلة.[1]
- تنظم المؤسسة دوريا تقييمها الذاتي ومراجعة لكافة أنشطتها من خلال وضع نظام مؤسسي مستمر لإدارة وضمان الجودة، يهدف إلى المحاسبة والتطوير لمعالجة الاختلالات المحتملة.

في كل الحالات ولضمان الجودة القائمة على حكامة الجامعة، لا بد من وجود أهداف واقعية ومهام قابلة للتحقق؛ ومعايير ملزمة في المجال الأكاديمي والاداري والطلابي وتلك الخاصة بالموارد المادية والبشرية، تنفذها سياسات وآليات عبر نظم قياس ومؤشرات أداء متطورة للحكم عليها وتحقيق الأهداف المرجوة وهي الارتقاء بمستوى وكفاءة وفعالية عناصر العملية التعليمية من أجل تلبية احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.[2]

الشكل 04: مؤشرات التقييم الذاتي في ظل المرجعية الوطنية لضمان الجودة

[1] راجع المرجع الوطني لضمان الجودة (الميادين، المجالات، المراجع)، المرجع السابق، ص.23.

[2] محمد محمود الحيلة، تمارا يعقوب ناصر الدين، المرجع السابق، ص.74-75.

خاتمـــــة

على ضوء ما سبق، يمكن الوصول إلى أن الحكامة هي مجموعة المعايير ونظم الجودة والتميز التي تحكم أداء الجامعات بما يحقق سلامة التوجهات وصحة التصرفات ونزاهة السلوكيات؛ فهي كتلة متكاملة تخلق التوازن داخل العمل الذي يسبب فقدانه خللا كبيرا في المؤسسة الجامعية، يشارك فيه جميع المنتسبين إلى الجامعة (طلبة، أساتذة وموظفون...) في تطبيق القوانين والتشريعات والتعليمات بإحكام على كل مكونات الجامعة دون تمييز على أساس من الشفافية والمساءلة والمشاركة.

إذ تستدعي **الشفافية** تطبيق النظم والآليات والسياسات والتشريعات وكل الأدوات التي تكفل للأفراد الحصول على المعلومات، وتمَكّن المنتسبين إلى الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة تدريس وموظفون من التعبير عن احتياجاتهم، أي اعتماد أسلوب الحوار بين هؤلاء والادارة عن طريق الهيئات العلمية للوصول إلى القرارات بما يحقق المصداقية وزيادة عنصر الثقة.

وتقوم **المساءلة** على تمكين ذوي العلاقة من الأفراد والمنظمات من مراقبة العمل دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل أو الاساءة للآخرين..

أما **المشاركة** فهي اتباع الأساليب الديمقراطية في إدارة الجامعة من خلال إتاحة الفرصة للهيئتين الأكاديمية والادارية وكذا الطلبة للمشاركة في صنع السياسات ووضع قواعد للعمل في مختلف مجالات الحياة الجامعية.[1]

وعليه تحرص مؤسسات التعليم العالي على إقامة أنظمة معلومات فعالة، أي تقديم كل المعلومات الخاصة بنشاطاتها بشفافية ووضوح، فهي تتمتع بموارد مالية وبشرية تمكنها من تطبيق الأنظمة والقوانين بفعالية، وإعداد الخطط والبرامج وتطويرها باستمرار للوصول إلى الجودة المطلوبة. لكن شكل الجانب السلوكي والخاص بمقاومة تطبيق نظام ضمان الجودة في المؤسسة الجامعية أكثر العوامل إعاقة إلى جانب القيادة على مستوى الوزارة الوصية التي لم تصل لحد الآن إلى التنصيص بشكل واضح على ضرورة تطبيق نظام الجودة بشكل إلزامي والجانب الاداري والتنظيمي على مستوى المؤسسة الجامعية الذي لايزال يراوده الشعور بعدم إلزامية النظام ولا تزال قواعده يعتريها الابهام والغموض. هو ما يدفع إلى اقتراح بعض التوصيات:

- تفعيل مبادئ وأسس الحكامة الجامعية عند تطبيق معايير ضمان الجودة في المؤسسة الجامعية؛
- التوعية والتحسيس بثقافة الجودة وإبراز ضرورة تطبيق نظام ضمان الجودة لكل الأطراف الفاعلة في مؤسسات التعليم العالي.
- تفعيل خلايا ضمان الجودة على مستوى مؤسسات التعليم العالي للإشراف على تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج بصورة مستمرة للحفاظ على الكفاءة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجامعة للوصول إلى الجودة المطلوبة.
- اعتماد معايير واضحة لتقييم الأداء للهيئتين الأكاديمية والادارية.
- التطبيق الفعلي لبرامج خلايا ضمان الجودة في المؤسسات التعليمية.

[1] محمد محمود الحيلة، تمارا يعقوب ناصر الدين، المرجع السابق، ص.67-68.

في الواقع لا يمكن الوصول إلى هذه المتطلبات إلا بإقرار خطوات رسمية من طرف الوزارة الوصية وذلك بتضمين نظام ضمان الجودة في قرارات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. فهناك اقتراحات عملية لترسيم نظام خلايا ضمان الجودة عبر منابر اللجان الجهوية على مستوى الشرق، الوسط والغرب مثل مشروع هيكلة الجامعة المقدم من طرف الندوة الجهوية لجامعات الغرب، ثم قُدم لدراسته على مستوى الهيئات العلمية في مختلف جامعات الوطن. إذ تضمن المشروع تعيين مسؤول عن خلية الجودة بصورة رسمية ضمن تشكيلة المجلس العلمي للجامعة والمجالس العلمية للكليات.

قائمة المراجع

- حمداوي عمر، انعكاس الأداء التنظيمي في جودة البحث العلمي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 08، جوان، 2012.
- خالد مظهر العدواني، الجودة الشاملة في التعليم، بحث مقدم لإدارة الجودة والاعتماد بوزارة التربية والتعليم، ص. 04. متوفر على الموقع الالكتروني: http://kenanaonline.com/users/kadwany/posts/492636
- محمد محمود الحيلة، تمارا يعقوب ناصر الدين، الحوكمة مرتكز لتطبيق معايير ضمان الجودة: تجربة جامعة الشرق الأوسط، المؤتمر السنوي السابع حول أثر الجودة والاعتماد في التعليم، المنعقد يومي 7-8 ديسمبر 2015، الدار البيضاء، المملكة المغربية.
- معتز خورشيد، محسن يوسف، حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية، مصر، 2009.
- صليحة رقاد، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2013.
- زين الدين بروش، يوسف بركان، "مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر (الواقع والآفاق)، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، يومي 4-5 أفريل 2012، الجامعة الخليجية، البحرين.
- يعقوب عادل ناصر الدين، إطار نظري مقترح لحوكمة الجامعات ومؤشرات تطبيقها في ضوء متطلبات الجودة الشاملة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- المرجع الوطني لضمان الجودة (الميادين، المجالات، المراجع)، اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر العاصمة، الفصل الأول، 2016.

- منشورات اليونسكو، ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، ضرورة ضمان الجودة، صادر عن: *Place de fontenoy*, 2004, paris

- *R. Thunks, Fast Track to Quality, McGraw. Hill, Inc, New York, 1995.*

توصيات ملتقى " الأمانة العلمية"

تحت رعاية الاتحاد العالمي للمؤسسات العلمية UNSCIN وبالتعاون مع المكتبة الوطنية الجزائرية، نظم مركز جيل البحث العلمي يوم 2017/07/11 الملتقى المشترك حول " **الأمانة العلمية**"، حيث ترأس الملتقى الدكتورة سرور طالبي المل ، الأمينة العامة للاتحاد ورئيسة المركز ، وترأست اللجنة العلمية التحكيمية الدكتورة نرجس صفو من جامعة سطيف 2 ، بعضوية أساتذة مختصين من مختلف الجامعات الوطنية والعربية .

وعلى هامش الملتقى اجتمعت لجنة التوصيات المشكلة من:

- د. سرور طالبي المل (رئيسة المؤتمر)
- د. نرجس صفو / جامعة سطيف 2 (رئيسة اللجنة العلمية التحكيمية)؛
- د. ابرادشة فريد / جامعة محمد بوضياف.
- د. أحمد بشارة موسى/ جامعة حسيبة بن بوعلي.
- د. الجوهر خالف / جامعة مولود معمري.
- د. بن الدين بخولة / جامعة حسيبة بن بوعلي.
- د. بن جديد فتحي المركز الجامعي أحمد زبانة.
- د. عشيشي نوري جامعة قسنطينة 2.
- د. علام بن عودة / جامعة مستغانم.
- د. عقيلة صدوقي / جامعة الجزائر3.
- د. سهل ليلى / جامعة محمد خيضر.
- د. ساسي عبد العزيز / جامعة البويرة.
- د. نبيل منصوري / جامعة البويرة.

وقد خلُصت لجنةُ التوصيات إلى مجمُوعة من النتائج هي:

- للبحث العلمي مبادئ وأسس لابد من احترامها.
- هناك علاقة ترابطية وطيدة بين العلم والأخلاق واللا أمانة هي حالة شاذة لا بد من محاربتها والحد من انتشارها.
- تعتبر السرقات العلمية من **بين أكثر الظواهر السلبية التي تهدد مستقبل البحث العلمي.**

واستنادًا إلى هذه النتائج، توصلت اللجنة إلى صياغة جملة من **التوصيات**، نوردها فيما يلي:

يوصي الأساتذة المشاركون في فعاليات هذا الملتقى بما يأتي:

- ترسيخ القيم الأخلاقية حول ثقافة الأمانة العلمية عن طريق إدراج مقياسي أخلاقيات البحث العلمي ومنهجية البحث العلمي في كافة أطوار المسار الجامعي، وتبني استراتيجيات وبرامج من شأنها توعية جمهور الطلبة بماهية الأمانة العلمية وخطورة الانتهاكات المترتبة عليها .
- إعداد دليل لأخلاقيات البحث العلمي في الحقول المعرفية المتعددة، يبين سمات أخلاقيات البحث العلمي في كل تخصص.
- غرس مفهوم الجودة الشاملة في التعليم العالي لمدخلات ومخرجات نظام التكوين من خلال التنسيق والتكامل بين مجموعة من المكونات والأولويات على أساس من الشفافية والمساءلة والمصداقية.
- تفعيل مبادئ وأسس الحكامة الجامعية عند تطبيق معايير ضمان الجودة في المؤسسة الجامعية من خلال التطبيق الفعلي لبرامج خلايا ضمان الجودة.
- إعادة النظر في أحكام القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، لا سيما أحكام المادة 03 و05 منه.
- ضرورة تفعيل ميثاق أخلاقيات البحث العلمي وتوقي الصرامة في تطبيق أحكامه عبر منابر كل المؤسسات الجامعية الجزائرية.
- نشر كافة البحوث والرسائل العلمية عبر مواقع إلكترونية متخصصة، لترسيم الأعمال العلمية بواسطة الأرضية الافتراضية المعدة من قبل الوزارة الوصية.
- تأسيس مؤسسة وطنية تتابع حقوق الباحث العلمي، وتقاضي المعتدين على حقوقهم الفكرية وعدم التساهل مع أية حالات انتهاك لحق المؤلف.
- مواصلة عقد ندوات ومحاضرات وملتقيات حول أخلاقيات وأبجديات البحث العلمي ودورات تدريبية في مناطق متعددة من الوطن العربي بغرض التحسيس والتوعية لضرورة التحلي بالأمانة العلمية في إعداد البحوث والدراسات الجامعية.
- رفع توصيات هذا الملتقى إلى الجهات المعنية، ونشرها على نطاق واسع من خلال الصحافة والإعلام، ومختلف مواقع التواصل الاجتماعي.
- وفي الأخير يدعو الاتحاد العالمي للمؤسسات العلمية ومركز جيل البحث العلمي جميع المشاركين في هذا الملتقى وأعضائهم ومتتبعيهم، مواصلة البحث ونشر المقالات والدراسات المتخصصة. وبناءً على توصيات لجنة الصياغة بالملتقى ستُنشر أعماله ضمن سلسلة أعمال المؤتمرات الصادرة عن مركز جيل البحث العلمي.

سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات ISSN 2409-3963

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017